تطوّر الفكر السياسي الشيعي
من الشورى إلى ولاية الفقيه

الإمام المهدي

«محمد بن الحسن العسكري»



حقيقة تاريخية؟..
أم فرضية فلسفية؟

أحمد الكاتب

تطوّر الفكر السياسي الشيعي
من الشورى إلى ولاية الفقيه



حقيقة تاريخية؟..
أم فرضية فلسفية؟

أحمد الكاتب



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الخامسة
1428 هـ – 2007 م

ISBN: 978-614-02-0692-2

دار الشورى – لندن
E-Mail: DarAlshora@ALKATIB.CO.UK
Ahmad@ALKATIB.CO.UK
WWW.ALKATIB.CO.UK



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت – هاتف (9611+) 785107
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف (9611+) 786233

بسم اللله الرحمن الرحيم

)قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا؟.. إن تتبعون إلا الظن، وإن انتم إلا تخرصون!((يونس 36)

)إن هي إلا أسماء سميتموها انتم وآباؤكم، ما أنزل الله بها من سلطان، إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى((النجم 23)

)وما لهم به من علم.. إن يتبعون إلا الظن.. وإن الظن لا يغني من الحق شيئا..((النجم 28)

مقدمة

هل الامام المهدي "محمد بن الحسن العسكري" حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟

هذا سؤال مهم جدا ينبغي طرحه اليوم من أجل التقدم في عملية بناء الأمة الإسلامية وتجديدها وتحريرها وتوحيدها.

ولكن ما هو الفرق؟ سواء كان المهدي حقيقة.. أم فرضية؟ مولوداً؟ أم غير مولود؟ وماذا يهمنا من الأمر في حياتنا المعاصرة؟ إذا كان ظهور المهدي أمراً غيبياً مستقبلياً؟

ولكن من قال ذلك؟ ومن قال إن موضوع المهدي "محمد بن الحسن العسكري" أمر تاريخي أو مستقبلي غيبي، وليس أمرا سياسيا فكريا معاصرا؟

صحيح.. إن فكرة المهدوية بصورة عامة مسألة غيبية مستقبلية، وإن مسألة ولادة الامام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" مسألة تاريخية قديمة، ولكن الإيمان بهذا الإمام مسألة حيوية معاصرة تدخل في عقيدة الشيعة الامامية الاثني عشرية، وتشكل العمود الفقري لها. كما انها شكلت وتشكل الأرضية الأيديولوجية لفكرهم السياسي القديم والمعاصر، ومن ثم فإنها تلعب دورا كبيرا في علاقاتهم الداخلية والخارجية مع الطوائف الإسلامية الأخرى، وتدخل في صميم الوحدة الاسلامية والعملية الديموقراطية.

إن فكرة المهدوية لا تختص بشعب دون آخر، ولا بأمة دون أخرى.. فقد عرفها جميع شعوب الأرض حتى من غير المسلمين أو الموحدين. وذلك لأن كل شعب يتعرض للظلم والاضطهاد يحلم بغد أفضل وإمام عادل (مهدي) يملأ الأرض قسطا وعدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا. ومن هنا فقد عرف المسلمون بمختلف طوائفهم وأحزابهم كثيرا من الأئمة المهديين وأدعياء المهدوية الذين قادوا الحركات الشعبية المطالبة بالعدالة، ونجح بعضهم في تحقيق أهدافهم في الوقت الذي فشل فيه آخرون.

وكان لكل (مهدي) قصة.. ولكن قصة "الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري" تختلف عن جميع الأئمة المهديين أو أدعياء المهدوية عبر التاريخ، وتحمل أبعادا كثيرة وخطيرة. فالإمام "الحجة بن الحسن" ليس مجرد أمل يحلق في المستقبل، وإنما هو "إمام حي موجود ولد في منتصف القرن الثالث الهجري ولا يزال يعيش اليوم وسوف يظهر في المستقبل". وبالتالي فقد ترتبت وتترتب على هذه العقيدة أمور كثيرة فكرية وسياسية.

فقد ولدت على أثر الإيمان بوجود الامام "محمد بن الحسن العسكري" الفرقة الاثنا عشرية، بعد أن كاد المذهب الإمامي يصل الى طريق مسدود، وذلك بوفاة الامام العسكري دون الإشارة الى وجود ولد له في الظاهر، ودون الإشارة الى مصير الإمامة من بعده. ورغم وجود تيارات شيعية أخرى تعتقد بسلسلة أخرى من الأئمة العلويين، أو تؤمن بنظام وراثي مرن يجيز الانتقال الى الإخوة وأبناء العم، الا ان تيارا شيعيا مهما كان يعتقد بضرورة انتقال الامامة الى الورثة بصورة عمودية، أي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب أبداً الى يوم القيامة، اضطر الى الإيمان بوجود ولد للإمام العسكري بصورة سرية، وخلافا للظاهر، مما أدى الى تشكل الفرقة الاثني عشرية. ولو لم يكن ذلك الفريق من الشيعة يؤمنون بولادة ووجود "الامام محمد بن الحسن العسكري" لما تكونت الفرقة الاثنا عشرية، ولوصلت نظرية الامامة الى طريق مسدود، على الأقل في هذا الخط من أبناء علي والحسين والكاظم.

ولما كان الشيعة الامامية يعتقدون بضرورة اتصاف الامام بالعصمة والنص عليه من الله، وأنهم آمنوا بوجود ذلك الامام المعصوم المعين من قبل الله، وهو "الامام محمد بن الحسن العسكري" فقد تحتم عليهم انتظار ذلك الامام، وعدم الخوض بأي نشاط سياسي ثوري أو حكومي الا تحت قيادة ذلك الامام المنتظر. وعندما طالت غيبة ذلك الامام، وامتد انتظار الشيعة الاثني عشرية له؛ فقد دخل الشيعة في غيبة سياسية، وانسحبوا من مسرح التاريخ قرونا طويلة من الزمن. ورغم التطورات الإيجابية الحديثة التي حدثت في فكرهم السياسي فلا يزال قسم منهم يمتنع عن الخوض في السياسة انتظارا لظهور الامام المعصوم الغائب.

وفي هذه الأثناء، ومنذ أيام الغيبة الأولى، ظهرت في صفوف الشيعة دعوات أو ادعاءات بالنيابة الخاصة والعامة، عن الامام المهدي الغائب، واللقاء به وأخذ التوجيهات والتعليمات والعلوم الشرعية عنه. وقد اشتهر حوالي أربعة وعشرين نائبا أو مدعيا للنيابة الخاصة عن الامام المهدي في فترة ما يسمى بالغيبة الصغرى، التي امتدت حوالي سبعين عاما من وفاة الامام العسكري، وادعى بعض العلماء كالشيخ المفيد، في القرن الخامس الهجري، استلام رسائل خاصة من الامام المهدي، ثم ظهرت نظرية النيابة العامة للفقهاء، اي كون كل فقيه نائبا عن الامام المهدي حتى إذا لم يسمه أو يعينه بالخصوص.

وفي ظل هذه الأجواء ظهرت المرجعية الدينية الشيعية التي اكتسبت هالة قدسية، سواء بواسطة النيابة الخاصة أو العامة، وأصبح المرجع الديني يحتل في صفوف الشيعة، موقعا متميزا لا يضاهيه الا إمام معصوم.

ورغم حدوث تطور كبير في الفكر السياسي الشيعي في العقود أو القرون الأخيرة، وميل كثير من الفقهاء والسياسيين الى إنهاء موقف الانتظار السلبي الممدود للامام المهدي الغائب، واتخاذهم قرارا بالثورة أو إقامة الدولة في (عصر الغيبة) إلا أن إيمانهم بوجود الامام المهدي "محمد بن الحسن العسكري" وأنه مصدر الشرعية الدستورية، دفعهم لإضفاء مسحة دينية على نشاطاتهم السياسية، والاستغناء عن اكتساب أية شرعية شعبية أو ديموقراطية، وبالتالي إعطاء أنفسهم صلاحيات مطلقة ديكتاتورية، وهو ما هدد ويهدد التجارب السياسية الحديثة التي يقوم بها الشيعة، ويقف عائقا أمام التطور الديموقراطي للمجتمعات الشيعية.

وعلى رغم انخراط الشيعة في العراق في هذه الأيام في عملية بناء النظام الديموقراطي، إلا أن بعض رجال الدين استغلوا فكرة وجود الامام المهدي ليدعوا علاقات خاصة لهم معه، تتيح لهم مكانة فوق ديكتاتورية، وأبعد ما تكون عن الديموقراطية.

ومن هنا فإن مسألة وجود "الامام المهدي الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" لم تعد مسألة غيبية تاريخية أو مستقبلية، وإنما أضحت شأنا معاصرا حيويا فكريا سياسيا. وبالتالي فإن كثيرا من الأمور تصح إذا كان وجود الامام حقيقة تاريخية، وتختلف إذا لم يكن كذلك.

ولقد ولد الكاتب ونشأ شيعيا إماميا أثني عشريا، ثم قام بدراسة هذه المسألة فتوصل الى أنها فرضية فلسفية وليست حقيقة تاريخية. وقام بنشر دراسته قبل حوالي عشر سنين (في سنة 1997) ضمن كتاب "تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه" الذي كان يبحث بالاضافة الى مسألة وجود الامام الثاني عشر، نظرية الامامة لأهل البيت، وتطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة. وقد طبع ذلك الكتاب عدة طبعات، وأثار عاصفة من الردود والنقاشات لم تهدأ بعد، فقد كتبت في الرد عليه عشرات الكتب والمقالات، ولا يزال النقاش مستمرا، ولكن كثيرا من الردود اتجهت لمناقشة الجزء الأول من الكتاب وإثبات صحة نظرية الامامة، وأغفل كثير من الكتاب

الحديث عن جوهر الكتاب وهو موضوع وجود الامام الثاني عشر، وكنت أتمنى لو يركز الباحثون على هذا الموضوع ففيه غنى لهم عن تجشم محاولة أثبات الموضوع الأول، إذ لو ثبت وجود الامام الثاني عشر لثبتت صحة نظرية الامامة، نوعا ما، وإذا لم يثبت وجوده يستحيل إثبات نظرية الامامة بتلك الصورة المعروفة لدى الشيعة الامامية الاثني عشرية.

ومن هنا شعرت بضرورة إخراج الكتاب بشكل جديد، واختصار الجزئين الأول والثالث، مع التركيز على الجزء الثاني من كتاب "تطور الفكر السياسي الشيعي" وهو: "الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري.. حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟" وطباعته بصورة مستقلة. أملا في أن يساعد نشر هذا الكتاب في إثراء البحث حول الموضوع، وتطوير الفكر السياسي الشيعي خطوات أوسع نحو الديموقراطية، وتوحيد الأمة الاسلامية.

أحمد الكاتب

لندن - 11 آذار 2007

ملخص الجزء الأول[1]: نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت

الشورى نظرية أهل البيت السياسية

يشكل "الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري" الرقم الثاني عشر في سلسلة الأئمة المعصومين الذين يعتقد الشيعة الإثنا عشرية بتعيينهم من قبل الله، والذي يقولون إنه ولد في منتصف القرن الثالث الهجري، بصورة سرية واختفى بعد وفاة والده الامام العسكري سنة 260 للهجرة، في سامراء.

والإثنا عشرية هم فريق من الإمامية الذين ولدوا في القرن الثاني الهجري من بين عدد من الفرق الشيعية التي كانت تحارب الدولة الأموية وتلتف حول عدد من الأئمة العلويين أو الفاطميين. وامتاز الإمامية بلقبهم هذا لأنهم طوروا ولاءهم لأهل البيت من ولاء سياسي الى عقيدة دينية، واعتقدوا بأن الأئمة معصومين ومعينيين من قبل الله. ورفضوا – بناء على ذلك – الشورى كطريق لانتخاب الإمام.

وكان قولهم هذا رد فعل على تسلط الحكام الأمويين بالقوة، وتداولهم للسلطة بالوراثة، وادعائهم للعصمة ومطالبتهم للأمة بالطاعة المطلقة، فقالوا رداً على ذلك بأحقية أهل البيت من الأمويين بالخلافة، وضرورة تداولها في أعقابهم. ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا عموم الشيعة في القرون الأولى.

وقد انطلق الإماميون في بناء نظريتهم من كون الإمام علي بن أبي طالب وصيا للنبي (ص) وهو أمر ثابت لا يختلف عليه المسلمون[2]. ولكنه كان يتعلق بالأمور العادية والشخصية، ولم تكن له علاقة بالسياسة والإمامة أو الخلافة الدينية[3]. كما انطلقوا من "حديث الغدير" الذي ورد أن النبي قال فيه: "من كنت مولاه فهذا علي مولاه". وهو حديث يعترف المسلمون بصحته ولكنهم ينفون دلالته على الإمامة. ومن هنا فان الصحابة (رضي الله عنهم) لم يفهموا من حديث الغدير أو غيره من الأحاديث معنى النص والتعيين بالخلافة، ولذلك اختاروا طريق الشورى، وبايعوا أبا بكر كخليفة من بعد الرسول (ص). وكان منهم الإمام علي نفسه الذي بايع أبا بكر وعمر وعثمان. ولم يستلم الخلافة الا بعد بيعة الناس له بيعة عامة في المسجد. وينقل الكليني رواية عن الإمام محمد الباقر يقول فيها إن الإمام علي لم يدع الى نفسه وإنه أقر القوم على ما صنعوا وكتم أمره[4]. وعندما قتل عثمان وجاء المهاجرون والأنصار الى الإمام علي يطالبونه بتولي الخلافة، دفعهم، وقال لهم: "دعوني والتمسوا غيري، واعلموا أنى إن أجبتكم ركبت بكم ما اعلم، وان تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم واطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميرا"[5].

وهناك رواية في (كتاب سليم بن قيس الهلالي) تكشف عن إيمان الإمام علي بنظرية الشورى وحق الأمة في اختيار الإمام، حيث يقول في رسالة له: "الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على

المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل.. أن لا يعملوا عملا ولا يحدثوا حدثا ولا يقدموا يدا ولا رجلا ولا يبدءوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء والسنة" [6].

وعندما أصبح الإمام علي (ع) حاكما كان ينظر الى نفسه كانسان عادي غير معصوم، ويطالب المسلمين أن ينظروا اليه كذلك، ويقول لهم: "إني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني، فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل" [7].

وعندما ضربه عبد الرحمن بن ملجم، دخل المسلمون على الإمام علي، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: "لا، انا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: لا، أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختر لكم". وسألوه أن يشير عليهم بأحد، فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن. فقال: "لا آمركم ولا أنهاكم. أنتم أبصر" [8].

وقد قام الإمام أمير المؤمنين (ع) بالوصية الى الإمام الحسن وسائر أبنائه، ولكنه لم يتحدث فيها عن الإمامة أو الخلافة، حيث كانت وصيته شخصية وروحية وأخلاقية [9].

وذكر المؤرخون: انه لما توفي الإمام علي (ع) خرج عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الى الناس فقال: إن أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفا، فان أحببتم خرج إليكم، وان كرهتم فلا أحد على أحد. فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا [10].

وبعد أن بايعه الناس قام الإمام الحسن بالتنازل عن الخلافة الى معاوية، واشترط عليه العودة بعد وفاته الى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح: "... على انه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين" [11].

ولو كانت الخلافة بالنص من الله والتعيين من الرسول، كما تقول النظرية الامامية، لم يكن يجوز للإمام الحسن أن يتنازل عنها لأي أحد تحت أي ظرف من الظروف، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يبايع معاوية أو أن يدعو أصحابه وشيعته لبيعته، ولم يكن يجوز له أن يهمل الإمام الحسين وإنما كان يجب أن يشير إليه من بعده.. ولكن الإمام الحسن لم يفعل أي شيء من ذلك وسلك مسلكا يوحي بالتزامه بحق المسلمين في انتخاب خليفتهم عبر نظام الشورى.

وهكذا نجد ذات الفكر السياسي عند الإمام الحسين الذي خرج على يزيد بن معاوية سنة 60 للهجرة، حيث لا توجد أية آثار لنظرية النص في رسائله الى شيعة الكوفة، ولم يكن يطالب بالخلافة كحق شخصي له "لأنه ابن الإمام علي أو انه معين من قبل الله". ولذلك فانه لم يفكر بنقل "الإمامة" الى أحد من ولده، ولم يوصِ الى ابنه الوحيد الذي ظل على قيد الحياة (علي زين العابدين)، وإنما أوصى الى أخته زينب أو ابنته فاطمة، وكانت وصيته عادية جدا تتعلق بأموره الخاصة، ولا تتحدث أبدا عن موضوع الإمامة والخلافة [12].

وقد اعتزل علي بن الحسين السياسة، ورفض قيادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالثأر لمقتل أبيه الحسين، ويعدون للثورة، ولم يدّعِ الإمامة، ولم يتصدَّ لها، ولم ينازع عمه محمد بن الحنفية

فيها، وكما يقول الشيخ الصدوق: "فانه انقبض عن الناس فلم يلق أحدا ولا كان يلقاه إلا خواص أصحابه، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه من العلم إلا يسيرا" [13].

وعندما قام المختار بن عبيدة الثقفي بحركته في الكوفة، كتب الى علي بن الحسين يريده على أن يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته، فأبى أن يجيبه عن كتابه، فلما يئس المختار منه كتب الى عمه محمد بن الحنفية يريده على مثل ذلك، واخذ يدعو الى إمامته. وقد استلم محمد بن الحنفية قيادة الشيعة فعلاً، ورعى قيام دولة المختار بن عبيدة الثقفي في الكوفة.

لقد كان أئمة أهل البيت يعتقدون بحق الأمة الإسلامية في اختيار أوليائها، وبضرورة ممارسة الشورى، ويدينون الاستيلاء على السلطة بالقوة. ولعلنا نجد في الحديث الذي يرويه الصدوق عن الإمام الرضا عن أبيه الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن أبيه عن جده رسول الله (ص) والذي يقول فيه من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فان الله عز وجل قد أذن ذلك" [14]..
لعلنا نجد في هذا الحديث افضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها. وإذا كانوا يدعون الناس الى اتباعهم والانقياد إليهم فإنما كانوا يفعلون ذلك إيمانا بأفضليتهم وأولويتهم بالخلافة في مقابل الحكام الذين كانوا لا يتبعون الكتاب ولا يقيمون القسط ولا يدينون بالحق.

من هنا وتبعا لمفهوم (الأولوية) قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصة في القرن الأول الهجري: "إن عليا كان أولى الناس بعد رسول الله لفضله وسابقته وعلمه، وهو افضل الناس كلهم بعده، وأشجعهم وأشجاهم وأرعهم وأزهدهم". وأجازوا مع ذلك إمامة أبى بكر وعمر وعدوهما أهلا لذلك المكان والمقام، وذكروا: "إن عليا سلم لهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعا غير مكره وترك حقه لهما، فنحن راضون كما رضي المسلمون له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك، ولا يسع منا أحدا إلا ذلك، وان ولاية أبى بكر صارت رشدا وهدى لتسليم علي ورضاه" [15].

وكانت نظرتهم الى الشيخين أبى بكر وعمر نظرة إيجابية، إذ لم يكونوا يعتبرونهما "غاصبين" للخلافة التي تركها رسول الله شورى بين المسلمين، ولم ينص على أحد بالخصوص.

من الشورى إلى.. الحكم الوراثي

وحتى بداية القرن الثاني الهجري لم يكن الفكر السياسي الشيعي يعرف نظرية النص أو الإمامة الالهية، حيث كان الإمام محمد الباقر يجادل منافسيه من أبناء علي والحسين بالعلم وامتلاك سلاح رسول الله وحق وراثة المظلوم، اكثر مما كان يجادلهم بالنص الصريح أو الوصية الواضحة. وقد اعتمد الإمام الباقر في الدعوة الى نفسه، باعتباره أولى من الجميع، للثأر من مقتل جده الإمام الحسين، وبالتالي قيادة الشيعة لتحقيق هذا الهدف، فكان يقول: "ومن قُتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا" (الإسراء 17:33) [16] بينما كان أخوه الإمام زيد بن علي يعتمد في إمامته على الجهاد ويقول: ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد، ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذب عن حريمه [17].

ولم يكن الإمام الصادق يطرح نفسه كإمام مفترض الطاعة من الله، وإنما كزعيم من زعماء أهل البيت، ولذلك فقد استنكر قول بعض الشيعة في الكوفة "إنه إمام مفترض الطاعة من الله". وقال

لمن سأله: ما اعرف ذلك في أهل بيتي [18]. وقد استطاع الإمام الصادق أن يثبت إمامته وجدارته في قيادة الشيعة بما كان يتمتع به من خلق رفيع وعلم غزير ومحتد كريم. ولم يكن بحاجة ماسة للوصية أو الإشارة إليه لكي يتبوأ ذلك المقام العظيم الذي احتله في المجتمع والتاريخ. ولا توجد في التراث الشيعي أحاديث كثيرة عن موضوع النص عليه أو الوصية له من أبيه بالإمامة، ما عدا رواية تتحدث عن وصية عادية جداً [19].

ونتيجة لعدم تمتع الإمام الصادق بميزة "إلهية" خاصة، وعدم معرفة الشيعة في ذلك الزمان بوجود أي نص إلهي حوله بالإمامة، فقد قام عمه الإمام زيد بن علي بقيادة الشيعة، وفجر ثورة في الكوفة سنة 122هـ، والتف الشيعة من بعده حول ابنه يحيى بن زيد الذي قام بثورة أخرى ضد النظام الأموي سنة 125هـ.. وبعد فشل هاتين الثورتين بثلاثة أعوام تفجرت ثورة شيعية أخرى واسعة عام 128 للهجرة، بقيادة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار. وهي الثورة التي عصفت بجماهير الشيعة في مختلف مدن العراق وامتدت الى الماهين وهمذان وقومس واصبهان والري وفارس، وقد كان شعار الثورة: (إلى الرضا من آل محمد) وهي دعوة عموم الشيعة في ذلك الحين، وقد اتخذ عبد الله ابن معاوية من اصبهان مركزا لدعوته وحركته ومناطق نفوذه، وبعث الى الهاشميين علويين وعباسيين يدعوهم إليه ليساهموا معه في إدارة البلاد التي سيطر عليها فقدم عليه عدد كبير منهم [20].

وبعد فشل هذه الثورة ذهب الشيعة الى اتباع الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ذي النفس الزكية الذي ظهر في المدينة في أول رجب سنة 145هـ، في أيام المنصور العباسي [21].

بوادر الفكر الإمامي

وفي تلك الأثناء، قام فريق صغير من المتكلمين الشيعة بالغلو في أهل البيت، وادعى بعضهم كهشام بن الحكم الكندي وهشام بن سالم الجواليقي ومحمد بن علي النعمان، الملقب بمؤمن الطاق، وعلي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، وحمران بن أعين، وأبي بصير المرادي: "أن الإمامة مفروضة من الله، وهي في أهل البيت، وإنها متوارثة في ذرية الحسين بصورة عمودية الى يوم القيامة، وإنها تثبت بالنص أو الوصية أو المعاجز الغيبية" [22]. وكانوا يغلفون أقوالهم بلفائف من الكتمان، ويدعون أن الأئمة كانوا يسرون لهم بذلك، خلافا لما كانوا يعلنون، ويفسرون نفيهم لهذه النظرية بالخوف والتقية.

فلسفة العصمة

وقد انطلق أولئك المتكلمون في بناء نظريتهم "الإمامية" من ضرورة "العصمة" في الإمام (أي الرئيس أو الخليفة أو السلطان) وذلك بناء على مفهوم الإطلاق في الطاعة لأولي الأمر، وعدم جواز النسبية فيها. وهو المفهوم الذي كان الحكام الأمويون يدأبون على ترويجه، ويطالبون المسلمين بطاعتهم طاعة مطلقة في الخير والشر، على أساسه. وهو ما أوقع فلاسفة الإمامية والمتكلمين في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولى الأمر، كما في الآية

الكريمة: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء 59، وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات. فقال المتكلمون بضرورة أن يكون الإمام (مطلق الإمام) "معصوماً من الله" حتى لا يأمر بمعصية ولا يقع المسلمون في حرج التناقض بين طاعته في ذلك وعصيان الله، أو معصيته وعصيان الله الذي يأمر بطاعته [23].

وبالإضافة الى قضية الطاعة وضرورة أن يكون الوالي أو صاحب الأمر معصوماً، ادعى بعض المتكلمين الشيعة عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة، وقالوا بوجود حاجة الى مفسر للقرآن الكريم يستقي علمه من الله [24]. ورفضوا طريق الاجتهاد للحصول على العلم الشرعي [25]. ورأى بعضهم ضرورة توفر شروط أخرى في الإمام، وهي وجوب أن يكون أفضل المسلمين، وعدم جواز إمامة المفضول [26].

وبعد تقرير ضرورة اتصاف الإمام، مطلق الإمام، بالعصمة والأفضلية، وعدم جواز إمامة غير المعصوم أو الجاهل أو المفضول، وهو ما لا يوجد طريق للتعرف عليه سوى إرشاد الله تعالى اليه، قام الفكر الامامي بإسقاط الشورى طريقا لاختيار الإمام، ليحل محلها النص أو الوصية أو المعاجز الغيبية التي تميز الإمام المختار من قبل الله تعالى عن غيره من البشر [27].

يقول الشريف المرتضى: "إذا ثبت وجوب كون الإمام عالما بكل الأحكام استحال اختياره ووجب النص عليه... وإذا ثبت أن الإمام لنا في جميع الدين وعلومه وأحكامه، وجب أن يكون افضل منا في جميع ذلك، وفي ثبوت كونه افضل واكثر ثوابا وجوب النص عليه، لأن ذلك مما لا طريق الى معرفته بالاختيار" [28]. ويضيف: "اعلم أن كلامنا في وجوب النص، وانه لا بد منه ولا يقوم غيره في الإمامة مقامه، تقدم، وذلك كافٍ في فساد الاختيار، لأن كل شيء أوجب النص بعينه فهو مبطل للاختيار" [29].

وبعد أن يبطل الفكر الإمامي قانون الشورى والانتخاب، ينتقل الى ضرورة النص على الإمام من الله كطريق وحيد لمعرفته، ثم يحصر الإمامة في الأئمة المعصومين من أهل البيت، وهم الإمام علي بن أبى طالب والحسن والحسين والأئمة من ذرية الحسين "الذين نصّبهم الله تعالى قادة لخلقه الى يوم القيامة". ولكن الفكر الإمامي يعجز عن إثبات النصوص على الأئمة الإثني عشر، وخاصة الإمام علي بن الحسين، الذي يشكل حلقة الوصل بين الإمام الحسين، وبين بقية أبنائه الى يوم القيامة. ولذلك يذهب الى الاعتماد على وسائل أخرى غير النص في إثبات الإمامة للأئمة الآخرين، وهي الوصية والعقل والمعاجز وما الى ذلك [30].

انحصار الإمامة في ذرية الحسين

واختلف الشيعة الأوائل في امتداد الإمامة في البيتين الحسني أو الحسيني، فقال بعضهم كالجارودية: إن حديث الثقلين يشمل الجميع. وبنوا نظريتهم في جواز الإمامة في أبناء الحسن والحسين على ذلك الحديث [31]. وفضل بعضهم أبناءَ الحسن على أولاد الحسين، وذهبوا الى كون المهدي المنتظر منهم. فيما قام فريق ثالث بحصر الإمامة في ذرية الحسين فقط دون دليل ظاهر.

وقد ادعى هشام بن سالم الجواليقي انه سأل الإمام الصادق كيف صارت الإمامة من بعد الحسين في عقبه دون ولد الحسن؟.. فقال: "إن الله تبارك وتعالى أحب أن يجعل سنة موسى وهارون جارية في الحسن والحسين، ألا ترى انهما شريكين في النبوة كما كان الحسن والحسين شريكين في الإمامة" [32] . ولكن الشيعة ظلوا يتساءلون عن سر حصر الإمامة في ذرية الحسين مع قيام أبناء الحسن بقيادة الشيعة عمليا وتفجيرهم للثورات المختلفة هنا وهناك [33] . وكان عبد الله بن الحسن بن الحسن ينكر حصر الإمامة في البيت الحسيني، ويقول مستنكرا: "كيف صارت الإمامة في ولد الحسين دون الحسن وهما سيدا شباب أهل الجنة؟! وهما في الفضل سواء، إلا ان للحسن على الحسين فضلا بالكبر، وكان الواجب أن تكون الإمامة إذن في الأفضل" [34] .

الوراثة العمودية

وإضافة الى ذلك قال الامامية بامتداد الإمامة في أولاد الحسين بصورة عمودية حتى قيام الساعة، وذلك في الأكبر فالأكبر، وعدم جواز انتقالها الى أخ أو ابن أخ، أو عم أو ابن عم [35] . وقد روى الكليني والصدوق والمفيد والطوسي أحاديث عن الإمام الصادق تشير الى قانون الوراثة العمودية وامتداد الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، هكذا أبداً الى يوم القيامة [36] .

استمرار الإمامة الى يوم القيامة

وبعد سقوط نظرية الشورى، عند فلاسفة نظرية الإمامة الإلهية، كطريق لانتخاب الإمام، كان لا بد أن تمتد هذه النظرية من يوم وفاة الرسول الأعظم (ص) الى يوم القيامة، ولا تتحدد في فترة معينة. ومن هنا قال هشام بن الحكم في حواره مع ضرار: "لا بد من أن يكون في كل زمان قائم بهذه الصفة (العصمة) الى أن تقوم الساعة". وروى أبو بصير عن الإمام الباقر أن الإمامة في ولد علي وفاطمة الى أن تقوم الساعة" [37] . وروى إسحاق بن غالب عن أبى عبد الله الصادق: ".. كلما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماما" [38] .

وفي الحقيقة لم تكن هناك قائمة مسبقة بأسماء الأئمة القادمين، وإنما كانت هذه القضية متروكة للزمن، وهناك أحاديث عديدة تقول: إن الأئمة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل، وانهم كانوا يعلمون بذلك في اللحظات الأخيرة من حياتهم، حيث يروي الصفار عن الإمام الصادق انه قال: "إن الإمام السابق لا يموت حتى يعلمه الله الى من يوصي، وإن الإمام التالي يعرف إمامته في آخر دقيقة من حياة الأول" [39] .

ونظرا لعدم وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة، معدة من قبل، فقد كانت قضية معرفة هوية الإمام الجديد تعتبر قضية هامة عند الامامية. وكانوا يسألون الأئمة دائما عن مواصفات الأئمة القادمين، وكان الأئمة يجيبونهم بالعلامات لا الأسماء، كالسكينة والوقار والعلم والكبر والوصية [40] .

وكثيراً ما كان الأئمة يرفضون إخبارهم بذلك[41]. وهناك أحاديث كثيرة تصرح بإمكانية جهل الشيعة بالإمام، وترسم لهم الموقف في ذلك الظرف، كالتمسك بالأول حتى يستبين الآخر[42].

وقد روى الكليني والصدوق والمفيد حديثا عن عيسى بن عبد الله العلوي العمري عن أبى عبد الله جعفر بن محمد، قال قلت له: "جعلت فداك: إن كان كونٌ ولا أراني الله يومك فبمن أأتم؟ قال: قال فأومأ الى موسى، فقلت: فإن مضى موسى فبمن أأتم؟.. قال: بولده، قلت فان مضى ولده وترك أخا كبيرا وابنا صغيرا فبمن أأتم؟.. قال: بولده، ثم هكذا أبدا، قلت: فان أنا لم اعرفه ولم اعرف موضعه فما اصنع؟.. قال:تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حججك من ولد الإمام الماضي، فان ذلك يجزئك"[43].

سرية نظرية الإمامة

إن نظرية الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص، لم تكن شائعة ومعروفة في أوساط الشيعة أو أهل البيت أنفسهم في القرن الأول الهجري، ولم تكن لها رائحة في المدينة، وإنما بدأت تدب تحت الأرض في الكوفة في بداية القرن الثاني، وكان المتكلمون الذين ابتدعوها يلفونها بستار من التقية والكتمان[44]. وبما أن الأئمة من أهل البيت كانوا ينفون نظرية الإمامة الالهية وينفون علمهم بالغيب، فقد أطلق المتكلمون الإماميون على هذه الحالة اسم "التقية". وذلك لكي يفسروا ظاهرة التناقض بين أقوال الأئمة وسيرتهم العلنية القائمة على الشورى والعلم الطبيعي، وبين دعوى "الإمامة الإلهية القائمة على النص والتعيين والعلم الإلهي الغيبي"، والتي كان ينسبها الاماميون الى أهل البيت سراً.

نظرية الإمامة في مواجهة التحديات

نقد فلسفة العصمة

لم تكد نظرية الإمامة الإلهية تولد، حتى واجهت سلسلة من التحديات التي وضعتها على محك الاختبار، وأثبتت استحالتها، فمن جهة كان مبدأ اشتراط "العصمة" في الإمام، الذي قامت عليه، مبدأ حادثاً، مرفوضا من قبل أهل البيت وعموم الشيعة، حيث كانت فلسفة العصمة تقوم على مبدأ الإطلاق في الطاعة لولي الأمر، وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الرد على الإمام ورفض إطاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المبدأ الذي كان الحكام الأمويون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم على أساسه طاعة مطلقة في الخير والشر، وهو ما أوقع فلاسفة الامامية في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولى الأمر في الآية الكريمة: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء 59، وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات[45].

لكن هذا الأمر لم يثبت من إطلاق الآية الشريفة، التي قد تفهم أيضا على أساس النسبية، بل إن هذا ما يوحي به العرف والعقل والآيات الأخرى في القرآن الكريم، التي تؤكد على مبدأ: "لا

طاعة لمخلوق في معصية الخالق". ومع إن آية (أولي الأمر) كانت تنطبق على أولي الأمر والولاة والقادة الذين كان يعينهم الرسول الأكرم في حياته، فان المسلمين الأوائل لم يكونوا يفهمون منها: معنى الإطلاق، والطاعة لأولي الأمر حتى في المعاصي والمنكرات، وقد رفضت جماعة من المسلمين كان الرسول الأكرم قد أرسلها في سرية وأمّر عليها رجلا، طاعة ذلك الرجل عندما أمر الجماعة في وسط الطريق بدخول نار أشعلها، وطالبهم بالامتثال لأوامره، وقالوا له: لقد فررنا من النار فكيف ندخل فيها. وفهموا الطاعة في حدود العرف والعقل والشرع، وليس خارج ذلك، وعادوا فأخبروا الرسول بما فعل القائد، فأقرّهم على موقفهم العقلائي، وحذرهم قائلا: لو دخلتم فيها للبثتم فيها.

وهذا ما يؤيد إمكانية الفهم النسبي لآيات القرآن الكريم في حدود العقل والعرف والسيرة والشرع، وعدم جواز فهمها فهما مطلقا دائما حتى في حالات التعارض مع أحكام أخرى عقلية أو شرعية.

وإذا انتفى الإطلاق وثبتت النسبية في الطاعة لأولي الأمر؛ لا تبقى حاجة الى اشتراط العصمة في الإمام، ويمكن للمسلمين انتخاب قائد لهم على أساس العدالة الظاهرية والتقوى والكفاءة، ليطبق لهم الدين ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر. وإذا انحرف هذا القائد (الإمام) فان لهم الحق في عصيانه ومخالفة أوامره وإسقاطه عن منصب الإمامة، ولا طاعة له من الله في أعناقهم. ولكن المتكلمين الامامية رفضوا النسبية رفضا مطلقا وأصروا على مفهوم الإطلاق من الآية، ولذلك بنوا نظريتهم في العصمة على هذا الأساس، ثم أقاموا سائر المقولات على قاعدة العصمة [46].

وكان أهل البيت أنفسهم يرفضون "العصمة" أشد الرفض، ويصرحون أمام الجماهير بأنهم أناس عاديون قد يخطئون وقد يصيبون وأنهم ليسوا معصومين من الذنوب، ويطالبون الناس بنقدهم وإرشادهم واتخاذ موقف المعارضة منهم لو صدر منهم أي خطأ أو أمروا بمنكر لا سمح الله. وقد وقف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبى طالب في مسجد الكوفة وخاطب الجموع قائلا: "لا تكلموني بما تكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي لما لا يصلح لي، فانه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه.. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وانتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه الى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى" [47].

وقال الإمام الصادق: "والله ما نحن إلا عبيد... ما نقدر على ضرّ ولا نفع، إن رحمنا فبرحمته، وان عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون ومسئولون.. أشهدكم أني امرئ ولدني رسول الله وما معي براءة من الله، إن أطعت رحمني وان عصيته عذبني عذابا شديدا" [48].

أزمة البداء

ومن جهة أخرى أصيبت النظرية الامامية الوليدة، في منتصف القرن الثاني الهجري، بنكسة شديدة عندما توفي إسماعيل بن جعفر الصادق، وكان الاماميون في الكوفة قد التفوا حوله ونقلوا

عن أبيه: أن إسماعيل خليفته من بعده، فلما توفي في حياة أبيه تبين أن تعيينه ليس من الله، وإلا فانه لم يكن ليموت قبل أبيه، أو كان الإمام يوصي الى من يعلم من الله انه سوف يبقى بعده. ولكن الإمامية غطوا على هذه المشكلة، بالقول بالبداء، والزعم بتغير إرادة الله بشأن إسماعيل، بعد أن كان الإمام الصادق، حسب قولهم، قد أشار اليه وعينه إماما من بعده.

ورفض الإمام الصادق بعد ذلك تحديد هوية الإمام من بعده، فتوفي زرارة بن أعين، وهو من أكبر أصحاب الإمامين الباقر والصادق، دون أن يعرف هوية الإمام الجديد، فوضع القرآن على صدره وقال: اللهم اشهد أني أأتم بمن أثبت إمامته هذا المصحف [49]. ولكن معظم الشيعة ذهبوا الى القول بإمامة عبد الله الأفطح بن الصادق، باعتباره أكبر أولاد الإمام [50]. وكاد أن يحضى بإجماع الشيعة عليه بالرغم من عدم وجود نص واضح وصريح عليه من أبيه الإمام الصادق [51]. إلا أن عبد الله توفي بعد حوالي سبعين يوما من وفاة أبيه الصادق، دون ان يخلف ولدا تستمر الإمامة في ذريته، وهذا ما خلق أزمة جديدة في صفوف الامامية الذين كانوا يعتقدون أن الإمامة من الله، وانها لا بد ان تستمر في الأعقاب وأعقاب الأعقاب هكذا أبدا الى يوم القيامة، فانقسموا الى ثلاث فرق، حيث تراجع قسم منهم وهم "الموسوية" عن القول بإمامته وشطبوا اسمه من لائحة الأئمة. وانتقل قسم آخر الى القول بإمامة أخيه موسى من بعده، وعرف هؤلاء بالفطحية، وكانوا من كبار أصحاب الإمام الصادق وبقية الأئمة اللاحقين [52]. وقد تجاوز هؤلاء مسألة الوراثة العمودية، وأجازوا القول بإمامة الأخوين إذا لم يكن للسابق ولد. بينما أصر فريق ثالث على ادعاء وجود ولد لعبد الله الافطح، في السر، وقد أخفاه للتقية، وقالوا إن اسمه (محمد بن عبد الله) وانه المهدي المنتظر، وانه غائب في اليمن.

وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة وغموض نظرية النص في الإمامة، وصعوبة تحديد الامامية أو معرفتهم بالإمام المنصوص عليه من الله، أو اتفاقهم عليه، وإمكانية القول بإمام لا تتوفر فيه شروط الإمامة، ثم التراجع عنه بعد ذلك، مثل عبد الله الأفطح.

دليل المعاجز

ولما لم يكن الإمام موسى الكاظم يدعو الى نفسه، ولم يكن يوجد عليه أي نص خاص من الله أو من أبيه، فقد لجأ الامامية الى سلاح "المعاجز وعلم الغيب" ليثبتوا وجود الارتباط الخاص بالسماء للإمام الكاظم، وتحديده من بين اخوته كوريث شرعي ووحيد للإمام الصادق [53]. ويقول الكليني: "إن الإمام الكاظم كان يعلم متى يموت الرجل ويخبر أصحابه بذلك، كما يخبرهم بمصائرهم في المستقبل [54]. إلا ان هذا "الدليل" كان يعاني من مشكلة صعوبة إثباته لأي أحد، خاصة في ظل نفي الإمام الكاظم له وإنكاره لمعرفة علم الغيب.

ولم تكد نظرية الإمامة تلتقط أنفاسها بعد أزمة الوصية الى إسماعيل والبداء فيه، وأزمة عبد الله الأفطح ووفاته دون عقب، ثم أزمة إثبات إمامة الكاظم، حتى وقعت في أزمة جديدة هي: وفاة الإمام موسى الكاظم في سجن هارون الرشيد في بغداد سنة 183هـ بصورة غامضة، وقول عامة الشيعة الموسوية بهروب الإمام من السجن وغيبته، وإنكار وفاته. وقد كانت وفاة الكاظم غامضة

حقاً بحيث التبس الأمر على معظم أبنائه وتلامذته وأصحابه [55]. وكان السبب الرئيسي في (وقوف) الشيعة الموسوية على الإمام الكاظم، ورفض الاعتراف بإمامة ابنه الرضا، هو وجود روايات كثيرة متداولة تلك الأيام بمهدوية الكاظم وحتمية قيامه قبل موته [56].

وقد تشبث الاماميون في عملية إثبات "الإمامة" للرضا، بوصية الإمام الكاظم اليه، ولكن الوصية كانت غامضة أيضا، وغير صريحة بالإمامة، خاصة وان الكاظم أشرك فيها بقية بنيه مع الرضا [57]. ونتيجة لغموض النص حول الإمام الرضا، وعدم شيوع نظرية الإمامة الإلهية بين أوساط الشيعة في عهده، فقد برز عدد من الزعماء العلويين الآخرين كقادة للحركة الشيعية المعارضة، كعلي بن عبيد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبى طالب، وعبد الله بن موسى، ومحمد بن إبراهيم ابن طبطبا بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبى طالب. وأعلن محمد الديباج بن الإمام الصادق، نفسه: "أميرا للمؤمنين" في الحجاز، وأخذ البيعة بعد صلاة الجمعة لست خلون من ربيع الآخر سنة 200 للهجرة، وقد رجا أن يكون المهدي القائم.. ولكنه سرعان ما فشل وتنازل عن الخلافة، وبايع المأمون [58].

وما يهمنا من أمر محمد الديباج، هو موقف الطالبيين والشيعة عموما من حركته، وحشر الناس لبيعته، وهو ما يدل على حجم التأييد له بالنسبة الى ابن أخيه الرضا، وجهل عامة الشيعة بنظرية الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص التي كان يقول بها جماعة من المتكلمين في الكوفة بصورة سرية.

وعندما عرض المأمون العباسي الخلافة على الإمام علي بن موسى الرضا عام 201 للهجرة، فانه لم يعرضها عليه باعتباره الإمام الثامن في سلسلة الأئمة الاثني عشر، وإنما بناء على فضله وجلالته، وكان المأمون قد عاهد الله، خلال صراعه مع أخيه الأمين، أن ينقل الخلافة الى افضل آل أبى طالب، ثم أعلن: ان علي الرضا هو افضل العلويين [59]. وقد دعا المأمون الإمام الرضا لاستلام الخلافة منه، وعندما رفض الإمام ذلك، عرض عليه ولاية العهد فقبلها [60].

ومهما اختلف المؤرخون في تحليل موقف المأمون، فان مبايعة الإمام الرضا له وقبوله بولاية العهد، يكشفان عن موقف أيديولوجي ظاهر بشرعية خلافة المأمون وواقعية إمامة الرضا، بعيدا عن نظرية "الإمامة الإلهية الخاصة في أولاد علي والحسين".

وقد تحدث الإمام الرضا عن نظرية الشورى بصراحة وروى عن آبائه وأجداده الأطهار، حديثا عن رسول الله (ص) أنه قال: "من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه فان الله قد أذن ذلك" [61]. وهو ما يكشف عن نظرية الإمام الرضا السياسية الحقيقة المنسجمة مع الخط العام لأهل البيت، والتي تؤكد حق الأمة في الشورى واختيار حكامها وتدعو الى قتل كل من يغتصبها حقها ويستولي عليها بدون إرادتها..

أزمة الطفولة

ورغم ذلك فقد كان الإماميون يتشبثون بأفكارهم المغالية بعيدا عن أهل البيت، ولكنهم كانوا يصابون كل يوم بصدمة جديدة. وبينما كانوا يحاولون إثبات إمامة الرضا "الإلهية" بالنصوص

والمعاجز، توفي الإمام الرضا في خراسان سنة 203 هـ وكان ابنه (محمد الجواد) يبلغ من العمر سبع سنين، مما أحدث أزمة جديدة في صفوفهم، وشكل تحدياً كبيراً لنظريتهم السرية الوليدة. حيث لم يكن يعقل ان ينصب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلا صغيراً غير مكلف شرعا، محجوراً عليه لا يحق له التصرف بأمواله الخاصة حسبما يقول القرآن الكريم: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح، فان آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) النساء 6، ولم تتح له الفرصة للتعلم من أبيه الذي تركه في المدينة وله من العمر أربع سنوات [62] . وهذا ما أدى الى انقسام الامامية الى عدة فرق:

أ – فرقة عادت الى الوقف على موسى الكاظم [63] .

ب – وفرقة ذهبت الى أخي الإمام الرضا (أحمد بن موسى) وكان على درجة من العلم والتقوى والورع، كما يصفه الشيخ المفيد في (الإرشاد) [64] . وقد نحا هؤلاء منحى الفطحية، ولم يلتزموا بدقة بقانون الوراثة العمودية، واعتبروا الجواد الذي كان طفلا صغيرا كأنه لم يكن. وذهب قسم آخر منهم للالتفاف حول الإمام محمد بن القاسم بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبى طالب، الذي كان يعيش في الكوفة، وكان معروفا بالعبادة والزهد والورع والعلم والفقه، وفجر ثورة ضد الخليفة المعتصم في الطالقان سنة 218 هـ [65] .

ج – وفرقة قالت بإمامة الجواد، ولكنها اضطربت في الإجابة على مشكلتَي العمر والعلم [66] .

ولما كان الاماميون يعتبرون الإمامة شبيهة بالنبوة، وأنها من الله، فلم يصعب عليهم الاستشهاد بآية من القرآن الكريم تقول: (وآتيناه الحكم صبياً) مريم 12، وقالوا: كما أعطى الله النبوة ليحيى وهو طفل صغير، وكما أعطاها لعيسى وهو طفل صغير، كذلك فلمَ لا يجوز أن يعطي الإمامة لمحمد الجواد وهو ابن سبع سنين؟ ورووا عن الجواد انه قال لمن استشكل في عمره: "إن الله تعالى أوحى الى داود أن يستخلف سليمان وهو صبي يرعى الغنم" [67] .

وبالرغم من عدم وجود نص صريح بالإمامة من الرضا على الجواد، أو الوصية له، وعدم ادعاء الإمام الجواد نفسه بالإمامة، فقد اضطر الإماميون للقول بإمامته إنقاذا لنظريتهم من التهاوي والسقوط، وكان لا بد أن يبنوا قولهم على مجموعة من حكايات المعاجز والعلم بالغيب [68] .

وقد تكررت مشكلة "صغر عمر الإمام" مرة أخرى مع ابن الجواد (علي الهادي)، حيث توفي الجواد في مقتبل عمره ولما يكمل الخامسة والعشرين، وكان ولده علي صغيرا لم يتجاوز السابعة. ولذلك أوصى أبوه بالأموال والضياع والنفقات والرقيق الى أحد أصحابه وهو: (عبد الله بن المساور) وأمره بتحويلها الى الهادي عند البلوغ، وشهد على ذلك (أحمد بن أبى خالد) مولى أبى جعفر [69] .

وهذا ما دفع الشيعة أيضا الى التساؤل: إذا كان الهادي بنظر أبيه غير قادر على إدارة الأموال والضياع والنفقات لصغره، فمن هو الإمام في تلك الفترة؟.. وكيف يقوم بالإمامة طفل صغير؟.. ولم يقدم الإمامية دليلا على إمامة الهادي، سوى دعاوى المعاجز وعلمه بالغيب [70] .

مشكلة البداء.. مرة أخرى

كانت مسألة الإمامة عند أهل البيت وعامة الشيعة، تختلف في مفهومها عند "الامامية" الذين كانوا يشكلون فريقا صغيرا وسريا في الشيعة، فهي كانت إمامة عادية بشرية عند أولئك، وإمامة ربانية عند هؤلاء. ومن هنا كان أئمة أهل البيت يشيرون أحيانا الى أحد أبنائهم، أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، ويموت في حياتهم، فيشيرون الى رجل آخر، ولا يجدون في ذلك أي حرج أو تناقض. ولكن وفاة أحد أبناء الأئمة المرشحين للخلافة كان يسبب أزمة في صفوف الامامية الذين كانوا يعتقدون أن نصب الإمام يأتي من الله تعالى، ولذلك فقد كانوا يستغربون أن يموت الإمام المقترح و"المعين" في نظرهم في حياة أبيه، ويعتبرون ذلك تغييراً في الإرادة الإلهية، وهو ما عبروا عنه بـ "البداء" مع انه كان من الصعب عليهم الاعتراف بالبداء وتغيير الله لإرادته في هكذا موضوع (كالإمامة)، وذلك لما يسببه التغيير فيها من حرج وتشكيك للناس في صدقية الأئمة والتراجع عن اعتبار النص من الله.

لقد فسر الامامية وفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، الذي كانوا قد رشحوه لخلافة أبيه، بالبداء، ورفض بعضهم قصة الترشيح من أساسها في وقت لاحق، بينما أنكر بعضٌ آخر الوفاة، وأصر على اختفاء إسماعيل عن الأنظار. وقد سببت وفاة إسماعيل هزة في الفكر الامامي أدت الى تراجع الكثير من الامامية عن الاعتقاد بأن الإمامة تعيين من الله. وتكررت القصة مرة أخرى بعد مائة عام تقريبا، حيث أعلن الإمام الهادي عن ترشيح ابنه (السيد محمد) كخلف له، ولكنه توفي في حياته، فأوصى الى أخيه الحسن العسكري وقال له: "يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً" [71]

. ومثلما حدث مع الإسماعيلية، فقد رفض قسم من شيعة الإمام الهادي الاعتراف بوفاة ابنه محمد، وأصروا على القول باستمرار حياته وغيبته، وتفسير إعلان الهادي لوفاة ابنه بأنه نوع من التقية والتغطية على الحقيقة [72] .

وتكررت أيضا قصة وفاة عبد الله الافطح دون عقب، مع الإمام العسكري، الذي توفي كذلك، دون أن يشير الى وجود ولد له أو يوصي الى أي أحد بالإمامة، مما أدى الى وقوع الأزمة الكبرى والحيرة العظمى في صفوف الامامية، وتفرقهم الى أربعة عشر فرقة، كل يقول برأي مختلف.

التطور الإثنا عشري

إذا القينا نظرة فاحصة على تاريخ الشيعة في القرنين الثاني والثالث، ورأينا تعاطفهم وتجاوبهم مع الثورات المختلفة التي كان يقودها الأئمة من أهل البيت، كثورة الإمام زيد وابنه يحيى وابنه عيسى، وثورة محمد بن عبد الله ذي النفس الزكية وأخيه إبراهيم، وثورة الحسين شهيد فخ، وثورة محمد بن القاسم وغيرهم.. وغيرهم، لوجدنا أن عامة الشيعة وجماهيرهم كانت تلتف حول (أهل البيت) ولكن من دون تحديد الإمامة في سلسلة معينة، أو الإيمان بالنص من الله على واحد منهم، فضلا عن تسلسلها في أبناء الحسن أو الحسين أو بشكل عمودي وراثي الى يوم القيامة، ولوجدنا الشيعة بصورة عامة، بعيدين عن نظرية "الإمامة الإلهية" التي كان يقول بها بعض المتكلمين سراً ويلصقونها بأهل البيت، الذين كانوا يبرؤن منها في الحقيقة وفي الظاهر.

ولو القينا نظرة على تراث الامامية خلال ذينك القرنين الثاني والثالث لوجدنا النظرية الامامية مفتوحة وممتدة الى يوم القيامة، وأنها لم تكن محصورة في عدد محدد من الأئمة أو فترة زمنية خاصة. ومع إنها وصلت الى طريق مسدود عند وفاة الإمام الحسن العسكري في سنة 260 للهجرة، دون أن يخلف ولداً تستمر الإمامة فيه، ودون أن يشير أو يوصى الى أي أحد من بعده، فقد اعتقد

الذين آمنوا بوجود ولد مخفي له، في البداية، أن الإمامة ستسمر في ذرية ذلك الولد المخفي الى يوم القيامة، ولم يعتقدوا في ذلك الحين، أنه الإمام الأخير، وأن الأئمة اثنا عشر فقط.

وتوجد في التراث الشيعي العشرات بل المئات من الروايات التي تؤكد على استمرار الإمامة الى يوم القيامة، مما يؤكد أن النظرية الامامية لم تكن محددة في عدد معين، خلال القرنين الثاني والثالث. وان من يلاحظ تلك الروايات المتواترة التي تتحدث عن امتداد الإمامة الى يوم القيامة يجد أنها: عامة، ومطلقة، ومقصودة العموم والإطلاق. أي إنها آبية عن التخصيص والتقييد. وهي تعبر عن النظرية الامامية الإلهية الموازية لنظرية الشورى، الممتدة الى يوم القيامة، وذلك في مراحل نشوئها الأولى، وقبل أن تصل الى الطريق المسدود.

ونظراً لأن نظرية الإمامة كانت في بدو نشوئها ممتدة الى يوم القيامة ولم تكن محددة في عدد معين من قبل، فقد كانت النظرية تقول بأن النص قد حدث على الإمام علي فقط، وان النص على الأئمة الآخرين يتم دائما من قبل الأول للثاني وهكذا الى يوم القيامة [73]. ولم تكن تعرف وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة (الإثني عشر).

وكانت النظرية الامامية، أيضا، تعترف بعدم وجود النص الصريح من بعض الأئمة على بعض، فكانت تتشبث بالوصية العادية وتعتبرها دليلا على الإمامة، ولما لم تكن توجد أية وصية على بعض الأئمة الآخرين من آبائهم، كالإمام زين العابدين، أو كانت الوصية مشتركة بين عدد من الاخوة، كأبناء الإمام الكاظم، فقد كانت النظرية تقول: بأن دليل الإمامة الحاسم، هي المعاجز وعلم الغيب، أو الكبر، أو العلم، أو حيازة سيف رسول الله. بل إن روايات كثيرة تشير الى عدم معرفة الأئمة أنفسهم بإمامتهم، أو إمامة الإمام اللاحق من بعدهم، إلا عند وفاتهم. فضلا عن جهل الشيعة الامامية أنفسهم، الذين كانوا يقعون في حيرة واختلاف بعد وفاة كل إمام، وكانوا يتوسلون بكل إمام أن يعين اللاحق بعده ويسميه بوضوح، لكي لا يموتوا وهم لا يعرفون الإمام الجديد. ومع ذلك فكثيرا ما كانوا يقعون في الحيرة والجهل [74]. وهو ما يدل على امتداد نظرية الإمامة الى يوم القيامة، في طورها الأول، وعدم اقتصارها على عدد محدود [75].

ميلاد النظرية الإثني عشرية

ونظرا لوصول نظرية "الإمامة الإلهية" الى طريق مسدود بعد وفاة الإمام الحسن العسكري من دون ولد ظاهر، والقول بوجود ولد له في السر وغيبته عن الأنظار، وعدم ظهوره لفترة طويلة جدا.. شهد القرن الرابع الهجري تطورا جديدا في النظرية الامامية هو حدوث الإثني عشرية، وهي نظرية حدثت خاصة في صفوف الشيعة الموسوية، وبالأخص في الجناح المتشدد الذي كان يلتزم بقانون الوراثة العمودية، ولا يقبل أي تسامح فيه، وقد قال ذلك الجناح بوجود قائمة مسبقة وتحديد أسماء الأئمة من قبل الرسول الأعظم باثني عشر إماما، هم: علي بن أبي طالب، والحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وموسى الكاظم، وعلي الرضا، ومحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري، وآخرهم الإمام الغائب المهدي المنتظر: "محمد بن الحسن العسكري".

وكان الهدف من وراء تشكيل هذه القائمة المسبقة، إثبات وجود الإمام الثاني عشر، الذي كان وجوده محل شك ونقاش في صفوف الشيعة الامامية. وقد استعانوا بأحاديث "سنية" ذكرها البخاري

ومسلم حول حدوث هرج ومرج بعد الخليفة، أو الأمير الثاني عشر.

ولكي ينسجم عدد الأئمة السابقين مع هذه الروايات فقد لجأ الإثنا عشريون الى حذف اسم الإمام زيد والإمام عبد الله الأفطح والإمام احمد بن موسى، الذين قال بإمامتهم كثير من الشيعة الامامية في السابق، كما رفضوا الاعتراف بإمامة جعفر بن علي الهادي، وأضافوا اسم (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ونظموا قائمة جديدة بأسماء تسعة من أولاد الحسين واحدا بعد واحد، وقالوا بأن هؤلاء الأئمة قد نصَّ عليهم الرسول وأعلن أسماءهم من قبل، وجاءوا على ذلك بعشرات الأحاديث التي نسبوها الى رسول الله (ص) والأئمة السابقين.

وقد أورد الكليني، في مطلع القرن الرابع الهجري، في كتابه (الكافي) سبع عشرة رواية تتحدث عن "الاثني عشرية" بينما ذكر الشيخ الصدوق، بعد ذلك بنصف قرن، خمساً وثلاثين رواية حول الموضوع (في كتابه إكمال الدين)، وأكملها الخزاز، في كتابه (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) الى مائتي رواية، في نهاية القرن الرابع.

ولكن النظرية الاثني عشرية لم تستقر في أذهان الشيعة الامامية بسهولة، إذ انتشرت بعض الأحاديث التي تقول: إن عدد الأئمة ثلاثة عشر. (كما ورد في كتاب سليم بن قيس الهلالي والكافي للكليني) وقد قامت على أثرها فرقة تسمى "الثلاث عشرية" بقيادة (أحمد بن هبة الله الكاتب، حفيد عثمان بن سعيد العمري). وقد قال الصدوق بصراحة: "إننا لسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار باثني عشر إماما، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر بعده". وروى عدة روايات حول احتمال امتداد الإمامة بعد المهدي وعدم الاقتصار عليه، فروي عن الإمام أمير المؤمنين رواية حول غموض الأمر بعد القائم، وأن رسول الله قد عهد اليه أن لا يخبر أحدا بذلك إلا الحسن والحسين، وأنه قال: "لا تسألوني عما يكون بعد هذا فقد عهد الي حبيبي أن لا أخبر به غير عترتي"[76] .

الجزء الثاني: "الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري" حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟

المدخل: عصر الحيرة!

وفاة الإمام العسكري

أدت وفاة الإمام الحسن العسكري، في سامراء سنة 260 للهجرة، دون إعلانه عن وجود خلف له، والوصية بتركته الى أمه المسماة بـ "حديث" الى تفجر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الامامية الموسوية، الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الإلهية الى يوم القيامة. وحدوث نوع من الشك والحيرة والغموض والتساؤل عن مصير الإمامة بعد العسكري، وتفرقهم في الإجابة عن ذلك الى أربع عشرة فرقة. كما يقول النوبختي في (فرق الشيعة)، وسعد بن عبد الله الأشعري القمي في (المقالات والفرق)، ومحمد بن أبي زينب النعماني في (الغيبة)، والصدوق في (إكمال الدين)، والمفيد في (الإرشاد) والطوسي في (الغيبة)، وغيرهم.. وغيرهم..

ويقول المؤرخون الشيعة: إن جعفر بن علي الهادي، أخا الحسن العسكري، حاول أن يحوز كل تركة الإمام، ولما اتصل خبر وفاة الحسن بأمه وهي في المدينة، خرجت حتى قدمت (سرّ من رأى) وادعت الوصية عنه، وثبت ذلك عند القاضي [77].

ويذكر المؤرخون الشيعة أيضا: أن جارية للإمام العسكري، تسمى صقيل، ادعت أنها حامل منه، فتوقفت قسمة الميراث. وحمل الخليفة العباسي المعتمد الجارية صقيل الى داره، وأوعز الى نسائه، وخدمه ونساء الواثق ونساء القاضي ابن أبى الشوارب بتعهد أمرها والتأكد من حملها واستبرائها.. ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية ملازمين لها حتى تبين لهم بطلان الحمل فقسم ميراث الحسن بين أمه وأخيه جعفر [78].

ادعاء جعفر بن علي بالإمامة

ولما كانت الإمامة تثبت عادة بالوصية من الإمام السابق للاحق، فقد استغل أخو الإمام العسكري (جعفر بن علي الهادي) الذي كان ينافس أخاه على الإمامة في حياته، استغل الفراغ الظاهري بعدم وجود ولد لأخيه، وعدم وصيته أو إشارته الى أحد، فادعى الإمامة لنفسه بعد أخيه، وقال للشيعة: "مضى أبو محمد أخي ولم يخلف أحدا لا ذكراً ولا أنثى، وأنا وصيه" وكتب الى بعض الموالين في قم – التي كانت مركزا للشيعة يوم ذاك – يدعوهم فيها الى نفسه ويعلمهم أنه القيّم بعد أخيه، ويدعي أن عنده من علم الحلال والحرام ما يحتاج إليه غيره وغير ذلك من العلوم كلها [79].

وينقل الصدوق حديثا عن (أبي الأديان البصري) الذي يصفه بأنه خادم الإمام العسكري ورسوله الى الشيعة في مختلف الأمصار، أن عامة الشيعة عزّوا جعفر وهنئوه، وكان من ضمنهم "النائب الأول" عثمان بن سعيد العمري [80].

ويذكر النوبختي والأشعري القمي والمفيد، أن بعض شيعة الإمام العسكري، وخاصة الفطحية، اعترفوا بالظاهر وسلموا بعدم وجود ولد للعسكري، وآمنوا بإمامة أخيه جعفر. وقالوا: إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له والإمام بعده جعفر بن علي أخوه، وذهبوا في ذلك الى بعض مذاهب

الفطحية الذين جمعوا بين إمامة عبد الله وموسى ابني جعفر الصادق، والذين لم يكونوا يشترطون الوراثة العمودية دائما في الإمامة. وكان رئيسهم والداعي لهم الى ذلك رجل من أهل الكوفة من المتكلمين يقال له (علي بن الطاحي الخزاز) وعلماء بني فضال، وأخت الفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني [81].

وكاد أهل قم أن يستجيبوا لجعفر، لأنهم لم يكونوا يعرفون غيره، وقد اجتمعوا الى شيخهم احمد بن إسحاق، وكتبوا الى جعفر كتاباً، جواباً عن كتابه، وطلبوا منه أن يجيبهم على عدة مسائل؛ قالوا: إن" أسلافنا سألوا عنها آباءك، فأجابوا عنها بأجوبة، وهي عندنا نقتدي بها ونعمل عليها، فاجبنا عنها بمثل ما أجاب آباؤك المتقادمون، حتى نحمل إليك الحقوق التي كنا نحملها إليهم". وأرسلوا وفدا منهم الى جعفر لمحاورته، فأوصل الكتاب إليه وسأله في البداية عن كيفية انتقال الإمامة إليه مع وجود خبر يقول بعدم جواز انتقال الإمامة الى أخوين بعد الحسن والحسين؟ فاعتذر جعفر بحدوث البداء من الله، لعدم وجود ولد لأخيه الحسن [82].

ويقول الخصيبي (وهو أحد أركان الامامية في تلك الفترة): "إن الوفد أقام عليه مدة يسال عن جواب المسائل فلم يجب عنها، ولا عن الكتاب بشيء منه أبدا" [83]. ولكن الصدوق والطوسي، ومحمد الصدر لا يتحدثون عن هذه المشكلة البسيطة التي لا تصعب على من يدعي الإمامة مثل جعفر، وإنما يقولون: "إن الوفد سأل جعفر عن الغيب، وطالبوه بإخبارهم عن كمية الأموال التي يحملونها من قم وعن أصحابها، وقالوا: إن الحسن كان يخبرهم بذلك، فرفض جعفر التحدث بالغيب واستنكر نسبته الى أخيه" [84].

ويقول الخصيبي: إن جماعة من أهل قم، هم: (أبو الحسين بن ثوابة وأبو عبد الله الجمال وأبو علي الصائغ والقزويني) كانوا يأخذون الأموال باسم جعفر ويأكلونها ولا يوصلونها إليه ويتهمونه بالكذب، مما يشير الى أن قسما من شيعة قم آمنوا بإمامة جعفر، بالفعل، وأخذوا يرسلون إليه الأموال [85].

القائلون بانقطاع الإمامة

وكما يقول النوبختي والأشعري القمي، والكليني، والمفيد والصدوق، والطوسي، والحر العاملي، فان قسماً آخر من الشيعة الامامية ذهب الى القول بالتوقف وانقطاع الإمامة، والقول بالفترة كالفترة بين الرسل، وانهم اعتلوا في ذلك ببعض الأخبار عن الإمامين الباقر والصادق، حول إمكانية ارتفاع الأئمة وانقطاع الإمامة، خاصة إذا غضب الله على خلقه، وقالوا: إن هذا عندنا ذلك الوقت [86].

التراجع عن إمامة العسكري

ويقول المؤرخان الشيعيان المعاصران لتلك الفترة (النوبختي، والأشعري القمي): إن وفاة الإمام العسكري عن دون ولد ظاهر، أدت الى تراجع بعض الشيعة عن القول بإمامة العسكري نفسه، كما تراجع بعض الشيعة الموسوية، قبل مائة عام، عن القول بإمامة عبد الله الأفطح الذي أصبح إماما بعد أبيه الصادق، ولكنه لم ينجب ولدا تستمر الإمامة فيه، وقال هؤلاء: "إن القول بإمامة الحسن

كان غلطا وخطأ، وجب علينا الرجوع عنه الى إمامة جعفر، وان الحسن قد توفي ولا عقب له، فقد صح عندنا انه ادعى باطلا، لأن الإمام بإجماعنا جميعا لا يموت إلا عن خلف ظاهر معروف يوصي إليه ويقيمه مقامه بالإمامة، والإمامة لا ترجع في أخوين بعد حسن وحسين.. فالإمام لا محالة جعفر بوصية أبيه إليه" [87].

وكان السبب في تراجع هؤلاء عن القول بإمامة العسكري، هو إيمانهم بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة الى أخ أو ابن أخ، أو عمّ أو ابن عمّ.

المحمدية والنفيسية

وذهب قسم من هؤلاء المتراجعين عن القول بإمامة الحسن، الى القول بإمامة أخيه محمد، الذي كان قد توفي قبل سبع سنوات، في حياة أبيه الهادي، فأنكروا وفاة محمد وقالوا: إن أباه قد أشار إليه ونصّبه إماما ونص على اسمه وعينه، وهذا ما يتفق عليه الجميع، ولا يجوز أن يشير الإمام بالوصية والإمامة الى غير إمام... إذاً فإنه لم يمت، بل إن أباه قد أخفاه (تقية)، كما أخفى الإمام الصادق ابنه إسماعيل، حسب قول الإسماعيلية، وانه هو المهدي المنتظر. وعرفت هذه الفرقة بـ (المحمدية) [88].

وقال قسم من هذه الفرقة: إن محمد ابن علي قد توفي، وانه أوصى الى غلامٍ لأبيه اسمه "نفيس"، وكان ثقة أمينا عنده، ودفع إليه الكتب والعلوم والسلاح وما تحتاج إليه الأمة، وأوصاه: إذا حدث به حدث الموت أن يؤدي ذلك كله الى أخيه جعفر [89].

وكانت هذه الفرقة تتخذ موقفا عنيفاً من الإمام الحسن العسكري وتكفره، كما تكفر من يقول بإمامته، وتغلو في جعفر، وتدعي انه القائم. وقد عرفت هذه الفرقة المتطرفة باسم: (النفيسية) [90].

القائلون بمهدوية العسكري

وقد ذهب قسم آخر من الشيعة الى إنكار وفاة الإمام العسكري، والقول بمهدويته وغيبته. وذلك بناء على عدم جواز وفاة الإمام دون ولد معروف ظاهر "لأن الأرض لا تخلو من إمام" إمام واعتبروا اختفاء الإمام نوعاً من الغيبة عنهم [91].

ومنهم من اعترف بموت العسكري، ولكنه قال بعودته الى الحياة مرة أخرى.. وذلك استنادا الى حديث حول معنى (القائم): "أنه يقوم من بعد الموت، ويقوم ولا ولد له"، ولو كان له ولد لصح موته ولا رجوع، لأن الإمامة كانت تثبت لخلفه، ولا أوصى الى أحد.. فلا شك انه القائم، وانه حي بعد الموت. وقالوا: انه قد عاش بعد الموت!.. وقد رووا: "أن القائم إذا بلغ الناس خبر قيامه قالوا: كيف يكون فلان إماما وقد بليت عظامه؟" فهو اليوم حي مستتر لا يظهر، وسيظهر ويقوم بأمر الناس ويملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً" [92].

ومنهم من قال: إن العسكري سيعود الى الحياة في المستقبل.. وإنما سمي القائم لأنه يقوم بعد ما يموت.

وقد اختلق هؤلاء، أو استوردوا أحاديث بهذا المضمون من بعض الحركات الشيعية الواقفية السابقة[93] .

ويقول الصدوق: إن هؤلاء سُمُّوا بـ (الواقفية على الحسن)، وقد ادعوا: أن الغيبة وقعت به، لصحة أمر الغيبة عندهم، وجهلهم بموضعها[94] .

الحيارى

وقد دفعت أزمة وفاة الإمام العسكري دون ولد ظاهر، بكثير من الشيعة الامامية، الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الى يوم القيامة.. دفعتهم الى البحث والتمحيص والتفتيش عن ولد يحتمل أن يكون الإمام الحسن العسكري قد أخفاه لسبب من الأسباب، كالخوف عليه من الأعداء مثلا، وأحجم بعضهم عن القول بأي شيء، انتظارا لجلاء الأزمة، فلم يقولوا بإمامة جعفر ولم يقولوا بانقطاع الإمامة، ولم يقولوا بمهدوية الحسن العسكري، بل قالوا: "لا ندري ما نقول في ذلك.. وقد اشتبه علينا الأمر، فلسنا نعلم أن للحسن بن علي ولداً أم لا؟.. أم الإمامة صحت لجعفر أم لمحمد؟..وقد كثر الاختلاف، إلا أنا نقول:إن الحسن بن علي كان إماما مفترض الطاعة، ثابت الإمامة، وقد توفي وصحت وفاته، والأرض لا تخلو من حجة. فنحن نتوقف ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعده، إذ لم يصح عندنا أن له خلفا، وخفي علينا أمره، حتى يصح لنا الأمر ويتبين، ونتمسك بالأول حتى يتبين لنا الآخر، كما امرنا: (انه إذا هلك الإمام ولم يعرف الذي بعده فتمسكوا بالأول حتى يتبين لكم الآخر) فنحن نأخذ بهذا ونلزمه، فانه لا خلاف بين الشيعة: أنه لا تثبت إمامة إمام إلا بوصية أبيه إليه وصية ظاهرة"[95] .

الجنينيون

وفي غمرة أجواء الشك والحيرة والخلاف والبحث عن الحقيقة هذه، اعتمد بعض الشيعة الامامية على دعوى الجارية (صقيل) أو (نرجس) بالحمل من الحسن، عند وفاته، وقالوا بولادة ابن له ولد بعد وفاته بثمانية اشهر، وانه مستتر، لا يعرف اسمه ولا مكانه، واستندوا الى حديث رووه عن الإمام الرضا، يقول فيه: "إنكم ستبتلون بالجنين في بطن أمه والرضيع"[96] .

وذهب قسم من هؤلاء الذين قالوا بوجود الحمل بعد الوفاة، الى ادعاء استمرار الحمل في بطن أمه الى أمد غير منظور، بصورة اعجازية، وقالوا بحتمية ولادة الجارية لولد ذكر تستمر الإمامة فيه وفي ذريته الى يوم القيامة. واحتجوا بالخبر الذي روي عن الإمام الصادق: (إن القائم يخفى على الناس حمله وولادته)[97] .

وبقدر ما كان احتمال الولادة بعد الوفاة أمراً وارداً وممكناً، فان دعوى استمرار الحمل في البطن الى ما يشاء الله، كانت غير معقولة، ومرفوضة جداً، خاصة وأن الجارية صقيل (أو نرجس) اختفت في زحمة الأحاديث، أو توفيت فيما بعد، ولم يستطع أحد أن يشاهدها وينظر الى نتيجة حملها بعد ذلك. إلا انه لم يكن بعيداً، في تلك الأزمة وأجواء الغلو البعيدة عن العقل والعرف، أن يقول أي فريق بما يشاء من أقوال وفرضيات وأوهام.

القائلون بوجود الولد المسبق

وبالرغم من عدم توصل كثير من الشيعة الذين بحثوا عن ولد للعسكري، الى أية نتيجة، وفيما كانت الحيرة تعصف بعامة الشيعة الامامية، وكان الغموض يلف موضوع الخلف، والاختلاف يمزق الناس يمينا وشمالا، كان بعض أصحاب الإمام العسكري يهمسون في آذان الشيعة، بتكتم شديد، ويدعون وجود ولد له في السرّ، ولد قبل وفاة أبيه بسنتين أو ثلاث، أو خمس أو ستّ، أو ثماني سنين، ويزعمون أنهم قد رأوه في حياة العسكري، وأنهم على اتصال به، ويطلبون من عامة الشيعة التوقف عن البحث والتفتيش عنه، أو السؤال عن اسمه، ويحرمون ذلك. وكانوا يفسرون ادعاء الجارية صقيل بوجود الحمل عند وفاة العسكري، بأنها محاولة منها للتغطية على وجود الولد في السرّ.

وكان منهم: عثمان بن سعيد العمري، وكيل الإمام العسكري المالي، ومحمد بن نصير النميري، وأبو القاسم الجعفري، واحمد بن هلال العبرتائي الكرخي، واحمد بن إسحاق القمي. وآخرون..وقد عرف هؤلاء الذين قالوا بوجود ولد مغمور للإمام العسكري، بعد حوالي مائة عام، ب: (الاثناعشرية) [98].

عصر الحيرة

وقد كان القول بوجود ولد للإمام العسكري، قولاً سرياً باطنياً، قال به بعض أصحاب الإمام العسكري، بعد وفاته. ولم يكن الأمر واضحاً وبديهيا، أو مجمَعاً عليه بين الشيعة في ذلك الوقت، حيث كان جوٌ من الحيرة والغموض يلف مسألة الخلف، ويعصف بالشيعة بشدة. وقد كتب عدد من العلماء المعاصرين لتلك الفترة كتباً تناقش موضوع الحيرة وسبل الخروج منها، منهم الشيخ علي بن بابويه الصدوق، الذي ألف كتاباً أسماه: (الإمامة والتبصرة من الحيرة).

وقد امتدت تلك الحيرة الى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث أشار الشيخ محمد بن علي الصدوق، في مقدمة كتابه: (إكمال الدين وإتمام النعمة) الى حالة الحيرة تلك، التي عصفت بالشيعة وقال: "وجدت أكثر المختلفين إليّ من الشيعة قد حيّرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة" "وقد كلمني رجل بمدينة السلام (بغداد) فقال لي: إن الغيبة قد طالت، والحيرة قد اشتدت، وقد رجع كثير عن القول بالإمامة لطول الأمد" [99]. وذكر الكليني والنعماني والصدوق مجموعة كبيرة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر، واختلاف الشيعة، وتشتتهم في ذلك العصر، واتهام بعضهم بعضا بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم، ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تُكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسرهم كتكسر الزجاج أو الفخار [100].

وقال محمد بن أبي زينب النعماني، يصف حالة الحيرة التي عمّت الشيعة في ذلك الوقت: "إن الجمهور منهم يقول في الخلف: أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ والى متى يغيب؟وكم يعيش هذا، وله الآن نيّف وثمانون سنة؟.. فمنهم من يذهب الى أنه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد". ويقول النعماني: "أي حيرة أعظم من هذه التي أخرجت من هذا الأمر الخلق العظيم والجمّ الغفير؟ ولم يبق ممن كان فيه إلا النزر اليسير، وذلك لشك الناس" [101].

وهذا مما يدل على أن قضية وجود ابن للإمام العسكري لم تكن قضية مجمعاً عليها بين صفوف الشيعة الامامية في ذلك العصر، أو ان الشيعة الذين احتملوا وجوده بدءوا يتخلون عن إيمانهم هذا، بعد مضي سبعين عاماً على وفاة العسكري، وان دعاوى الإجماع والتواتر والاستفاضة التي يدعيها البعض على أحاديث وجود وولادة ومهدوية الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) لم يكن لها رصيد من الواقع في ذلك الزمان.

ومن هنا لا بد أن نضع علامة استفهام على دعاوى الإجماع والتواتر المتأخرة، والمناقضة تماماً لحقائق التاريخ، خاصة وأن دعوى الإجماع والتواتر، لا تمنع من المراجعة والنقد والتمحيص. بالإضافة الى أن الإجماع لا يشكل لدى الشيعة الامامية الإثني عشرية حجة بديلة عن الأدلة العلمية... وحسبما يقول علماء الأصول: فإن الإجماع يمكن أن يؤخذ به، في غياب الدليل الشرعي، فإذا علمنا استناد دعوى معينة على أدلة نقلية أو عقلية، فعلينا مراجعة تلك الأدلة، وعدم التشبث بالإجماع. ومن المعروف أن دعوى ولادة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) تأتي بأدلة عقلية ونقلية وتاريخية، فلا بد إذاً من مراجعتها والتحقق منها بأنفسنا، وعدم الانسياق وراء المتكلمين الامامية، أو النفر الذين ادعوا وجود ولد للإمام العسكري في السر، وعدم التسليم بدعاواهم وفرضياتهم واجتهاداتهم.

الفصل الأول: أدلة وجود الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري)

المبحث الأول: الاستدلال الفلسفي

المطلب الأول: العقل أولاً..

تقدم الفرقة (الإثناعشرية) التي قالت بوجود ولد مستور للإمام الحسن العسكري، واستمرار حياته إلى اليوم والى إن يظهر في المستقبل.. تقدم عدة أدلة على ذلك، وهي تنقسم إلى أنواع عديدة، ويأتي على رأسها الدليل الأول: الفلسفي، أو العقلي، فماذا يقول هذا الدليل؟ وعلى ماذا يرتكز؟

إنه يقول:

أولا: بضرورة وجود الإمام (أي الرئيس) في الأرض، وعدم جواز بقاء البلاد فوضى بلا حكومة.

ثانيا: ضرورة عصمة الإمام من الله، وعدم جواز حكومة الفقهاء العدول، أو الحكام العاديين.

ثالثا: وجوب حصر الإمامة في أهل البيت وفي أبناء علي والحسين إلى يوم القيامة.

رابعا: الإيمان بوفاة الإمام الحسن العسكري، وعدم القول بغيبته ومهدويته.

خامسا: الالتزام بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين.

قدَّم المتكلمون الذين نظّروا لوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) قديما وحديثا، دليل العقل كأهم الأدلة على وجوده، وأولوه أهمية كبرى في عمليات الاستدلال. وقد نقل الشيخ الصدوق (توفي 381هـ) قول المتكلم الشيعي المعاصر لتلك الفترة: (أبى سهل إسماعيل بن علي النوبختي) الذي استدل على "وجود" ابن الحسن، بالعقل، وذكر في كتابه (التنبيه)، الذي ألفه بعد ثلاثين عاما من (الغيبة): "إن الشيعة قد علموا بوجود ابن الحسن بالاستدلال، كما عرفوا الله والنبي وأمور الدين كلها بالاستدلال" [102].

واعتبر الشيخ المفيد (338هـ – 413 هـ): "الدليل العقلي الذي يقتضي وجود الإمام المعصوم في كل زمان... دليلاً كافياً على وجود ابن الحسن وحصر الإمامة فيه"، وقال: "إن هذا أصل لن يحتاج معه إلى رواية النصوص لقيامه بنفسه في قضية العقول، وصحته بثابت الاستدلال" [103].

واستخدم الشيخ الكراجكي (– 427 هـ) الدليل العقلي، القائم على ضرورة الإمامة وضرورة العصمة في الإمام، في عملية الاستدلال على وجود ولد للإمام الحسن العسكري، وثبوت الإمامة فيه وصحة غيبته، وذلك "لانحصار (العصمة) فيه مع عدم عصمة أدعياء الإمامة الآخرين" [104].

وقال السيد المرتضى علم الهدى (355 هـ – 436 هـ): "إن العقل يقتضي بوجوب الرياسة في كل زمان، وان الرئيس لا بد من كونه معصوما.. وإذا ثبت هذان الأصلان فلا بد من القول: انه (صاحب الزمان) بعينه، لأن الصفة التي اقتضاها ودل على وجوبها لا توجد إلا فيه، وتساق الغيبة بهذا سوقا ضروريا لا يقرب منه شبهة.. ولأنه إذا بطلت إمامة من أثبتت له الإمامة بالاختيار، لفقد

الصفة التي دل العقل عليها، وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة، فلا مندوحة عن مذهبنا، فلا بد من صحته، وإلا خرج الحق عن الأمة" [105] .

ونفى السيد المرتضى الحاجة إلى مشاهدة الإمام للإيمان به، بعد إمكانية التعرف عليه بالاستدلال العقلي، وردَّ على القاضي المعتزلي عبد الجبار الهمداني الذي نفى في كتابه (المغني) وجود الإمام الثاني عشر وقال: "إن قول الشيعة بالعصمة أداهم إلى إثبات أشخاص لا اصل لهم، وانهم اثبتوا في هذا الزمان إماما مختصا بنسب واسم من غير إن يعرف منه عين أو اثر" فقال المرتضى في (الشافي): "إن قوله هذا مبني على مجرد دعوى ومحض اقتراح، وقد دللنا على وجوب الإمامة في كل زمان، بما لا حيلة فيه ولا قدرة على دفعه" [106] .

وقال الشيخ الطوسي (385هـ - 460 هـ): "إن كل من قطع على وجوب اعتبار الدليل العقلي قطع على وجود (صاحب الزمان) وإمامته [107] .وقال: "إن الإمام اليوم هو: الخلف الحجة القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن صاحب الزمان... وان المهدي حي موجود من زمان أبيه الحسن العسكري إلى زماننا هذا، بدليل: إن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم، مع إن الإمامة لطف واللطف واجب على الله تعالى في كل وقت" [108] .

وقسم الشيخ الطوسي الأدلة على ولادة (صاحب الزمان) إلى قسمين عقلية ونقلية، وركز على أهمية القسم الأول بصورة مستقلة، فقال: "أما الكلام في ولادة صاحب الزمان وصحتها فأشياء اعتبارية وأشياء إخبارية، فأما الاعتبارية فهو: إذا ثبت إمامته بما دللنا عليه من الأقسام وإفساد كل قسم منها إلا القول بإمامته، علمنا بذلك صحة ولادته، وان لم يرد فيه خبر أصلاً" [109] .

وبعد إن استعرض دليل العصمة، وان الإمام لا بد إن يكون معصوما وان الحق لا يخرج من الأمة، قال: "إذا ثبتت هذه الأصول ثبتت إمامة صاحب الزمان، لأن كل من يقطع على ثبوت العصمة للإمام قطع على انه الإمام" [110] .

وقد تصدى الشيخ الطوسي لإبطال صحة ادعاءات الفرق الشيعية المختلفة من الكيسانية والناووسية والفطحية والواقفية وغيرها من الفرق التي ادعت العصمة لأئمتها، واستنتج من ذلك: "ضرورة صحة إمامة ابن الحسن، وصحة غيبته"، ونفى - مع ثبوت ذلك - "الحاجة إلى تكلف الكلام في إثبات ولادته وسبب غيبته، لأن الحق لا يجوز خروجه عن الأمة" [111] .

واستدل الفتال النيسابوري على وجود (صاحب الزمان) وإمامته بـ "ما يقتضيه العقل من الاستدلال الصحيح من استحالة خلو الزمان من كون معصوم يكون لطفا للمكلفين" [112] .

وهكذا اعتبر الحسن بن أبى الحسن الديلمي: "انحصار العصمة في أئمة أهل البيت، دليلا على وجود الإمام الثاني عشر (الحجة بن الحسن)" [113] .

واحتج عبد الله بن النصر ابن الخشاب البغدادي، لإثبات "وجود وإمامة القائم بالحق ابن الحسن، بما يقتضيه العقل بالاستدلال الصحيح من: وجود أمام معصوم.. ووجوب النص على من هذه سبيله أو ظهور المعجز عليه.. وعدم هذه الصفات من كل أحد سوى من اثبت إمامته أصحاب الحسن بن علي وهو ابنه المهدي" وقال: "إن هذا اصل لا يحتاج معه في الإمامة إلى رواية

النصوص وتعداد ما جاء فيها من الأخبار، لقيامه بنفسه في قضية العقول وصحته بثبات الاستدلال" [114].

وجاء بعد ذلك العلامة الحلي الحسن بن يوسف المطهر، ليستدل على وجود (ابن الحسن) بالدليل العقلي الذي يتألف من: "وجوب الإمامة، ووجوب كون الإمام معصوما، ووجوب النص عليه أو ظهور المعجز على يديه". ثم اثبت إمامة علي وأولاده بالنص "المتواتر" من النبي (ص) وقال: "إن الإمام الثاني عشر حي موجود من حين ولادته وهي سنة 256 هـ إلى آخر زمان التكليف، لأن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم، لعموم الأدلة، وغيره ليس بمعصوم، فيكون هو الإمام" [115].

وانطلق العلامة محمد باقر المجلسي في عملية إثبات وجود (ابن الحسن) من قاعدة (الحسن والقبح العقليين) وقال: "إن العقل يحكم بأن اللطف على الله واجب.. وان وجود الإمام لطف.. وانه لا بد إن يكون معصوما... وان العصمة لا تعلم إلا من جهته... وان الإجماع واقع على عدم عصمة غير صاحب الزمان.. فيثبت وجوده عليه السلام" [116].

وقال السيد محمد صادق الصدر: "لقد عرفتَ إن الأمة في حاجة ماسة إلى أمام معصوم... ولا شك إن هذه الحاجة ليست خاصة بوقت دون وقت أو عصر دون عصر، فالضرورة إذا تلجئنا إن نؤمن بوجود الإمام المهدي.. إذ ليس ثمة أمام يدعى وجوده سواه.. وهذه حقيقة واضحة" [117].

واعتمد بعض المتكلمين على مبدأ: "ضرورة وجود ولد للإمام لكي تستمر الإمامة في عقبه" للاستدلال على وجود ولد للإمام الحسن العسكري. ونقل الشيخ الطوسي عن الإمام علي بن موسى الرضا قوله: "إن صاحب هذا الأمر لا يموت حتى يرى ولده من بعده" وابطل بذلك قول من قال: (لا ولد لأبي محمد العسكري) [118].

المطلب الثاني: خطوات نقلية على طريق العقل

ولا بد هنا من القول: إن "الدليل العقلي" على وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ليس دليلا عقليا محضا، بحيث يستطيع أي عاقل مجرد إن يتوصل إليه تلقائيا، وإنما هو يعتمد على مقدمات نقلية عديدة. وقد قال الشيخ الصدوق: "إن القول بغيبة صاحب الزمان مبني على القول بإمامة آبائه... وان هذا باب شرعي، وليس بعقلي محض" [119]. ولذلك فقد قام المتكلمون الإماميون بمناقشة كل فقرات "الدليل العقلي" كالعصمة وغيرها من نقاط الخلاف، التي كانت بينهم وبين عامة المسلمين وسائر الفرق الشيعية، وبالأخص الزيدية والواقفية الذين كانوا يؤمنون بنظريات مهدوية أخرى، والذين كانوا من أشد خصوم الشيعة الاثني عشرية في عصر الحيرة.

ومن هنا فقد كانت المحطة الأولى في الاستدلال النقلي على طريق العقل هي:

1 – ضرورة وجود الإمام. وقد اعتمد علي بن بابويه القمي (الصدوق) لإثبات هذه المقدمة، على مجموعة كبيرة من الأحاديث، ونقل عن الإمام الباقر والصادق أحاديث تقول: بعدم جواز بقاء الأرض بغير أمام، أو بغير أمام عادل "وان آخر من يموت الإمام لئلا يحتج أحد على الله انه تركه بغير حجة" [120].

كما روى ابنه محمد الصدوق عن أبى عبد الله (ع) انه قال: "إن الله أجل واعظم من إن يترك الأرض بغير عدل"[121]. وأضاف إليها حديثا آخر حول ضرورة "وجود العالم الحي الظاهر في الأرض لكي يفزع إليه الناس في حلالهم وحرامهم". وروى عن أبى عبد الله قوله: "إن الأرض لو خلت طرفة عين من حجة لساخت بأهلها"[122].

وروى الطبري عن أبى عبد الله انه قال: "ما تزال الأرض لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس إلى سبيل الله عز وجل"[123].

2 – إثبات الإمامة في عترة الرسول (ص). وكانت الخطوة الثانية، هي إثبات الإمامة في أهل البيت (ع)، وذلك استنادا إلى الحديث النبوي الشريف الذي يقول: "آني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وهما الخليفتان من بعدي وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض". ولما كان لفظ: "العترة" عاما يشمل جميع أقرباء الرسول، فقد تم اللجوء، كما يقول الصدوق، إلى العقل والتعارف والسيرة في تفسير الحديث بما يدل على إن الرسول الأكرم أراد علماء العترة دون جهالهم، والبررة الأتقياء منهم دون الفساق والظالمين[124]. وروى الطبري حديثا في تفسير قوله تعالى: (أطيعوا الله أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء 59، بأن المراد بهم: الأئمة من ولد علي وفاطمة إلى إن تقوم الساعة[125].

3 – إثبات إمامة أمير المؤمنين (ع) ونفي مهدويته. وذلك بإثبات النصوص عليه بالخلافة والإمامة من رسول الله (ص). ونفي القول بمهديته وغيبته – كما قال السبئية – وذلك اعتمادا على موته الظاهر والشهير ورفض التفسيرات الباطنية[126].

4 – إثبات الإمامة في أبناء علي.

5 – إثبات الإمامة لعلي بن الحسين. ونفي الإمامة والمهدوية عن محمد بن الحنفية، وكذلك نفي الإمامة والمهدوية والغيبة عن أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، اللذين ادعى الشيعة الكيسانية لهما ذلك[127].

6 – نفي إمامة أبناء الحسن الذين ادعى بعضهم كمحمد بن عبد الله (ذي النفس الزكية) الإمامة والمهدوية، وحصر الإمامة بدلا من ذلك في أبناء الحسين فقط، وذلك بناء على تفسير قوله تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولي ببعض في كتاب الله) الأنفال 75[128].

7 – عدم جواز اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين، وذلك اعتمادا على تفسير قوله تعالى: (وجعلها كلمة باقية في عقبه) الزخرف 28، بأن المقصود من (الكلمة): الإمامة، والمقصود من الضمير المتصل بالعقب: هو الحسين بن علي، وعدم جواز رجوع الإمامة إلى أخ أو ابن عم وضرورة انتقالها من الوالد إلى الولد[129]. وقد تم اعتماد هذا القانون من اجل نفي إمامة زيد بن علي وأبنائه الذين ادعوا المهدوية أو ادعيت لهم، وحصر الإمامة في الإمام محمد الباقر وابنه جعفر الصادق.

8 – إثبات إمامة الصادق ونفي مهدويته، وذلك خلافا للشيعة الناووسية الذين أنكروا وفاة الصادق وادعوا مهدويته وغيبته [130].

9 – إثبات إمامة الكاظم، ونفي مهدويته، وذلك خلافا للشيعة الإسماعيلية الذين ساقوا الإمامة بعد الصادق في ولد إسماعيل، أو الفطحية الذين قالوا بإمامة عبد الله الأفطح، وخاصة الفريق الذي قال بوجود ولد مستور له هو (محمد بن عبد الله الأفطح) وادعى مهدويته وغيبته. وقد قام علي بن بابويه القمي بإيراد عدة روايات حول إمامة الكاظم والنص عليه من أبيه، ونفي إمامة عبد الله الأفطح وإبطال إمامة إسماعيل الذي توفي في حياة الإمام الصادق، وذلك من اجل حصر الإمامة في الكاظم ونزعها من أبناء إسماعيل الذين ادعوا توارث الإمامة فيهم وادعوا ظهور المهدي من بين صفوفهم [131]. وقام ابنه الشيخ الصدوق بإيراد مجموعة روايات عن الإمام علي بن موسى الرضا تؤكد وفاة أبيه وتنفي مهدويته التي قال بها (الواقفية) الذين رفضوا الاعتراف بوفاة الكاظم وقالوا بهروبه من سجن الرشيد، وغيبته عن الأبصار استعدادا للظهور في المستقبل [132].

10 – إثبات إمامة بقية الأئمة كالرضا والجواد والهادي والعسكري، حتى تصل إلى (الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن العسكري).

11 – نفي إمامة ومهدوية محمد بن علي الهادي، التي قال بها قسم من الشيعة الإمامية في ذلك الزمان وهم (المحمدية) الذين رفضوا الاعتراف بوفاته في حياة أبيه، وأصروا على القول بحياته وغيبته ومهدويته، وذلك اعتمادا على وصية أبيه إليه. وقد اعتمد الشيخ الطوسي في إبطال هذا القول، على موت السيد محمد، الظاهر، واعتبر إنكاره إنكاراً للضروريات [133].

12 – إثبات إمامة الحسن العسكري، ونفي مهدويته، حيث كان ذلك ضرورياً على طريق إثبات الإمامة والمهدوية لابنه المفترض (محمد). وقد توقف الشيخ الطوسي عند هذه النقطة ملياً، وجاء بعدة روايات عن الإمام الهادي يثبت فيها الإمامة والوصية للعسكري. ونقل حديثا يتضمن حدوث البداء لله في إمامة محمد بن علي ونقلها إلى أخيه الحسن العسكري [134]. واعتمد الطوسي في عملية إثبات إمامة العسكري على مجموعة من (المعاجز) التي رواها أبو هاشم الجعفري، والتي تدور حول محور (علم الإمام بالغيب). وكان لا بد من إثبات وفاة الإمام العسكري اعتمادا على الظاهر، ونفي مهدويته وغيبته، وتأويل الأحاديث التي تدعي القيام بعد الوفاة، وذلك لقطع الطريق على الذين قالوا بغيبة الإمام الحسن ومهدويته [135].

13 – نفي إمامة جعفر بن علي الهادي. وقد اعتمدت هذه العملية على إسقاطه من أهلية الإمامة فضلا عن المهدوية، وذلك باتهامه بشرب الخمر والفسق والفجور والكذب [136].

واعتمد الشيخ الطوسي في مناقشة الشيعة (الفطحية) الذين قالوا بإمامة جعفر بن علي بعد وفاة أخيه الحسن العسكري، على مبدأ الوراثة العمودية في الإمامة، وضرورة استمرارها في الأعقاب وأعقاب الأعقاب أبدا إلى يوم القيامة، وعدم جواز انتقالها إلى الاخوة أو أبناء العم، لكي ينفي إمامة جعفر بن علي الهادي [137].

14 – ضرورة استمرار الإمامة إلى يوم القيامة. وكان لا بد من إثبات هذا المبدأ، في الطريق إلى القول بوجود (ابن الحسن) وذلك ردا على الفرقة التي قالت بانقطاع الإمامة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، وقد قام علي بن بابويه القمي بالرد على هؤلاء بإيراد حديث عن رسول الله (ص) يذكر فيه استمرار الإمامة في أهل البيت إلى يوم القيامة، وعدم توقيتها لفترة محددة فقط [138]. واعتمد الشيخ المفيد على عدم جواز خلو الأرض من حجة (أي: من إمام معصوم) في عملية الاستدلال العقلي على وجود الإمام (صاحب الزمان المهدي المنتظر) [139]. وروى الطوسي حديثا عن الإمام الصادق (ع) يقول: "إن الأرض لو بقيت بغير أمام ساعة لساخت" [140]. وتمسك الكراجكي بضرورة استمرار الإمامة في أهل البيت، وعدم جواز خلو الزمان من أمام، بعد وفاة العسكري، في الاستدلال على ضرورة وجود (الإمام صاحب الزمان) وعدم استحقاق غيره للإمامة [141].

15 – نفي وفاة القائم. وكانت الخطوة الأخيرة في عملية إثبات وجود (ابن الحسن) هي نفي وفاته، وتأويل الأحاديث الكثيرة التي كانت متداولة في تلك الأيام، والتي تتحدث عن وفاة القائم وقيامه بعد الموت، وهي الأحاديث التي طبقها أصحاب نظرية (مهدوية الحسن العسكري) عليه، وطبقها آخرون على ابنه، فقالوا: انه ولد ومات، وسيحيى ويظهر في المستقبل. وقد ذكر الطوسي بعض تلك الروايات في كتاب:(الغيبة) ولم يضعّفها، ولكنه أوّلها بموت ذكره، وأشار إلى ضرورة التوقف فيها والتمسك بما هو معلوم [142].

هذه هي فقرات "الدليل العقلي"، الذي يقدمه المتكلمون كأول وأهم دليل على وجود (محمد بن الحسن العسكري) ويمكن تلخيصه في: "نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت القائمة على العصمة والنص والوراثة العمودية". وهو يتركز أساسا على مبدأ "الوراثة العمودية" وعدم جواز الجمع بين الأخوين في الإمامة، خلافا للشيعة الإمامية الفطحية الذين لم يؤمنوا بهذا المبدأ، فذهبوا إلى القول بإمامة جعفر بن علي ولم يشاركوا (الاثني عشرية) بالقول بوجود (ابن مغمور للحسن العسكري). رغم إيمانهم بعدد كبير من تلك المقدمات النظرية.

المبحث الثاني: الدليل النقل على وجود ابن للعسكري

يعتمد الاستدلال على وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) بالدليل النقل، على القرآن الكريم، والأحاديث الواردة عن الرسول الأعظم (ص) والأئمة من أهل البيت (ع) حول التبشير بالمهدي المنتظر، وهي تنقسم إلى عدة أقسام رئيسية:

القسم الأول: القرآن الكريم

1 – قوله تعالى: (وقضينا آلي بني إسرائيل في الكتاب، لتفسدنَّ في الأرض مرتين، ولتعلنَّ علواً كبيراً، فإذا جاء وعد أوليهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار، ثم رددنا لكم الكرة عليهم..) الإسراء 4 – 6، حيث روى الكليني عن أبى عبد الله (ع): أنها نزلت في القائم [143].

2 – قوله تعالى: (فاستبقوا الخيرات، أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا) البقرة 148، وقد روى الكليني عن أبى جعفر (ع) إن المخاطب بها أصحاب القائم [144].
3 – قوله تعالى: (حتى يتبين لهم انه الحق) فصلت 53، وقد روى الكليني أيضا: أنها تعني خروج القائم من عند الله [145].
4 – قوله تعالى: (ولتعلمُنَّ نبأه بعد حين) ص 88، وقد روى الكليني: إن ذلك عند خروج القائم. وقوله تعالى:(وقل جاء الحق وزهق الباطل) الإسراء 81، أي إذا قام القائم ذهبت دولة الباطل [146].
5 – قوله تعالى:(فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون، لا تركضوا وارجعوا إلى ما أترفتم فيه ومساكنكم لعلكم تسألون) الأنبياء 12 – 13. وقد روى الكليني عن أبى جعفر (ع) انه قال: إذا قام القائم وبعث إلى بني أمية بالشام هربوا إلى الروم.. فإذا نزل بحضرتهم أصحاب القائم طلبوا الأمان والصلح فيقول أصحاب القائم: لا نفعل حتى تدفعوا إلينا من قبلكم منا فيدفعونهم إليهم، فذلك قوله: (لا تركضوا وارجعوا إلى ما أترفتم فيه..) قال: ويسألهم عن الكنوز، وهو أعلم بها، فيقولون:(يا ويلنا انا كنا ظالمين، فما زالت تلك دعواهم حتى جعلناهم حصيدا خامدين) بالسيف [147].
6 – قوله تعالى: (حتى إذا رأوا ما يوعدون) مريم 75، وذلك بظهور القائم، كما يقول علي بن إبراهيم القمي في تفسيره [148].
7 – قوله تعالى:(يوم يسمعون الصيحة بالحق ذلك يوم الخروج) ق 42، أي صيحة القائم من السماء [149].
8 – قوله تعالى: (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) التوبة 33، قال الصدوق والخزاز: إن المقصود هو المهدي من ولد فاطمة [150].
9 – قوله تعالى:(وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض) النور 55.
10 – قوله تعالى: (ونريد إن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين) القصص 5.
وكل هذه الآيات، وان لم تكن صريحة، إلا انها تُأوّل بالمهدي القائم. ويستدل بها على وجود وولادة (محمد بن الحسن العسكري) بعد إثبات أنه (المهدي القائم) لا غيره.

القسم الثاني: الأحاديث:

1 – الروايات الواردة حول المهدي والقائم. وذلك مثل:(المهدي يخرج في آخر الزمان) و(ابشروا بالمهدي...) و(القائم لا يقوم حتى ينادي منادي السماء...) و(لا تذهب الدنيا حتى يلي هذه الأمة رجل من أهل بيتي يقال له المهدي) و(المهدي من ولد فاطمة) و(المهدي من ولد الحسين).. وهي روايات كثيرة يرويها الكليني في (الكافي) والنعماني في: (الغيبة) والصدوق في (إكمال الدين) والطوسي في (الغيبة) والمفيد في: (الإرشاد)، وهي وان كانت عامة غير محددة بشخص معين إلا إن كثيرا من المؤلفين حول الإمام الثاني عشر، يستخلصون منها دليلا على

وجوده وولادته، وذلك بعد إضافة روايات أخرى عن الإمام الجواد والإمام الهادي: إن المهدي من أولادهما [151].

2 – الروايات الواردة حول الغيبة والغائب. وذلك مثل: (المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة) و(إن الثابتين على القول بالمهدي في زمان غيبته لأعز من الكبريت الأحمر) و(المهدي.. له غيبة وحيرة تضل الخلق عن أديانهم) و(للقائم منا غيبة أمدها طويل) و(لا بد لصاحب هذا الأمر من عزلة أو غيبة) و(إن للقائم غيبة قبل ظهوره) و(إن لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير).

وقد اتخذ القائلون بوجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) من تلك الأحاديث دليلا على صحة نظريتهم، وقال محمد بن أبى زينب النعماني في (الغيبة): "لو لم يكن يروى في الغيبة إلا هذا الحديث (الأخير) لكان فيه كفاية لمن تأمله" [152]. واعتبر الصدوق، نقل الشيعة لتلك الروايات التي تتحدث عن (الغيبة) قبل وقوعها، دليلا على صحتها [153]. وقال: إن عدم ظهور النص والخلف بعد الحسن العسكري، وغيبة الإمام المهدي واختفاء شخصه، واختلاف الشيعة ووقوع الحيرة من أمره، كما جاء في الروايات الماضية دليل على (كون المهدي ووجوده وغيبته) [154].

وقال الشيخ الطوسي في (الغيبة): "إن موضع الاستدلال من هذه الأخبار ما تضمن الخبر بالشيء قبل كونه، فكان كما تضمنه، فكان ذلك دلالة على صحة ما ذهبنا إليه من إمامة ابن الحسن، لأن العلم بما يكون لا يحصل إلا من جهة علام الغيوب، فلو لم يُروَ إلا خبر واحد ووافق مخبره ما تضمنه الخبر لكان ذلك كافيا" [155]. وقال أيضا: "إن ما يدل على إمامة ابن الحسن وصحة غيبته، ما ظهر وانتشر من الأخبار الذائعة عن آبائه، قبل هذه الأوقات بزمان طويل، من أن لصاحب هذا الأمر غيبة، وصفة غيبته، وما يجري فيها من الاختلاف ويحدث فيها من الحوادث، وانه يكون له غيبتان إحداهما أطول من الأخرى.. وان الأولى يُعرف فيها خبره، والثانية لا يُعرف فيها أخباره.. فوافق ذلك ما تضمنه الأخبار، ولولا صحتها وصحة إمامته لما وافق ذلك، ولا يكون ذلك إلا بإعلام الله تعالى على لسان نبيه" [156].

3 – الروايات الواردة حول الاثني عشر إماما. وذلك مثل حديث النبي (ص):(يكون بعدي اثنا عشر خليفة) أو (لا يزال أمر أمتي ظاهرا حتى يمضي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش) أو (يلي هذه الأمة اثنا عشر.. كلهم من قريش لا يرى مثله) أو (يكون بعدي اثنا عشر أميرا كلهم من قريش). وهذه روايات كلها من طرق أهل السنة، وقد رواها الصدوق وقال تعليقاً عليها: "نقل مخالفونا من أصحاب الحديث نقلا ظاهرا مستفيضا من حديث جابر بن سمرة السوائي عن رسول الله... وقد أخرجت طرق هذا الحديث... فدل على إن الأخبار التي في أيدي الإمامية عن النبي والأئمة بذكر الأئمة الاثني عشر أخبار صحيحة" [157].

كما رواها الكليني في (الكافي) والطوسي في (الغيبة) [158].

أما الروايات الشيعية الواردة حول موضوع (الاثني عشرية) فقد ذكر الكليني في (الكافي) منها حوالي سبع عشرة رواية، وذكر الصدوق في (إكمال الدين) حوالي بضع وثلاثين رواية.. وروى الخزاز في (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) حوالي مائتي رواية، وقال عنها: أنها متواترة وذلك "لعدم إمكانية اتفاق صحابة رسول الله وخيار العترة والتابعين الذين يُنقل عنهم شطرا من الروايات على الكذب" [159].

وتعتمد النظرية الاثني عشرية حسب الرواية الشيعية التي تذكر أسماء الأئمة الاثني عشر في قائمة مُعدَّة من قبل، على كتاب سليم بن قيس الهلالي الذي يقول: إن الشيعة كانوا يحتفضون بالقائمة الاثني عشرية في بيوتهم خلال القرون الثلاثة السابقة.

وقد قال ابن أبى زينب النعماني عن كتاب سليم: "انه ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة خلاف في إن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت وأقدمها، وهو من الأصول التي يرجع إليها الشيعة ويعوّل عليها" [160].

واتخذ الصدوق وسائر المتكلمين من تلك الروايات التي اعتبروها "متواترة" دليلاً على وجود وولادة (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) من حيث انه لا بد إن يكمل الرقم (12) المُخبَر به من قبل، ومن دونه يصبح عدد الأئمة (أحد عشر) خلافاً للأحاديث، ومن حيث إن الروايات قد جاءت بأن (المهدي) من أهل البيت ومن ولد الحسين، وقد مضى الأئمة الأحد عشر ولم يظهر واحد منهم، فتحتم: انه المهدي الذي سوف يظهر ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا [161].

واعتبر الطوسي إجماع الطائفتين المختلفتين والفرقتين المتباينتين: (العامة) و(الإمامية) على: أن الأئمة بعد النبي (ص) اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون، دليل على ولادة (صاحب الزمان) وصحة غيبته، وقال: "إن الشيعة يروون تلك الأخبار على وجه التواتر خلفاً عن سلف" [162].

4 – المهدي الإمام الثاني عشر. وإضافة إلى ذلك توجد في التراث الشيعي اكثر من سبعين رواية عن رسول الله (ص) وأهل البيت (ع) تتحدث عن (المهدي والقائم) بصراحة: انه (الإمام الثاني عشر أو التاسع من ولد الحسين) وبعضها يذكره بالاسم الصريح الكامل، وبعضها يكتفي بالإشارة إليه بالكنية واللقب. ومن تلك الروايات ما ذكره الصدوق في: (إكمال الدين) عن رسول الله (ص): "إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي اثنا عشر أولهم أخي وآخرهم ولدي المهدي) [163].

وما عنه أيضا: "إن الله عز وجل اختار... من علي الحسن والحسين، واختار من الحسين الأوصياء من ولده... تاسعهم قائمهم) [164].

وما عن أمير المؤمنين (ع): "آني فكرت في مولود يكون من ظهري الحادي عشر من ولدي هو المهدي" [165].

وما عن الحسين بن علي (ع): "التاسع من ولدي... هو قائمنا أهل البيت يصلح الله تبارك وتعالى أمره في ليلة واحدة" [166] .

وما عن أبى عبد الله (ع): "إن الغيبة ستقع بالسادس من ولدي، وهو الثاني عشر من الأئمة الهداة بعد رسول الله، أولهم أمير المؤمنين، وآخرهم بقية الله في الأرض وصاحب الزمان" [167] .

وما عن الإمام الرضا (ع): "إن القائم هو... الرابع من ولدي" [168] .

وما عنه أيضا: "الإمام بعدي محمد ابني، وبعده ابنه علي، وبعد علي ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر" [169] .

وما عن الإمام الهادي (ع): "إن الإمام بعدي الحسن ابني وبعد الحسن ابنه القائم" [170] .

وما عن أبى عبد الله عن، جابر بن عبد الله الأنصاري، انه دخل على فاطمة الزهراء في حياة رسول الله ليهنئها بولادة الحسين، فرأى في يدها لوحا أخضر، ورأى فيه كتابا شبه نور الشمس، فسألها عن ذلك فقالت له: هذا اللوح أهداه الله إلى رسول الله، فيه اسم أبى واسم بعلي واسم ابني وأسماء الأوصياء من ولدي، فأعطانيه أبي ليسرني بذلك... وكان فيه أسماء الأئمة الاثني عشر واحدا واحدا.. وان الأخير منهم (م ح م د) يبعثه الله رحمة للعالمين" [171] .

5 – حتمية وجود الحجة في الأرض. وهناك أحاديث أخرى تؤكد على ضرورة وجود الحجة في الأرض، وعدم جواز خلوها من الإمام، مثل ما يروى عن رسول الله (ص) في كتب السنة: "من مات بغير أمام مات ميتة جاهلية، ومن نزع يداً من طاعة جاء يوم القيامة لا حجة له" وما عن الإمام الصادق: "من مات وهو لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية" الذي يرويه سليم بن قيس في كتابه، والصدوق والكليني والنعماني والمفيد [172] .

والحديث الآخر الذي يرويه كل من البرقي والصدوق والمفيد، عن الإمام الصادق: "لن تخلو الأرض من رجل يعرف الحق، فإذا زاد الناس فيه قال: زادوا، وإذا نقصوا قال: قد نقصوا، وإذا جاؤا به صدقهم، ولو لم يكن ذلك كذلك لم يعرف الحق من الباطل" [173] .

وما يروى أيضا عن الإمام الصادق من "إن الله جل وعز، أجل واعظم من إن يترك الأرض بغير أمام" والذي يرويه كل من الصفار والكليني والصدوق [174] .

وما يروى عنه أيضا، من انه قال: "ما ترك الله عز وجل الأرض بغير أمام قط منذ قبض آدم (ع) يهتدى به إلى الله عز وجل، وهو الحجة على العباد، من تركه ضل ومن لزمه نجا، حقاً على الله عز وجل". وما يروى أيضا عن الإمام الصادق من انه قال: "لو خلت الأرض طرفة عين من حجة لساخت بأهلها" والذي يرويه الصفار والكليني والنعماني والصدوق [175] .

إذن فان "الدليل النقلي" كان يتألف من عدة مجاميع من الآيات والروايات التي تتحدث عن القائم والمهدي بصورة عامة، وتلك التي تخصصه في أهل البيت وفي أولاد الإمام علي (ع) وفي أولاد السيدة فاطمة الزهراء (ع) وفي أولاد الإمام الحسين وفي أولاد الإمام الصادق وفي أولاد الإمام الجواد والهادي والعسكري، إضافة إلى الروايات التي كانت تتحدث عن عدد الأئمة الإثني عشر،

وعن ولادة (الإمام المهدي) واسمه، وهذا ما يؤدي، في نظرهم، إلى الإيمان بولادة ووجود (الإمام الثاني عشر الحجة بن الحسن العسكري) واستمرار حياته، بالرغم من عدم ظهوره في حياة أبيه أو الوصية له أو الإشارة المباشرة منه إليه.

المبحث الثالث: الدليل التاريخي على ولادة (الإمام الثاني عشر)

المطلب الأول: ولادة ابن الحسن

يعترف "الدليل التاريخي" بأن الظاهر من حياة الإمام العسكري وسيرته ينفي إن يكون له ولد، ولكنه يقول: إن الظروف السياسية لم تكن لتسمح للحسن العسكري بإعلان وجود ولد له، وان الخوف عليه من السلطات العباسية التي كانت تعلم من قبل انه الإمام المهدي الذي سوف يزلزل عرشها، هو الذي اجبر الإمام على إخفاء أمر ولادة ابنه (المهدي المنتظر). ثم يذهب الدليل التاريخي ليذكر تفاصيل ولادة (محمد بن الحسن العسكري) والظروف التي أحاطت بها، وقصص الذين شاهدوه، بصورة سرية، والتقوا به في مختلف مراحل حياته أيام أبيه وبعد وفاته.

أم الولد

تختلف الروايات حول اسم أم ابن الحسن، فبينما يقول الشيخ الأقدم ابن أبى الثلج البغدادي في (تاريخ الأئمة) والمسعودي في (إثبات الوصية) والطوسي في (الغيبة) والمجلسي في (بحار الأنوار): أن اسمها: (نرجس) يقول محمد بن علي الصدوق في: (إكمال الدين): "إن اسمها (مليكة) وهي بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم في ذلك الزمان، وأنها رأت الإمام الحسن العسكري في المنام فأحبته وتزوجته وهربت من أبيها الذي كان يريد تزويجها من ابن أخيه، ووقعت في الأسر، حيث أرسل الإمام الهادي نخاسا لشرائها من سوق الرقيق في بغداد"[176].

ولكن المسعودي يقول: "إنها كانت جارية ولدت في بيت بعض أخوات أبى الحسن علي بن محمد، وربتها في بيتها، فلما كبرت وعبلت دخل أبو محمد فنظر إليها فأعجبته، وطلب من عمته أن تستأذن أباه في دفعها إليه، ففعلت"[177].

ويقول الصدوق في رواية أخرى: "إن اسمها هو (صقيل) وأنها ماتت في حياة الحسن العسكري"[178]. وهناك عدة أسماء أخرى يذكرها المجلسي هي (سوسن) و(ريحانة) و(خمط) وينقل عن الشهيد الأول في (الدروس): انها حرة وان اسمها (مريم بنت زيد العلوية)[179].

تاريخ ولادته

اختلفت الروايات حول تاريخ مولد (الإمام محمد بن الحسن العسكري) وأخذ قوم من الشيعة الأوائل بدعوى الجارية (نرجس) بالحمل، بعد وفاة الإمام العسكري، وقالوا: إنها ولدت (ابن الحسن) بعد ذلك بثمانية اشهر[180].

ويقول الشيخ المفيد: انه ولد في الثامن من شهر ذي القعدة سنة 257 هجرية أو 258هـ، ويضيف: انه كان له عند وفاة أبيه سنتان وأربعة اشهر [181]. كما يقول في رواية أخرى: انه ولد في النصف من شعبان من سنة 255هـ [182]. ويقول في رواية ثالثة: انه ولد سنة 252 هـ وكان سنه عند وفاة أبيه ثماني سنوات [183]. ولكن الشيخ الصدوق يقول: إن مولده كان في 8 شعبان سنة 256 هـ [184]. أما الشيخ الطوسي فيقول: انه ولد في النصف من رمضان [185]. دون إن يحدد السنة، ويتفق في رواية أخرى مع الشيخ المفيد: في انه ولد في النصف من شعبان سنة 255 هـ [186].

وهكذا تختلف هذه الروايات في تحديد تاريخ مولد (ابن الحسن) الذي تقول انه ولد بصورة سرية وظل أمره مخفيا..

كيفية ولادته

يعتمد الصدوق والطوسي والمسعودي والخصيبي الذين يروون قصة ولادة (ابن الحسن) على رواية واحدة ينسبونها إلى حكيمة (أو خديجة) عمة الإمام العسكري، وتقول فيها:

"بعث اليّ أبو محمد الحسن بن علي، فقال: يا عمة اجعلي إفطارك هذه الليلة عندنا فإنها ليلة النصف من شعبان، فان الله تبارك وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجة، قالت: فقلت له: ومن أمه؟ فقال لي: من نرجس، قلت له: جعلني الله فداك ما بها أثر، فقال: هو ما أقول لك.

"قالت فجئت.. فلما سلمتُ وجلستُ جاءت تنزع خفي وقالت لي: يا سيدتي وسيدة أهلي: كيف أمسيت؟.. فقلت لها: بل أنت سيدتي وسيدة أهلي، قالت: فأنكرت قولي وقالت: ما هذا يا عمة؟!.. فقلت لها: يا بنية إن الله تعالى سيهب لك في ليلتك هذه غلاما سيدا في الدنيا والآخرة. قالت فخجلت واستحيت.. فلما أن فرغت من صلاة العشاء الآخرة أفطرت وأخذت مضجعي فرقدت، فلما كان في جوف الليل قمت إلى الصلاة.. ففرغت من صلاتي، وهي نائمة ليس بها حادث، ثم جلستُ معقبة.. ثم اضطجعتُ.. ثم انتبهتُ فزعة وهي راقدة.. ثم قامت فصلت ونامت".

"قالت حكيمة: وخرجت أتفقد الفجر فإذا أنا بالفجر الأول كذنب أتسرحان، وهي نائمة، فدخلني الشك، فصاح أبو محمد (ع) من المجلس فقال: لا تعجلي يا عمة فهاك الأمر قد قرب".

"قالت: فبينما أنا كذلك إذا انتبهت فزعة فوثبت إليها فقلت: اسم الله عليك، ثم قلت لها: أتحسين شيئا؟ قالت: نعم، يا عمة. فقلت لها: اجمعي نفسك واجمعي قلبك فهو ما قلت لك".

"قالت: فأخذتني فترة فانتبهت بحس سيدي، فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به ساجدا يتلقى الأرض بمساجده، فضممته اليّ فإذا أنا به نظيف متنظف، فصاح بي أبو محمد هلمي اليّ ابني يا عمة، فجئت به إليه فوضع يديه تحت إليتيه وظهره ووضع قدميه على صدره، ثم أدلى لسانه في فيه وأمرّ يده على عينيه وسمعه ومفاصله، ثم قال: تكلم يا بني، فقال: اشهد إن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، واشهد إن محمدا رسول الله، ثم صلى على علي أمير المؤمنين وعلى الأئمة إلى إن وقف على أبيه ثم أحجم.. ثم قال أبو محمد: يا عمة اذهبي به إلى أمه ليسلم عليها وائتيني به، فذهبت به فسلم عليها ورددته فوضعته في المجلس، ثم قال: يا عمة إذا كان يوم السابع فأتينا".

"قالت حكيمة: فلما أصبحت جئت لأسلم على أبى محمد وكشفت الستر لأتفقد سيدي فلم أره، فقلت: جعلت فداك ما فعل سيدي؟ فقال: يا عمة استودعناه الذي استودعته أم موسى"..

"قالت حكيمة: فلما كان في اليوم السابع جئت فسلمت وجلست، فقال: هلمي اليّ ابني، فجئت بسيدي وهو في الخرقة، ففعل به كفعلته الأولى، ثم أدلى لسانه في فيه كأنه يغذيه لبنا أو عسلا، ثم قال: تكلم يا بني، فقال: اشهد إن لا اله إلا الله وثنى بالصلاة على محمد وعلى أمير المؤمنين وعلى الأئمة الطاهرين حتى وقف على أبيه، ثم تلا هذه الآية: (بسم الله الرحمن الرحيم ونريد إن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون) القصص 5 – 6" [187] .

وتقول حكيمة في رواية أخرى يذكرها الصدوق: إن نرجس لم يكن بها أي أثر للحمل وإنها لم تكن تعرف ذلك، وعندما قالت لها حليمة إنها ستلد هذه الليلة استغربت وقالت: "يا مولاتي ما أرى شيئا من هذا" [188] . حتى إذا كان آخر الليل وقت طلوع الفجر وثبت فزعة وقالت: "ظهر بي الأمر الذي أخبرك مولاي". وتقول الرواية: إن حكيمة أقبلت تقرأ على نرجس القرآن فأجابها الجنين من بطن أمه.. يقرأ مثلما تقرأ وسلم عليها. مما أثار فزعها. ولكن الرواية تقول: إن نرجس غُيّبت عن حكيمة فلم ترها كأنه ضرب بينها وبين نرجس حجاب، مما أثار استغرابها وصراخها ولجوئها إلى أبى محمد، حيث قال لها: ارجعي يا عمة وستجدينها في مكانها.

"قالت حكيمة: فرجعت.. فلم ألبث أن كشف الغطاء الذي كان بيني وبينها، وإذا أنا بها وعليها من أثر النور ما غشي بصري، وإذا بالصبي ساجداً لوجهه" [189] .

وتضيف هذه الرواية موضوعا آخر هو: تحليق عدد من الطيور فوق رأس الوليد، وقول الحسن لطير منها: احمله واحفظه ورده إلينا في كل أربعين يوما، فتناوله الطير وطار به في جو السماء، مما جعل أمه تبكي لفراقه.

"قالت حكيمة: فقلت: وما هذا الطير؟ فقال: هذا روح القدس الموكل بالأئمة يوفقهم ويسددهم ويربيهم بالعلم. فلما كان بعد أربعين يوما رد الغلام وكان يمشي كأنه ابن سنتين، مما دفعها للتساؤل بدهشة فقال لها أخوها الحسن: إن أولاد الأنبياء والأوصياء إذا كانوا أئمة ينشئون بخلاف ما ينشأ غيرهم، وان الصبي منا إذا كان أتي عليه شهر كان كمن أتي عليه سنة، وان الصبي منا ليتكلم في بطن أمه ويقرأ القرآن ويعبد ربه عز وجل وعند الرضاع تطيعه الملائكة وتنزل عليه صباحا ومساءا".

وتواصل الرواية نقلا عن حكيمة: "أنها لم تزل ترى ذلك الصبي في كل أربعين يوما إلى إن رأته رجلا، قبل مضي أبى محمد بأيام قلائل، فلم تعرفه، وقالت لأبن أخيها: من هذا الذي تأمرني إن اجلس بين يديه؟! فقال لها: هذا ابن نرجس، وهذا خليفتي من بعدي، وعن قليل تفقدوني فاسمعي له أطيعي".

"قالت حكيمة: فمضى أبو محمد بعد ذلك بأيام قلائل وافترق الناس كما ترى.. ووالله آني لأراه صباحا مساءا وانه لينبئني عما تسألون عنه فأخبركم، ووالله آني لأريد إن اسأله عن الشيء فيبدأني به وانه ليرد عليّ الأمر فيخرج اليّ منه جوابه من ساعته من غير مسألتي" [190] ..

رواية الطوسي لقصة الولادة

ويورد الطوسي في: (الغيبة) قصة ولادة (ابن الحسن)، ولكن لا يذكر قصة الطيور وروح القدس وأخذ الوليد آلي السماء.. بل يقول: إن حكيمة ودعت أبا محمد وانصرفت إلى منزلها في أعقاب ولادة المهدي، وعندما اشتاقت له بعد ثلاثة أيام رجعت ففتشت عنه في غرفته فلم تجد له أثرا ولا سمعت له ذكرا فكرهت إن تسأل، ودخلت على أبى محمد فبدأها بالقول: هو يا عمة في كنف الله أحرزه وستره حتى يأذن الله له، فإذا غيّب الله شخصي وتوفاني ورأيتِ شيعتي قد اختلفوا، فأخبري الثقاة منهم.. وليكن عندك مستورا وعندهم مكتوما، فان ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحجبه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل فرسه ليقضي الله أمرا كان مفعولا [191] .

ويضيف الطوسي في رواية أخرى قول الحسن لعمته: "استودعناه الذي استودعته أم موسى، والطلب منها إن تأتي في اليوم السابع، حيث يعود المهدي فتراه حكيمة" [192] .

ويقول في رواية ثالثة: "إن حكيمة دخلت بعد ثلاثة أيام فرأت الولد في المهد وعليه ثوب اخضر وكان نائما على قفاه غير محزوم ولا مقموط ففتح عينيه وجعل يضحك لها ويناجيها بإصبعه، ثم غاب بعد ذلك" [193] ..

ويقول في رواية رابعة: "إن حكيمة وجدت على ذراع المهدي عند ولادته مكتوبا: "(جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) ص 88، كما وجدته مفروغاً منه (أي مختونا) وانه رفع بينها وبين المهدي مع أبيه الحسن كالحجاب، فلم ترَ أحدا، فقالت: أين مولاي؟!.. فقال لها الحسن: أخذه من هو أحق منك ومنا. وعندما عادت بعد أربعين يوما وجدت المهدي يمشي في الدار فلم ترَ وجها أحسن من وجهه ولا لغة افصح من لغته، وعندما تعجبت من ذلك وقالت: أرى من أمره ما أرى وله أربعون يوما؟! تبسم أبو محمد وقال: يا عمتي أما علمت انا معاشر الأئمة ننشأ في اليوم كما ينشأ غيرنا في السنة؟ فقامت وانصرفت ولم تره بعد ذلك [194] .

ويروي الطوسي عن خادمتين للإمام العسكري، هما: (نسيم ومارية) انهما قالتا: لما خرج صاحب الزمان من بطن أمه سقط جاثيا على ركبتيه رافعا سبابته نحو السماء، ثم عطس فقال: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله داخرا لله غير مستنكف ولا مستكبر، ثم قال: زعمت الظلمة إن حجة الله داحضة، ولو أُذن لنا في الكلام لزال الشك [195] .

ويضيف المسعودي والخصيبي جانبا آخر إلى قصة ولادة ابن الحسن، فيقولان: إن المهدي ولد من فخذ أمه، وينقلان عن الإمام العسكري قوله لعمته حكيمة: إن الأئمة لا يحملون في البطون وإنما يحملون في الجنوب [196] .

ويتفق المسعودي مع الصدوق والطوسي في إن حكيمة نامت في تلك اللحظات وهي قاعدة ووقع عليها سبات لم تتمالك نفسها منه ولم تحس إلا على صوت الوليد تحت نرجس وصوت أبيه يناديها: "يا عمتي هاتي ابني" ويقول: إن الوليد اختفى في ذلك اليوم وعاد بعد أسبوع، فرأته حكيمة مرة أخرى ثم اختفى، ولم تره حتى أربعين يوما، حيث شاهدته يمشي [197] .

ويختلف المسعودي مع الصدوق الذي ذكر في روايته: إن الإمام ينشأ في الشهر كما ينشأ غيره في السنة، ومع الطوسي الذي ذكر: إن الإمام ينشأ في اليوم كما ينشأ غيره في السنة، فيقلل المسعودي النسبة، وينقل عن العسكري قوله لحكيمة: أو ما علمت يا عمتي انا معاشر الأوصياء

ننشأ في اليوم مثل ما ينشأ غيرنا في الجمعة؟ وننشأ في الجمعة مثل ما ينشأ غيرنا في الشهر وننشأ في الشهر مثل ما ينشأ غيرنا في السنة؟[198]

ويروي المسعودي أخيرا عن أبى محمد العسكري انه قال: لما ولد الصاحب بعث الله (عزّ وجل) ملكين فحملاه إلى سرادق العرش حتى وقف بين يدي الله فقال له: مرحبا بك.. بك أعطي وبك أعفو وبك أعذب[199].

سرية الولادة

ومع إن رواية حكيمة السابقة تقول: إن أمر الولادة ظل سريا مكتوما عن الجميع، وان الإمام الحسن طلب منها إذا رأت اختلاف الشيعة بعد وفاته، أن تخبر الخواص فقط، إلا إن الصدوق يذكر ان الإمام الحسن العسكري اخبر كبير الشيعة في قم: (أحمد بن إسحاق)، وانه كتب له: "وُلد لنا مولود فليكن عندك مستورا وعن جميع الناس مكتوما، فانا لم نظهر عليه إلا الأقرب لقرابته والمولى لولايته، أحببنا إعلامك ليسرك الله به مثل ما سرنا به، والسلام"[200].

وفي رواية أخرى يقول الصدوق: إن احمد بن إسحاق دخل على الإمام العسكري يوما فسأله عن الإمام والخليفة بعده، فنهض مسرعا فدخل البيت ثم خرج وعلى عاتقه غلام من أبناء الثلاث سنين، وقال له: يا أحمد لولا كرامتك على الله عز وجل وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا[201].

ويقول الفضل بن شاذان في (كشف الحق) إن الحسن قال: ولد ولي الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي ليلة النصف من شعبان وكان أول من غسله رضوان خازن الجنة ثم غسلته حكيمة.

ويقول الصدوق: إن من الذين علموا بخبر الولادة أبو الفضل الحسن بن الحسين العلوي، الذي يقول: انه دخل على أبى محمد بسرّ من رأى، وهنأه بولادة ابنه. وكان منهم أيضا: (أبو هارون) الذي يقول: انه رأى صاحب الزمان وانه كشف عنه الثوب فوجده مختونا[202].

ويؤكد الطوسي هاذين الخبرين في: (الغيبة)[203].

ويقول الشيخ المفيد: إن الحسن العسكري كان يعرضه على أشخاص بمفردهم حين يزورونه، كعمرو الاهوازي[204].

وفي رواية أخرى: إن الإمام العسكري أرسل أموالا إلى بعض الشيعة وأمرهم إن يعقوا عن ابنه[205].

رؤية المهدي في حياة أبيه

وعلى أي حال فان المؤرخين الشيعة ينقلون قصصا كثيرة عن مشاهدة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) في حياة أبيه وعند وفاته، حيث ينقل الكليني والصدوق والطوسي عن

رجل من أهل فارس كان يخدم في بيت الإمام العسكري: انه شاهد يوما جارية تحمل غلاما ابيض، وقول الإمام له: "هذا صاحبكم" وعدم رؤيته بعد ذلك [206].

كما ينقل الصدوق والطوسي، عن مجموعة من أصحاب الإمام العسكري، فيهم: عثمان بن سعيد العمري: انه عرض عليهم ابنه وقال لهم: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد [207].

كما ينقل الصدوق في (إكمال الدين) قصصا عن رجل اسمه (يعقوب بن منقوش): انه دخل على الإمام العسكري يوما فسأله: من صاحب هذا الأمر؟ فكشف له الإمام سترا عن بيت، فخرج غلام خماسي وجلس على فخذ أبى محمد، فقال ليعقوب: هذا صاحبكم، ثم قال للغلام: يا بني ادخل إلى الوقت المعلوم. فدخل البيت واختفى فيه. وينقل عن (نسيم) خادمة الإمام العسكري: أنها دخلت على صاحب هذا الأمر بعد مولده بليلة فعطست عنده، فقال لها: يرحمك الله [208].

وينقل عن خادم آخر هو (طريف أبو نصر): انه دخل على صاحب الزمان فطلب منه إن يأتيه بصندل أحمر ثم قال له: أنا خاتم الأوصياء، وبي يدفع الله البلاء عن أهلي وشيعتي. وينقل عن رجل سوري اسمه (عبد الله): انه ذهب إلى بستان بني عامر فرأى فتى جالسا على مصلى واضعاً كمّه في فيه، فقال: من هذا؟ فقيل له: (م ح م د) ابن الحسن [209].

وينقل الصدوق رواية مطولة جدا عن سعد بن عبد الله القمي: انه دخل مع احمد بن إسحاق على الإمام العسكري، فرأى غلاما على فخذه وبين يديه رمانة ذهبية يلعب بها، وبيد الحسن قلم إذا أراد إن يكتب شيئا قبض الغلام على يده فيدحرج الرمانة بين يديه ويشغله بردها، كيلا يصده عن كتابة ما أراد، وكان مع احمد بن إسحاق جراب فيه هدايا الشيعة والموالي، فوضعه بين يدي العسكري، فقال للغلام: فضّ الخاتم، فرفض، وقال: أيجوز إن أمدّ يدا طاهرة إلى هدايا نجسة وأموال رجسة قد شيب حلالها بحرامها؟! فأخرجها احمد بن إسحاق ليميز بينها، فأخذ الغلام يحكي قصة الأموال والهدايا واحدة فواحدة [210].

وفي رواية أخرى ينقلها الصدوق عن احمد بن إسحاق يقول فيها: انه سأل الإمام عن الخليفة بعده وانه جاء بابنه وعرضه عليه، ولكنه لم يطمئن فسأل: يا مولاي هل من علامة يطمئن إليها قلبي؟ فنطق الغلام بلسان عربي فصيح فقال: أنا بقية الله في أرضه والمنتقم من أعدائه، فلا تطلب أثرا بعد عين. فقال الإمام العسكري: هذا سر من سر الله، فخذ ما آتيتك أكتمه وكن من الشاكرين [211].

ويروي الطوسي عن كامل بن إبراهيم المدني: انه ذهب إلى الإمام العسكري ليسأله عن بعض المسائل، وبينما هو جالس في الدار، وإذا بالريح تكشف ستراً مرخى على باب، وإذا هو بفتى كأنه فلقة قمر، فقال له: يا كامل بن إبراهيم جئت إلى ولي الله وحجته وبابه تسأله كذا وكذا، فقال: أي والله. ثم رجع الستر إلى حالته، فلم يستطع كشفه، ولم يعاينه بعد ذلك [212].

وينقل أيضا عن إسماعيل بن علي النوبختي: انه دخل على الإمام العسكري قبيل وفاته بساعة، وانه طلب من خادمه (عقيد) إن يدخل البيت ويأتيه بصبي فيه، فقال له أبو محمد: أبشر يا

بني، فأنت صاحب الزمان وأنت المهدي وأنت حجة الله على أرضه وأنت ولدي ووصيي وأنا ولدتك، وأنت محمد بن الحسن... وأنت خاتم الأئمة الطاهرين، وبشر بك رسول الله وكناك بذلك عهد اليّ أبى عن آبائك الطاهرين [213].

رؤيته عند وفاة أبيه

وينفرد محمد بن علي الصدوق من بين المؤرخين القدامى بذكر قصص أخرى كقصة (أبى الأديان البصري) الذي يقول: كنت اخدم الحسن بن علي واحمل كتبه إلى الأمصار فدخلت عليه في علته التي توفي فيها فكتب معي كتبا وقال: امضِ بها إلى المدائن فانك ستغيب خمسة عشر يوما وتدخل إلى (سر من رأى) يوم الخامس عشر، وتسمع الواعية في داري وتجدني على المغتسل.

فقلت: يا سيدي إذا كان ذلك فمن؟..

قال: من طالبك بجواب كتبي فهو القائم بعدي.

فقلت: زدني.

قال: من يصلي علي فهو القائم بعدي.

فقلت: زدني.

فقال: من اخبر بما في الهميان فهو القائم بعدي.

وخرجت بالكتب إلى المدائن، وأخذت جواباتها، ودخلت (سرّ من رأى) يوم الخامس عشر، كما ذكر لي، فإذا أنا بالواعية في داره وإذا به على المغتسل، وإذا أنا بجعفر بن علي أخيه بباب الدار والشيعة من حوله يعزونه ويهنؤنه، فقلت في نفسي: إن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة، لأني كنت اعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور، فتقدمت فعزيت وهنيت، فلم يسألني عن شيء ثم خرج عقيد فقال: يا سيدي قد كفن أخوك فقم وصل عليه، فدخل جعفر بن علي والشيعة من حوله يقدمهم السمان (عثمان بن سعيد العمري) فلما صرنا في الدار إذا نحن بالحسن على نعشه مكفنا، فتقدم جعفر بن علي ليصلي على أخيه فلما همّ بالتكبير خرج صبي بوجهه سمرة بشعره قطط بأسنانه تفليج فجذب برداء جعفر وقال: تأخر يا عمّ فأنا أحق بالصلاة على أبى، فتأخر جعفر، وقد اربد وجهه واصفرّ.. فتقدم الصبي وصلى عليه ودفن إلى جانب قبر أبيه، ثم قال: يا بصري هات جوابات الكتب التي معك، فدفعتها إليه، فقلت في نفسي: هذه بينتان، بقي الهميان، ثم خرجت إلى جعفر وهو يزفر، فقال له حاجز الوشاء: يا سيدي من الصبي لنقيم عليه الحجة؟ فقال: والله ما رأيته قط ولا اعرفه. فنحن جلوس إذ قدم نفر من قم فسألوا عن الحسن بن علي فعرفوا موته، فقالوا: فمن نعزي؟ فأشار الناس إلى جعفر بن علي فسلموا عليه وعزوه وهنئوه، وقالوا: إن معنا كتبا وأموالا فتقول ممن الكتب؟ فقام ينفض أثوابه ويقول: تريدون منا إن نعلم الغيب؟!

قال: فخرج الخادم فقال: معكم كتب فلان وفلان وفلان وهميان فيه ألف دينار وعشرة دنانير منها مطلية، فدفعوا إليه الكتب والمال، وقالوا: الذي وجه بك لأخذ ذلك هو الإمام [214].

وينقل الصدوق هذه القصة برواية أخرى عن سنان الموصلي: انه لما قبض العسكري وفد من قم والجبال وفود بالأموال، ولم يكن لديهم خبر وفاة الحسن، فسألوا عن وارثه فقيل لهم: انه أخوه جعفر وقد ذهب يتنزه في دجلة مع المغنين، فأرادوا إن يرجعوا، ولكن أبا العباس محمد بن جعفر الحميري القمي قال لهم: قفوا بنا حتى ينصرف هذا الرجل ونختبر أمره بالصحة. وانهم طالبوا جعفر

بالتحدث غيبيا عن تفاصيل الأموال وأصحابها، فأنكر علم الغيب... ولما إن خرجوا من البلد خرج إليهم غلام فنادى: يا فلان ويا فلان بن فلان أجيبوا مولاكم، قالوا فسرنا معه حتى دخلنا دار مولانا الحسن بن علي فإذا ولده القائم سيدنا قاعد على سرير كأنه فلقة قمر عليه ثياب خضر، فسلمنا فرد علينا السلام ثم قال: جملة المال كذا وكذا.. حمل فلان كذا وحمل فلان كذا. ولم يزل يصف حتى وصف الجميع.. ثم وصف رحالنا وثيابنا وما كان معنا من الدواب، فخررنا سجداً لله عز وجل شكرا لما عرفنا، وقبلنا الأرض بين يديه، وسألناه عما أردنا فأجاب، فحملنا إليه الأموال، وأمرنا إن لا نحمل إلى (سرّ من رأى) بعدها شيئا من المال، فانه ينصب لنا ببغداد رجلا يحمل إليه الأموال ويخرج من عنده التوقيعات[215].

محاولة القبض على المهدي

وهناك رواية تاريخية ينقلها عدد من المؤلفين عن شرطي اسمه (رشيق) يتحدث عن محاولة المعتضد العباسي للقبض على (المهدي) وإرساله ثلاثة من الشرطة، وذهابهم إلى بيت الإمام الحسن العسكري في سامراء، ورؤيتهم في البيت بحرا من الماء ورجلا على حصير على الماء، قائما يصلي، وغرقهم عند محاولتهم التقدم نحوه، ثم اعتذارهم وتراجعهم[216].

وينقل المجلسي والصدر قصة أخرى مشابهة، وهي تجريد المعتضد لحملة أكبر وكبس البيت وسماع العسكر لصوت قراءة من السرداب، واجتماعهم عند مدخله لإلقاء القبض على صاحب الصوت، وخروجه من بين أيديهم[217].

المطلب الثاني: شهادة (النواب الأربعة)

لعل أهم دليل تاريخي على ولادة ووجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) هو شهادة (النواب الأربعة الخاصين) الذين ادعوا (النيابة) عنه، في فترة (الغيبة الصغرى) من سنة 260 إلى سنة 329 هجرية. حيث كان هؤلاء (النواب) يدعون مشاهدته واللقاء به وإيصال الأموال إليه ونقل الرسائل و(التواقيع) منه إلى المؤمنين به.

وكان الجيل الأول من (النواب) أو (السفراء والوكلاء) رجال من أصحاب الإمامين علي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري، وكان على رأسهم عثمان بن سعيد العمري، الذي كان وكيلا للإمامين في قبض الأموال من الشيعة وإيصالها اليهما في حياتهما، والذي يصفه الشيخ الطوسي بأنه: "الشيخ الموثوق به، ومن السفراء الممدوحين للأئمة"[218].

ويقال: انه كان محل ثقة الإمامين العسكريين، ولم يكن وكيلا لهما في جمع الأموال فقط، وإنما كان يقوم بأدوار أكبر في إيصال رسائل الإمامين إلى الشيعة، وكان يحتل مرتبة عظيمة عندهما. وينقل الشيخ الطوسي رواية عن احمد بن اسحق القمي، قال: دخلت على أبى الحسن علي بن محمد، في يوم من الأيام، فقلت: يا سيدي أنا أغيب واشهد، ولا يتهيأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كل وقت، فقول من نقبل، وأمر من نمتثل؟ فقال لي: "هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعني يقوله، وما أداه اليكم فعني يؤديه". فلما مضى أبو الحسن وصلت إلى أبى محمد الحسن

العسكري، ذات يوم، فقلت له مثل قولي لأبيه، فقال لي: "هذا أبو عمرو الثقة الأمين ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات، فما قاله لكم فعني يقوله، وما أدى إليكم فعني يؤديه" [219].

وهذه الرواية تكشف عن أن العمري لم يكن وكيلا في جمع المال فقط، وإنما كان يقوم بأدوار اكبر في إيصال رسائل الإمامين الهادي والعسكري إلى الشيعة، ويحتل مرتبة عظيمة عندهما.

وينقل الطوسي أيضا عن احمد بن علي بن نوح أبو العباس السيرافي، قال: اخبرنا أبو نصر عبد الله بن محمد بن احمد المعروف بابن برنية الكاتب، قال: حدثني بعض الأشراف من الشيعة الإمامية أصحاب الحديث، قال: حدثني أبو محمد العباس بن احمد الصائغ، قال: حدثني الحسين بن احمد الخصيبي، قال: حدثني محمد بن إسماعيل وعلي بن عبد الله الحسنيان، قالا: دخلنا على أبى محمد الحسن بسرّ من رأى، وبين يديه جماعة من أوليائه وشيعته، حتى دخل عليه بدر خادمه، فقال: يا مولاي بالباب قوم شعث غبر، فقال لهم: هؤلاء نفر من شيعتنا باليمن (في حديث طويل يسوقه) إلى إن ينتهي إلى أن قال الحسن لبدر: فامض ائتنا بعثمان بن سعيد العمري، فما لبثنا إلا يسيرا حتى دخل عثمان، فقال له سيدنا أبو محمد: امض يا عثمان فانك الوكيل والثقة المأمون على مال الله، واقبض من هؤلاء النفر اليمنيين ما حملوه من المال (ثم ساق الحديث إلى إن قال) ثم قلنا بأجمعنا: يا سيدنا والله إن عثمان لمن خيار شيعتك، ولقد زدتنا علما بموضعه من خدمتك وانه وكيلك وثقتك على مال الله، قال: نعم، واشهدوا على أن عثمان بن سعيد العمري وكيلي، وان ابنه محمد وكيل ابني مهديكم [220].

ويلاحظ إن هذه الرواية تشتمل، إضافة إلى وثاقته ووكالته، على وثاقة ابنه ووكالته.

ويروي الطوسي عن أبى محمد هارون بن موسى، قال، وقال جعفر بن محمد بن مالك الفزاري عن جماعة من الشيعة، منهم علي بن بلال، واحمد بن هلال، ومحمد بن معاوية بن حكيم، والحسن بن أيوب بن نوح (في خبر طويل مشهور) قالوا جميعا: اجتمعنا إلى أبى محمد الحسن بن علي نسأله عن الحجة من بعده، وفي مجلسه أربعون رجلا، فقام إليه عثمان بن سعيد العمري، فقال له: يا ابن رسول الله أريد إن أسألك عن أمر أنت اعلم به مني، فقال له: اجلس يا عثمان، فقام مغضبا ليخرج، فقال: لا يخرجن أحد، فلم يخرج منا أحد إلي ان كان بعد ساعة، فصاح (ع) بعثمان، فقام على قدميه، فقال: أخبركم بما جئتم؟.. جئتم تسألوني عن الحجة من بعدي، قالوا: نعم، فإذا غلام كأنه قطع قمر أشبه الناس بأبي محمد، فقال: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. اقبلوا من عثمان ما يقوله وانتهوا إلى أمره واقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم، والأمر إليه [221].

ويقول الطوسي، نقلا عن حفيد العمري (هبة الله): إن الحسن بن علي لما مات حضر غسله عثمان بن سعيد وتولى جميع أمره في تكفينه وتحنيطه وتقبيره مأمورا بذلك للظاهر من الحال... وكانت توقيعات صاحب الأمر تخرج على يدي عثمان بن سعيد وابنه أبى جعفر، إلى شيعته وخواص أبيه بالأمر والنهي، والأجوبة عما يسأل الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه، بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن، فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالتهما إلى إن توفي عثمان بن سعيد [222].

وهكذا اصبح العمري (نائبا خاصا) عن (الإمام المهدي) بعد إن ادعى وجوده وولادته والنيابة له. وقد سأله احمد بن إسحاق، فقال له: أنت الآن ممن لا يشك في قوله وصدقه، فأسألك بحق الله

وبحق الإمامين اللذين وثقاك، هل رأيت ابن أبى محمد الذي هو صاحب الزمان؟.. فبكى ثم قال: على إن لا تخبر بذلك أحدا وأنا حي، قال: نعم، قال: قد رايته، وعنقه هكذا (يريد: أنها اغلظ الرقاب حسنا وتماما) قال: فالاسم؟.. قال: نهيتم عن هذا [223].

وقد توفي عثمان بن سعيد العمري بعد وفاة الإمام العسكري بسنتين، وخلف ابنه محمد (سفيرا) بين الإمام المهدي والشيعة.

وينقل الكليني والطوسي (تواقيع) واردة من الإمام، بتوثيقه وتزكيته وتنصيبه في منصب (النائب الخاص) [224].

ويقول عبد الله بن جعفر الحميري القمي، زعيم الشيعة في قم: إن المهدي قد أرسل إلى العمري الابن (توقيعا) جاء فيه: "إنا لله وانا إليه راجعون، تسليما لأمره ورضاء بقضائه.. عاش أبوك سعيدا ومات حميدا، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه، فلم يزل مجتهدا في أمرهم ساعيا في ما يقربه إلى الله عز وجل، نضّر الله وجهه وأقاله عثرته... وكان من كمال سعادته إن رزقه الله تعالى ولدا مثلك يخلفه من بعده ويقوم مقامه بأمره ويترحم عليه، واقول: الحمد لله، فان الأنفس طيبة بمكانك وما جعله الله عز وجل فيك وعندك، أعانك الله وقوّاك وعضدك ووفقك وكان لك وليا وحافظا وراعيا وكافيا" [225]. وقال الحميري: لما مضى أبو عمرو (عثمان بن سعيد) أتتنا الكتب بالخط الذي كنا نكاتب به بإقامة أبى جعفر مقامه [226].

وقال محمد بن إبراهيم بن مهزيار الاهوازي: انه خرج إليه بعد وفاة أبى عمرو: "والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب رضي الله عنه وأرضاه ونضّر وجهه، يجري عندنا مجراه، ويسدّ مسده، وعن أمرنا يأمر الابن، وبه يعمل، تولاه الله، فانتهِ إلى قوله وعرّف معاملتنا ذلك" [227].

وروى الطوسي عن إسحاق بن يعقوب: قال سألت محمد بن عثمان العمري، أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه مسائل اشكلت علي، فوقع (التوقيع) بخط مولانا صاحب الدار: "وأما محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه وعن أبيه من قبل، فانه ثقتي وكتابه كتابي" [228].

وكان العمري إذا سُئل: هل رأيت المهدي؟ يقول: "نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام، وهو يقول: "اللهم أنجز لي ما وعدتني"، ورايته متعلقا بأستار الكعبة في المستجار، وهو يقول: "اللهم انتقم لي من أعدائي".. والله إن صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كل سنة يرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه" [229]. ويقول الطوسي: إن التوقيعات كانت تخرج على يد العمري طول حياته بالخط الذي كانت تخرج في حياة أبيه، لا يعرف الشيعة في هذا الأمر غيره [230].

واستمر العمري (الابن) في هذا المنصب حوالي خمسين عاما حيث توفي في مطلع القرن الرابع الهجري سنة 305 هـ، وأوصى إلى (الحسين بن روح النوبختي) الذي كان واحدا من عشرة وكلاء له في بغداد. وهكذا أوصى النوبختي الذي توفي سنة 325 هجرية إلى النائب الرابع (علي بن محمد السمري، أو الصيمري) كخليفة من بعده بالوكالة عن الإمام المهدي الغائب [231].

والى جانب هؤلاء (النواب الأربعة) ادعى النيابة حوالي أربعة وعشرين رجلا آخر من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري، أو من أتباعهم كالحسن الشريعي، ومحمد بن نصير النميري، وأبي

هاشم داود بن القاسم الجعفري، واحمد بن هلال العبرتائي، ومحمد بن علي بن بلال، وإسحاق الأحمر، وحاجز بن يزيد، ومحمد بن صالح الهمداني، ومحمد بن جعفر بن عون الاسدي الرازي، ومحمد بن إبراهيم بن مهزيار، والحسين بن منصور الحلاج، وجعفر بن سهيل الصيقل، ومحمد بن غالب الأصفهاني، واحمد بن إسحاق ألا شعري القمي، والقاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني، ومحمد بن صالح القمي، والقاسم بن العلاء وابنه الحسن، ومحمد بن علي الشلمغاني ابن أبى العزاقر، وأبو دلف الكاتب.

وكان الكثير من هؤلاء يدعي وجود "علاقة خاصة" بينه وبين الإمامين الهادي والعسكري ومن ثم (الإمام المهدي) كما يدعي القدرة على اجتراح المعاجز والعلم بالغيب، ويخرج رسائل سرية يقول أنها وردته من الإمام الغائب، ويقوم على أساسها باستلام الأموال والحقوق الشرعية. وقد اختلف الشيعة الإمامية القائلون بوجود الإمام الثاني عشر، فيما بينهم، حول صدق أولئك النواب وصحة ادعائهم بالنيابة، فذهب فريق إلى تصديق (النواب الأربعة) الأوائل، وذهب فريق آخر، كالنصيرية، إلى تصديق الشريعي والنميري، كما ذهب آخرون إلى تصديق مجموعة أخرى.

وعلى أي حال فان البعض يعتبر وجود (النواب الأربعة) وغيرهم، شهادة تاريخية على وجود ابن للإمام الحسن العسكري هو (الإمام المهدي) إضافة إلى تلك الروايات التاريخية التي تحدثت عن ولادته ومشاهدته في حياة أبيه واللقاء به بعد ذلك.

يقول السيد محمد باقر الصدر في كتابه: (بحث حول المهدي) انه ليس من المعقول إن يكذب أولئك النواب الثقاة العدول في دعواهم النيابة أو في وجود الإمام المهدي. بعد أن اجمع الشيعة على صدقهم وورعهم وتقواهم.

وقد اعتبر بعض المحدثين السابقين كالنعماني محمد بن أبى زينب: إن وجود أولئك النواب الخاصين الأربعة في فترة (الغيبة الصغرى) وانقطاعهم في فترة (الغيبة الكبرى) الممتدة منذ ذلك الحين إلى يوم الظهور، وانسجام الفترتين مع الروايات التي تتحدث عن وجود غيبتين صغرى وكبرى للإمام المهدي، دليلا على وجود (محمد بن الحسن العسكري) وصحة غيبته.

المطلب الثالث: رسائل المهدي

ذكر الصدوق والطوسي وابن شهرآشوب والطبرسي عددا من الرسائل التي قالوا: إن (الإمام محمد بن الحسن العسكري) قد بعث بها إلى عدد من (وكلائه) في عصر (الغيبة الصغرى). منها ما رواه الطوسي في: (الغيبة) عن احمد بن إسحاق ألا شعري القمي الذي يقول انه كتب إلى (ابن الحسن) رسالة حول دعوة جعفر بن علي الهادي لأهل قم لأتباعه بعد وفاة أخيه. ويقول فيها: إن (صاحب الزمان) كتب إليه كتابا يتضمن اتهام جعفر بالجهل بالدين، وبالفسق وشرب الخمر والعصيان لله، وبعدم امتلاكه لأية حجة، ودعوة لامتحانه، وتأكيدا على عدم جواز اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين [232].

كما ينقل الطوسي رواية ثانية عن ابن أبى غانم القزويني، انه وجماعة من الشيعة اختلفوا حول وجود (الخلف) وتشاجروا، ثم انهم كتبوا في ذلك كتابا أنفذوه إلى (الناحية) [233] وأعلموه بما تشاجروا فيه، فورد جواب كتبهم بخطه (ع) وكان يتضمن أسفا وحرقة عليهم، ودعوة للتسليم وعدم محاولة الكشف عن أستار الغيبة [234].

وتوجد رسالة ثالثة يرويها الصدوق عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري إن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل اشكلت عليّ، فورد التوقيع (الجواب) بخط مولانا صاحب الدار، وكان فيه: "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فانهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم" كما كان يتضمن التوقيع تزكية وتوثيقا للعمري، وإباحة للخمس في عصر الغيبة، ونهيا عن السؤال عن سبب الغيبة [235].

وينقل الصدوق رسالة أخرى من (الإمام المهدي) إلى (النائب الأول): عثمان بن سعيد العمري وابنه محمد (النائب الثاني) يذكر فيها أخبار الخلاف بين الشيعة حول (الخلف) وقول بعضهم بعدم وجود غير جعفر بن علي، ويطالب الشيعة بعدم البحث عما ستر عنهم لكي لا يأثموا، وعدم كشف ستر الله لكي لا يندموا، والاقتصار على الإجمال والتعريض، دون التفسير والتصريح [236].

وقد ذكر ابن شهر آشوب في (المناقب) والطبرسي في (الاحتجاج): أن المفيد اخرج نسخا من رسائل، قال إن الإمام المهدي قد بعثها إليه بيد أعرابي وبخط رجل آخر، وكان المهدي يخاطب فيها المفيد بالأخ السديد والمولى الرشيد والمخلص الناصر، وملهم الحق ودليله والعبد الصالح الناصر للحق والداعي إليه بكلمة الصدق [237].

هذه أهم القصص التي تروى عن مشاهدة (الإمام محمد بن الحسن العسكري) عند ولادته وفي حياة أبيه وعند وفاته وبُعيد ذلك.. وهناك قصص أخرى كثيرة تروى عن مشاهدته في البيت الحرام في الطواف أو في شعب من شعاب الطائف أو في المدنية أو هنا وهناك، وهي أقل دلالة من هذه القصص وأضعف سنداً.. وربما كانت قصة حكيمة وأبي الأديان البصري هما اشهر القصص التي تروى عن ولادة ووجود (الإمام الثاني عشر).

المبحث الرابع: الدليل الإعجازي على وجود (المهدي)

وبالإضافة إلى الأدلة العقلية، والنقلية، والتاريخية، على وجود (محمد بن الحسن العسكري) فان المؤيدين لهذه النظرية يوردون دليلا رابعا هو: (المعاجز) التي يقولون إن (النواب الأربعة) كانوا يقومون بها أو (علم الغيب) الذي كانوا يتحدثون عنه.

وقد استعرضنا كثيرا من تلك (المعاجز) في أثناء الحديث عن الروايات التاريخية حول ولادة (ابن الحسن) ووجوده، في الفصل الماضي، وسوف نقوم الآن باستعراض (المعاجز) التي قدمها (النواب الأربعة: عثمان بن سعيد العمري ومحمد بن عثمان، والحسين بن روح النوبختي وعلي بن محمد السمري) وكلاء (الإمام المهدي) في فترة: (الغيبة الصغرى) التي امتدت حوالي سبعين عاما من 260 للهجرة إلى 329 هـ تاريخ وفاة (النائب الرابع).

وقد ذكر الشيخ المفيد قصة محمد بن إبراهيم بن مهزيار، الذي شكك في وجود (الإمام المهدي) بعد وفاة الإمام العسكري، والذي يقول: "إن أباه قد أوصى إليه بمال جليل وأمره إن يتقي الله فيه ويسلمه لخليفة الإمام العسكري، فقال في نفسه: احمل هذا المال إلى بغداد واكتري دارا على الشط ولا اخبر أحدا بشيء، فان وضح لي شيء كوضوحه في أيام أبى محمد، انفدته، وإلا أنفقته في ملاذي وشهواتي". فقدم بغداد واكترى دارا على الشط وبقي أياما فإذا برقعة مع رسول، وفيها: يا

محمد معك كذا وكذا... حتى قصّ عليه جميع ما معه وذكر في جملتها شيئا لم يحط به علما، فسلم المال إلى الرسول، وبقي أياما، ثم خرج إليه إعلان بنصبه (وكيلا) مقام أبيه [238].

وذكر الكليني والمفيد والطوسي أمثلة كثيرة على "معاجز" النواب، وعلمهم بالغيب، كدليل على ارتباطهم بالإمام المهدي، وعلى وجود المهدي وارتباطه بالسماء.

منها قيام الإمام المهدي برفع جمل وما عليه في السماء.

ومنها: نهي المهدي لرجل عن ختان ابنه، وموت الطفل بعد ذلك بقليل.

ومنها نهي رجل عن السفر في البر والبحر وأمره بالإقامة بالكوفة، وخروج القراصنة وقطاع الطرق على القوافل في ذلك الوقت.

ومنها قصة معرفة العمري بموضع أمانة نسيها الرسول بين أمتعته، مع عدم حمل الرسول لأية تذكرة أو كتاب حول الموضوع.

ومنها أخبار العمري بتاريخ وفاته في اليوم والشهر والسنة.

ومنها أخبار العمري الناس بالأجوبة العجيبة، وإخباره لرجل بتفاصيل خلاف سري بينه وبين زوجته.

ومنها قدرة النائب الثالث: الحسين بن روح النوبختي على قراءة رسالة بيضاء ومعرفته بمحتوياتها، والإجابة عليها بسرعة.

ومنها أخبار علي بن بابويه الصدوق بولادة ولدين صالحين له في المستقبل.

ومنها: أخبار النوبختي لعدد من الناس بحل قضاياهم في المستقبل بالتحديد وبالتفصيل، وبموت بعض الأشخاص في أوقات محددة من قبل.

ومنها: معرفة النوبختي باللغات الأجنبية والتكلم بها، من دون تعلم، بالمعجزة.

ومنها: أخبار النائب الرابع السمري، لأصحابه، وهو في بغداد، بنبأ وفاة علي بن الحسين بن بابويه في قم في نفس اليوم.

ومنها أخبار الشيعة بتاريخ وفاته بعد ستة أيام.

ومنها أخبار الوكيل القاسم بن العلاء بقرب وفاته بعد أربعين يوما، وإرجاع بصره إليه بعد فقده لمدة طويلة، وإخباره ببقاء ولده وعدم موته كأخوته السابقين.

ومنها علم النواب بمصدر الأموال التي كانت ترد إليهم.

ومنها إخبار محمد بن زياد الصيمري بوفاته وموته في الوقت المحدد [239].

ويشير الطوسي إلى "دليل المعاجز" ويعتبره: دليلا على إمامة ابن الحسن وثبوت غيبته ووجود عينه، "لأنها أخبار تضمنت الإخبار بالمغيبات وبالشيء قبل كونه على وجه خارق للعادة لا يعلم ذلك إلا من أعلمه الله على لسان نبيه (ص) ووصل إليه من جهة مَن دل الدليل على صدقه، لأن المعجزات لا تظهر على يد الكذابين، وإذا ثبت ذلك دل على وجود من اسندوا ذلك إليه" [240].

المبحث الخامس: دليل الإجماع

بعد الدليل الفلسفي (العقلي، أو الاعتباري) والدليل الروائي (النقلي) والدليل التاريخي، ودليل (المعاجز الغيبية) الخارقة للعادة.. بعد كل ذلك، يأتي دليل الإجماع الذي يشير إليه بعض القائلين بنظرية وجود (محمد بن الحسن العسكري) وولادته. الذي كان أول من أشار اليه، سعد بن عبد الله

إلا شعري القمي، في القرن الثالث الهجري [241]. وكذلك النوبختي، الذي قال: "إن الشيعة اجمعوا جميعا على إن الإمام الحسن العسكري قد خلف ولدا هو الإمام" وقال: "إن كل من قال بإمامة الأحد عشر من آباء القائم لزمه القول بإمامة الثاني عشر، لنصوص آبائه عليه باسمه ونسبه وإجماع شيعتهم على القول بإمامته، وانه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة فيملأ الأرض قسطا وعدلا" [242].

وهو ما يتبادر إلى الأذهان اليوم، حيث يحتج الكثير من الناس بأن قضية وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) هي من الأمور "المجمع عليها" بين صفوف الشيعة الإمامية الاثني عشرية على الأقل.

المبحث السادس: الغيبة

المطلب الأول: لماذا الغيبة؟

بعد تقديم جميع الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية على "وجود" (محمد بن الحسن العسكري) وولادته في منتصف القرن الثالث الهجري، فان غيبته عن الأنظار وعدم خروجه وتصديه لقيادة الأمة الإسلامية والاضطلاع بمهام الإمامة، يشكل تحديا كبيرا للقائلين بوجوده، ولذلك كان عليهم إن يفسروا "سرّ الغيبة". وقد قدموا عدة نظريات في تفسير ظاهرة الغيبة المحيرة، وهي كما يلي:

1 – نظرية الحكمة المجهولة. وقد مال الشيخ الصدوق إلى هذه النظرية، وحتّم وجود حكمة في غيبة الإمام، انطلاقا من آثار حكمة الله في حججه المتقدمين، وقال: "إن إيماننا بعصمة الإمام المهدي يقتضي منا التسليم بوجود حكمة وراء غيبته" [243].

وقد نفى السيد المرتضى علم الهدى، ضرورة معرفة سبب الغيبة على وجه التعيين، وكفاية علم الجملة بوجود سببٍ ما للغيبة، مع الإيمان بعصمة الإمام، واعتبر العلم في ذلك كالعلم بمراد الله من الآيات المتشابهات في القرآن الكريم [244]. وهكذا قال الشيخ الطوسي بضرورة افتراض سبب لغيبة (صاحب الزمان) واستتاره، والقول بوجود حكمة مسوّغة وان لم نعلمها مفصلا، كما يتم افتراض أسباب وحكم لخلق الله (عز وجل) للبهائم والمؤذيات والصور القبيحة وإيلام الأطفال، وان لم نعلم وجه حكمتها بالتفصيل، وقال: "إذا علمنا إمامته بدليل وعلمنا عصمته بدليل آخر، وعلمناه غاب، حملنا غيبته على وجه يطابق عصمته، فلا فرق بين الموضعين" [245]. وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: "إن السؤال عن الحكمة ساقط، إذا قامت البراهين على وجوب وجود الإمام في كل عصر، وان الأرض لا تخلو من حجة، وان وجوده لطف وتصرفه لطف آخر" واعتبر المقام أدق واغمض من ذلك، كما اعترف بجهل الحكمة وعدم الوصول إلى حاقّ المصلحة [246].

2 – نظرية التمحيص. وهناك نظرية أخرى في تفسير (غيبة الإمام) هي نظرية (التمحيص) أي تمحيص الشيعة وتمييزهم وغربلتهم من اجل التعرف على حقيقة إيمانهم بالمهدي وصبرهم على البلاء. وقد روى الصدوق والطوسي روايات عديدة في هذا المضمون عن الإمامين الباقر والصادق،

ويتحدث بعض تلك الروايات عن عدم ظهور صاحب الأمر إلا بعد ذهاب ثلثي الناس، وعدم بقاء أحد إلا القليل، وعن غربلة الشيعة كما يغربل الزوان من القمح [247].

وتقول رواية منها: "انه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة يغيبها، حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هي محنة من الله امتحن بها خلقه، وان عقولكم تصغر عن هذا الأمر، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إن تعيشوا تدركوه" [248]. وتشبه رواية أخرى منها "غيبة المهدي" بإبطاء العقوبة التي استنزلها نوح من السماء حتى أخذت طوائف من المؤمنين به ترتد طائفة بعد أخرى.. وكذلك القائم فانه تمتد أيام غيبته ليصرح الحق عن محضه ويصفو من الكدر بارتداد كل من كانت طينته خبيثة من الشيعة الذين يخشى عليهم النفاق إذا أحسوا بالاستخلاف والتمكين والأمن المنتشر في عهد القائم [249]. ولكن لم يأخذ بهذه النظرية سوى الصدوق، وقد أهملها المفيد والمرتضى والطوسي. وان كانوا قد ذكروا بعض الروايات المتضمنة لها، وفسر الطوسي تلك الروايات الواردة حول امتحان الشيعة في حال الغيبة بأنها تعني اتفاق ذلك في أثنائها لا انه سبب لها [250].

3 – نظرية الخوف. وهذه أقوي نظرية في تفسير سبب الغيبة، وقد روى الكليني والصدوق، مجموعة روايات عن الإمام الصادق، تشير إلى أن سبب الغيبة هو الخوف على الحياة والتقية [251].

وقال الشيخ المفيد: "خلف الحسن ابنه المنتظر لدولة الحق وكان قد أخفى مولده، وستر أمره، لصعوبة الوقت وشدة طلب سلطان الزمان له واجتهاده في البحث عن أمره، ولما شاع من مذهب الإمامية فيه وعرف من انتظارهم له، فلم يظهر ولده في حياته ولا عرفه الجمهور بعد وفاته" [252].

واعتبر المفيد أن الظروف المحيطة بغيبة (الإمام المهدي) اصعب بكثير من الظروف التي أحاطت بالأئمة السابقين من أهل البيت، الذين لم يختفوا عن الأنظار، وكانوا يتحصنون بالتقية، وان سلاطين الزمان كانوا يعلمون قيام المهدي بالسيف، ولذلك كانوا احرص على ملاحقته واستيصال شأفته، وان السبب الذي كان يمنعه من الخروج هو قلة الأعوان والأنصار" [253].

وأكد السيد المرتضى: "إن سبب غيبته إخافة الظالمين له ومنعهم يده عن التصرف فيما جعل إليه التدبير والتصرف فيه، فإذا حيل بينه وبين مراده سقط عنه فرض القيام بالإمامة، وإذا خاف على نفسه وجبت غيبته ولزم استتاره" [254].

وقال الكراجكي: "إن السبب في غيبة الإمام إخافة الظالمين له وطلبهم بسفك دمه، وإعلام الله انه متى أبدى شخصه لهم قتلوه، ومتى قدروا عليه أهلكوه، وإنما يلزمه القيام بواجباته بشرط التمكن والقدرة وعدم المنع والحيلولة، وإزالة المخافة على النفس والمهجة، فمتى لم يكن ذلك فالتقية واجبة، والغيبة عند الأسباب الملجئة إليها لازمة، لأن التحرر من المضار واجب عقلا وسمعا" [255].

وحصر الطوسي أسباب الغيبة في الخوف، وقال: "لا علة تمنع من ظهوره (ع) إلا خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار، وكان يتحمل المشاق والأذى، فان

منازل الأئمة وكذلك الأنبياء (ع) إنما تعظم منزلتهم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله" [256] .

ولكن لماذا يخاف الإمام (محمد بن الحسن) على نفسه من القتل، وقد خرج الإمام الحسين وضحّى بنفسه في كر بلاء؟ إن السيد المرتضى والشيخ الطوسي والكراجكي يجيبون على ذلك بالقول: "إن أحدا من البشر لا يقوم مقام الإمام المهدي، لأنه آخر الأئمة ولأن مصلحة المكلفين مقصورة عليه!" [257] .

وهذا الجواب يفترض عدة أمور هي:

1 – تحديد مهدوية الإمام الثاني عشر من قبل الأئمة السابقين، والإشارة إليه من قبل.

2 – وجود أزمة سياسية وعداوة وخوف لدى السلطات العباسية من المهدي، ووجود خوف شديد واعظم لدى الإمام من المخاوف التي كانت في عصور الأئمة السابقين، في ظل الحكام الأمويين والعباسيين.

3 – خاتمية الإمام الثاني عشر للأئمة وانحصار الإمامة فيه.

4 – تحريم التقية للمهدي قبل قيامه وظهوره.

وإلا فإذا قلنا: إن الأئمة السابقين لم يحددوا هوية المهدي من قبل، فلا حاجة له للغيبة منذ ولادته. وإذا ثبت إن العلاقة بين أهل البيت والعباسيين في تلك الفترة كانت طبيعية وإيجابية ولا يوجد فيها ضغط أو توتر سياسي، فلا حاجة أيضا إلى الغيبة. وإذا قلنا إن الإمام الثاني عشر هو واحد من الأئمة وليس آخرهم، كما كان الاماميون يعتقدون في البداية وحتى نهاية القرن الثالث، فلا توجد ضرورة للغيبة، لأن الأئمة السابقين كانوا جميعا معرضين للقتل ولم يغيبوا. وإذا قلنا إن الإمام الثاني عشر (المهدي) يجوز له استخدام التقية كسائر الأئمة فرضاً، فانه كان بمقدوره إن ينفي هويته ومهدويته إلى أن يظهر، ولم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته.

المطلب الثاني: أين مكان الغيبة؟

إن معظم الروايات التي تتحدث عن (المهدي محمد بن الحسن العسكري) تشير إلى انه كان في بيت أبيه في (سرّ من رأى) عاصمة الخلافة العباسية يوم ذاك، وان الذين شاهدوه في حياة أبيه شاهدوه فيها، وتقول بعض الروايات: انه خرج للصلاة على جثمان أبيه الذي توفي ودفن في (سامراء) وانه التقى بعد ذلك بوفد قم الذي جاء يبحث عن الإمام الجديد، وانه ظل مقيما في البيت إلى أعوام طويلة حتى دهمته قوات المعتضد العباسي، فغاب في (السرداب). وقد بنى الخليفة العباسي الناصر بالله قبة على ذلك السرداب، لا تزال موجودة حتى اليوم، ويزورها الشيعة من كل مكان، وهي القبة المعروفة بقبة سرداب الغيبة، في جوار قبر الإمامين الهادي والعسكري في مدينة سامراء شمالي بغداد.

ويورد الشيخ المفيد قصة رجل اسمه (علي بن الحسين) يقول: انه زار الإمام المهدي في بيته في سامراء، وجلس عنده ثلاثة أيام، كما يذكر قصة (الحسن بن الفضل) الذي يقول انه ورد العسكر (أي: سامراء) فبعث إليه الإمام المهدي صرة فيها دنانير. وينقل المفيد عن الحسن بن عبد الحميد انه شك في أمر أحد وكلاء المهدي واسمه (حاجز بن يزيد) فذهب إلى العسكر، فخرج إليه ما يؤكد صحة دعوى ذلك الوكيل وينهاه عن الشك [258] .

المطلب الثالث: كم هي مدة الغيبة؟

لقد كانت مدة الغيبة في الأيام الأولى محددة بزمن قصير، وكانت تتأرجح بين أيام وشهور أو سنين لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، كما تقول روايات كثيرة يذكرها الكليني والطوسي. بينما كانت روايات أخرى، تقول: أنها ستطول حوالي ثلاثين أو أربعين عاما. وأشار بعض الروايات إلى تحديد مدة الغيبة بوقت قصير جدا، وحداثة عمر الإمام المهدي عند الظهور، وقد فسرها النعماني بحداثة عمره وقت إفضاء الإمامة إليه. ونقل الطوسي رواية أخرى عن الإمام الباقر: إن صاحب هذا الأمر لا يتجاوز الأربعين. وقالت روايات أخرى: إن عمره قد يجاوز المائة والعشرين. بينما روى الطوسي في مكان آخر، عن أبى عبد الله (ع): انه قال: ما تنكرون إن يمد الله لصاحب هذا الأمر في العمر كما مد لنوح في العمر؟. وردّ على من استشكل طول مدة الغيبة وخروجها عن العادة، بأن الأمر ليس على ما قالوه، ولو صح لجاز إن ينقض الله العادة لضرب من المصلحة. واستشهد الصدوق والطوسي بغيبات الأنبياء السابقين مثل موسى بن عمران ويوسف بن يعقوب ويونس بن متى، وأصحاب الكهف وصاحب الحمار، ونوح وسلمان الفارسي والدجال ولقمان بن عاد وربيع بن ضبع ويعرب بن قحطان، الذين قيل انهم غابوا عن أقوامهم لفترات من الزمان[259] .

المطلب الرابع: كيفية التأكد من هوية المهدي

وعلى أي حال فان الغيبة الطويلة أدت وتؤدي إلى مشكلة موضوعية أخرى، وهي: كيفية التعرف على المهدي عند الظهور، والتأكد من هويته. ولم تكن هذه المشكلة مطروحة في البداية وخاصة في عصر (الغيبة الصغرى) ولكنها بدأت تفرض نفسها مع توالي الزمان.. ومرور الأعوام. وقد كانت مدار بحث ونقاش بين الرافضين لوجود المهدي والقائلين به، في ذلك الوقت. وقد تصدى الشيخ الصدوق لمناقشتها، وقال ردا على المعتزلة والمعارضين الذين كانوا يغمزون من هذه القناة: "انه قد يجوز بنقل من تجب بنقله الحجة من أوليائه، وقد يجوز إن يظهر معجزا يدل على ذلك، وهذا الجواب الثاني هو الذي نعتمد عليه ونجيب الخصوم به، وان كان الأول صحيحا"[260] .

وقد أشار المفيد والمرتضى والطوسي إلى هذه المشكلة: (مشكلة التعرف على المهدي والتأكد من هويته عند الظهور) بذكر مجموعة كبيرة من المعاجز والآيات الكونية الغريبة التي تسبق الظهور كعلامات على قيامه. وعالج السيد المرتضى المشكلة في معرض مناقشته لإمكانية الظهور المؤقت أثناء فترة الغيبة، فاشترط ظهور آيات تدل على صدقه[261] .

المطلب الخامس: علائم الظهور

يذكر الكليني والصدوق والمفيد والطوسي والعياشي: مجموعة كبيرة من الروايات تربط بين الظهور وبين حدوث علائم سماوية، تتعلق بتوقف حركة الأفلاك، وتغير في قوانينها، وما شابه من المعاجز غير الطبيعية، كركود الشمس وقت الزوال إلى وقت العصر، وخروج صدر رجل ووجهه في عين الشمس، وكذلك وقوع الكسوف والخسوف بصورة غير طبيعية، ككسوف الشمس في النصف من شهر رمضان وخسوف القمر في آخره. أو تكلم العلم والسيف مع (الإمام المهدي) ومناداته بعدم جواز القعود بعد ذلك الوقت. فيخرج ويقتل أعداء الله حيث ثقفهم، ويقيم حدود الله ويحكم بحكم الله. إضافة إلي طلوع الشمس من المغرب، وطلوع نجم بالمشرق يضيء كما يضيء القمر... وخروج جراد في أوانه وغير أوانه.. وخروج العبيد عن طاعة أسيادهم وقتلهم مواليهم..

ومسخ لقوم من أهل البدع حتى يصيروا قردة وخنازير، وغلبة العبيد على بلاد السادات.. ونداء من السماء يسمعه أهل الأرض كلهم، كل أهل لغة بلغتهم، وأموات ينشرون من القبور حتى يرجعوا إلى الدنيا فيتعارفون فيها ويتزاورون..

ويذكر المفيد: إن جبرائيل ينزل على القائم لمبايعته عند الظهور، ويقول الطوسي: إن أصحاب القائم سوف ينقلون إلى مقر المهدي من بيوتهم بصورة اعجازية كلمح البصر!

ويتحدث المفيد عن بعض العلائم الكونية التي سوف تحدث عند ظهور (المهدي) كامتداد طول اليوم إلى عشرة أضعاف ليكون 240 ساعة! وهذا ما يفسره الطوسي بحديث مشابه، حيث يقول: "إذا قام القائم.. يأمر الله الفلك في زمانه فيبطيء في دوره حتى يكون اليوم في أيامه كعشرة من أيامكم، والشهر كعشرة اشهر، والسنة كعشر سنين من سنيكم".

ويروي الكليني حديثا عن الإمام الباقر، يتنبأ فيه باستعمال الشيعة لطريقة (التلفون التلفازي) في التحدث مع القائم ومشاهدته عن بعد، ومن مختلف الأقطار، وذلك عند ظهوره.

وتقول بعض الروايات: إن القائم إذا قام، أشرقت الأرض بنور ربها واستغنى العباد عن ضوء الشمس، وذهبت الظلمة، ويعمر الرجل في ملكه حتى يولد له ألف ولد ذكر لا يولد فيهم أنثى!

وأخيرا تتحدث الروايات الواردة حول ظهور المهدي عن مدة ملكه، فتقول إحداها: انه سيحكم سبع سنين تكون أشبه بسبعين سنة من سنينا. بينما تقول رواية أخرى: إن القائم يملك ثلاثمائة وتسع سنين، كما لبث أهل الكهف في كهفهم، وتقول رواية ثالثة: انه يحكم تسعة عشر عاما فقط[262] .

الفصل الثاني: مناقشة النظرية المهدوية (الاثني عشرية)

المبحث الأول: "الإمام محمد بن الحسن العسكري" حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟

المطلب الأول: غموض هوية المهدي عند أهل البيت (ع)

تتألف النظرية (المهدوية الاثني عشرية) من قضيتين منفصلتين هما: الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر: (محمد بن الحسن العسكري) وانه: (المهدي المنتظر). وهي تعترف بعدم إعلان الإمام الحسن العسكري عن وجود ولدٍ له في الظاهر، وتدعي أنه أخفاه في السر خوفاً عليه من السلطات العباسية، التي يفترض أنها كانت تعلم مسبقاً بأنه المهدي المنتظر الذي سوف يزلزل عروشها، وأنها كانت تبحث عنه لتقضي عليه وهو في المهد.

ولكن الدراسة التاريخية المتعمقة لقصة نشوء هذه النظرية تكشف عن وجود فاصل زمني طويل بين جزئي النظرية، حيث كانت في البداية تتركز أساساً حول وجود ولد للإمام العسكري، يرثه في الإمامة، ثم تحولت بعد ذلك إلى القول أنه المهدي المنتظر الغائب. ووجدت في (غيبة المهدي) تفسيرا لعدم إعلان أبيه عن ولادته، وعدم ظهوره بعد ذلك.

ولكي نتأكد من حقيقة هذه النظرية التي لعبت دورا كبيرا في التاريخ الإسلامي، وفي صياغة الفكر السياسي الشيعي الامامي الاثني عشري، لا بد أن نفكك أجزاء هذه النظرية وندرسها على حدة، وبدقة وموضوعية. ولا بد أن نرى أولا: هل كانت النظرية المهدوية الشيعية قبل منتصف القرن الثالث الهجري، واضحة ومعروفة ومحددة بشخص (الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن العسكري)؟ أم كانت غامضة وعامة وفكرة مجردة؟

إن تاريخ أئمة أهل البيت (ع) ورواياتهم التي يحتفظ بها التراث الشيعي الامامي، تؤكد غموض هوية الإمام المهدي، وعدم التصريح باسمه أو زمان خروجه، ليس بسبب الخوف عليه، وإنما بسبب عدم تحديده من قبل، لأن فكرة (المهدوية) كانت اسماً عاماً وأملاً يحلق فوق رأس كل واحد منهم، وقد بزغ هذا الأمل مع تولي الإمام علي للخلافة، واشتد بعد مقتل الإمام الحسين بن علي في كربلاء، حيث أخذ كثير من الشيعة يعد العدة للثأر والانتقام ويعمل من اجل إسقاط النظام الأموي، والخروج المسلح، ويلتف حول هذا الإمام أو ذاك من أئمة أهل البيت، ويطلق عليه صفة المهدوية، فيقوم وينجح أو يدركه الموت قبل أن يخرج، وربما يقول البعض: انه اختفى وغاب وسوف يظهر في المستقبل.

ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل منذ زمان رسول الله (ص) وأجمع الشيعة عليها، لما ذهبوا يمينا وشمالا، واحتاروا وتساءلوا عن هوية المهدي.

ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل منذ زمان رسول الله (ص) وأجمع الشيعة عليها، لما ذهبوا يمينا وشمالا، واحتاروا وتساءلوا عن هوية المهدي.

يقول الإمام محمد بن علي الباقر مخاطبا الشيعة: "لا تزالون تمدون أعناقكم إلى الرجل منا تقولون: هذا هو، فيذهب إلى ربه حتى يبعث الله لهذا الأمر من لا تدرون ولد؟ أم لم يولد؟ خلق؟ أم

لم يخلق؟" [263].

ويقول الكليني: إن الحكم بن أبى نعيم جاء إلى الإمام الباقر في المدينة فقال له:

– عليّ نذر بين الركن والمقام إن أنا لقيتك أن لا اخرج من المدينة حتى اعلم انك قائم آل محمد أم لا؟ فقال له الإمام الباقر:

– ياحكم.. كلنا قائم بأمر الله. ولكن الحكم لم يرتضِ هذا الجواب العام فسأله بالتحديد:

– فأنت المهدي؟ فأجابه الباقر جوابا عاما أيضا:

– كلنا نهدي إلى الله، وعاد الحكم ليسأل بتحديد ووضوح:

– فأنت صاحب السيف، وأجابه الإمام للمرة الثالثة بغموض:

– كلنا صاحب السيف ووارث السيف، فسأل الحكم بوضوح تام:

– فأنت الذي تقتل أعداء الله؟ فقال الإمام الباقر:

– يا حكم.. كيف أكون أنا وقد بلغت خمسا وأربعين سنة؟! وان صاحب هذا الأمر اقرب عهدا باللبن مني وأخف على ظهر الدابة [264].

ويقول الكليني والنعماني: إن الإمام الصادق كان يرفض تحديد هوية المهدي، وان أبا حمزة – أحد أصحابه – سأله مرة: أنت صاحب هذا الأمر؟ فقال: لا، فقال: فولدك؟.. قال: لا، قال: فولد ولدك هو؟ فقال: لا، فقال: فولد ولد ولدك؟ فقال: لا، قال: من هو؟ قال: الذي يملأها عدلا كما ملئت ظلما وجورا على فترة من الأئمة كما إن رسول الله (ص) بعث على فترة من الرسل [265].

يؤيد ذلك إن الإمام الصادق عندما اقنع الشاعر السيد الحميري الذي كان يعتقد بمهدوية محمد بن الحنفية، بوفاته، لم يقل له من هو الإمام المهدي بالتحديد، وقد انشد الحميري أبياتا من الشعر سجل فيها تحوله عن القول بمهدوية ابن الحنفية، ولكنه لم يشر إلى هوية المهدي، حيث قال:

وما كان قولي في ابن خولة مطنباً معاندة مني لنسل المطيب

ولكن روينا عن وصي محمد وما كان فيما قال بالمكذب

بأن ولي الأمر يفقد لا يرى ستيرا كفعل الخائف المترقب

فتقسم أموال الفقيد كأنما تغيبه بين الصفيح المنصّب

فلما روى: إن ابن خولة غائب صرفنا إليه قولنا لم نكذب

وقلنا هو المهدي والقائم الذي يعيش به من عدله كل مجدب

فان قلت لا فالحق قولك والذي أمرت، فحتم غير ما متعصب

واشهد ربي إن قولك حجة على الناس طرا من مطيع ومذنب

فان ولي الأمر والقائم الذي تطلع نفسي نحوه بتطرب

له غيبة لا بد من إن يغيبها فصلى عليه الله من متغيب

فيمكث حينا ثم يظهر حينه فيملك من في شرقها والمغرب

بذاك أدين الله سرا وجهرة ولست وان عوتبت فيه بمعتب

ومع إن الإمام الصادق في الرواية السابقة لم يكن ينفي فكرة القيام عن نفسه ولم يؤكدها، فان الصدوق يروي عن ابن أبى يعفور انه سمع الصادق يقول: "ويل لطغاة العرب من أمر قد اقترب". ويروي أيضا عن سدير عن أبى عبد الله انه قال: "يا سدير الزم بيتك وكن حلسا من احلاسه واسكن ما سكن الليل والنهار، فإذا بلغك إن السفياني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك" [266]. مما يوحي

أن الإمام الصادق كان يحدث أصحابه بقرب قيامه. ولكن محمد بن الحسن الصفار يروي عن أبى بصير انه جاء يوما إلى أبى عبد الله وقال له:

– جعلت فداك، إني أريد إن المس صدرك (وكان أبو بصير أعمى) فقال له:

– افعل، قال: فمسست صدره ومناكبه، فقال:

– ولمَ يا أبا محمد؟ فقال أبو بصير:

– جعلت فداك.. إني سمعت أباك وهو يقول: إن القائم واسع الصدر مسترسل المنكبين عريض ما بينهما، فقال الإمام الصادق:

– يا أبا محمد.. إن أبى لبس درع رسول الله (ص) وكانت تسحب على الأرض، وأنا لبستها فكانت وكانت.. وأنها تكون من القائم كما كانت من رسول الله مشمرة كأنه ترفع نطاقها بحلقتين، وليس صاحب هذا الأمر من جاز أربعين [267].

ويروي الطوسي حوارا جرى بين الإمام الصادق وبين أبي بصير الذي سأله: أ لهذا الأمر أمد نريح إليه أبداننا وننتهي إليه؟ فقال له الإمام: بلى.. ولكنكم أذعتم فزاد الله فيه. ويروي رواية أخرى اكثر صراحة يقول فيها الإمام الصادق: كان هذا الأمر فيّ فأخره الله، ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء [268]. مما يكشف إن أمل المهدوية كان معلقا على الإمام الصادق في عصره، ولذلك عندما توفي ولم تتوفر له الظروف لتحقيق الأمل المطلوب والكامن في قلوب الشيعة، رفض بعض أصحابه، ومنهم خاصته، أن يصدق نبأ وفاته، وأصرّ على أنه قد غاب وسيظهر عما قريب، وقال: انه المهدي المنتظر. وكان على رأس هؤلاء زعيم الشيعة في البصرة: عبد الله بن ناووس.

الأمل بمهدوية الكاظم. ومع اشتداد الضغط السياسي العباسي على الإمام موسى بن جعفر الكاظم، ازداد أمل الشيعة الذين قالوا بإمامته، بخروجه وقيامه، وتفجير الثورة في وجه الحكم العباسي.. واعتقد معظم الشيعة قويا بأن موسى هو القائم المهدي، ورووا روايات كثيرة عن الباقر والصادق في تحديد شخصه، وربما أضافوا إليها من عند أنفسهم الشيء الكثير، انطلاقا من شوقهم وحرصهم ومعاناتهم. وعندما توفي الإمام الكاظم بعد خمس وثلاثين سنة من الانتظار والأمل، لم يصدق عامة الشيعة الموسوية نبأ وفاته، ورفضوا إلا الإصرار على القول بغيبته وحياته والتأكيد على انه المهدي المنتظر، وانه سوف يخرج ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا.

الرضا ينفي احتمال المهدوية فيه. وقد عاد ذلك الأمل إلى الشيعة بعد حوالي عشرين عاما، وذلك عندما دعا الخليفة العباسي المأمون، الإمام علي بن موسى الرضا إلى خراسان، وقلده ولاية العهد عام 201 للهجرة، وهذا ما أحيي الأمل في نفوس الشيعة ودفعهم للاعتقاد بإمكانية إن يصبح الرضا: المهدي المنتظر.

ينقل الكليني: إن أيوب بن نوح جاء إلى الإمام الرضا وقال له: إني أرجو أن تكون صاحب هذا الأمر.. وان يسوقه الله إليك بغير سيف، فقد بويع لك وضربت الدراهم باسمك. ولكن الإمام الرضا بدد توقعه ونفى أن يكون هو المهدي [269].

وعندما جاء الشاعر دعبل الخزاعي إلى الإمام الرضا وانشده القصيدة المعروفة: (مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات) أشار إلى المهدي بصورة غامضة وقال: (خروج إمام لا محالة خارج يقوم على اسم الله والبركات، يميز فينا كل حق وباطل ويجزي على النعماء والنقمات) ولم يسمه بالاسم.

إن تحديد هوية (الإمام المهدي) بالثاني عشر من أئمة أهل البيت، كما هو معروف لدى الشيعة الاثني عشرية اليوم، قد حدث في وقت متأخر بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، والقول بوجود ولد له في السر، بفترة طويلة، أي في بداية القرن الرابع الهجري تقريبا. وذلك في أعقاب تطور نظرية "الإمامة الإلهية" وتحولها من التسلسل اللامحدود، إلى الاقتصار على (اثني عشر) وتكوّن الفرقة الاثني عشرية.

وقد ذكر الشيخ الصدوق في كتاب: (إكمال الدين) الذي ألفه في منتصف القرن الرابع الهجري، مجموعة كبيرة من الروايات عن النبي الأكرم (ص) وأئمة أهل البيت (ع)، يشير بعضها إلى القائم أو المهدي دون تحديد اسمه واسم أبيه، ويؤكد بعضها تحديد رقمه الثاني عشر وانه ابن الحسن العسكري، كما في الرواية التي يقول فيها: إن الإمام الرضا سأل الشاعر دعبل الخزاعي، بعد إن ألقى قصيدته وأشار فيها إلى المهدي بصورة غامضة، فقال له: هل تدري من هذا الإمام؟ ومتى يقوم؟ فقال: لا يا مولاي، إلا أني سمعت بخروج إمام منكم يطهر الأرض من الفساد ويملأها عدلا كما ملئت جورا. فقال له: يا دعبل.. الإمام بعدي محمد ابني، وبعد محمد ابنه علي، وبعد علي ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته، المطاع في ظهوره[270]. وهذه الروايات ضعيفة المتن والسند، ولا تصمد أمام البحث العلمي، وسوف نناقشها في الفصل الخاص بنقد الأدلة الروائية (النقلية) ونثبت عدم صحتها واختلاقها فيما بعد.

المطلب الثاني: ظاهرة المهدوية في التاريخ الإسلامي

ومما يؤكد غموض هوية المهدي عند أهل البيت، ولدى جماهير الشيعة والمسلمين في القرون الثلاثة الأولى، هو تكرر دعوات المهدوية هنا وهناك.. حتى جاوزت العشرات، وحتى اصبح لكل فرقة وطائفة اكثر من مهدي واحد.. حيث تدلنا هذه الظاهرة على تماهي مصطلح (الإمام المهدي) مع معنى الثورة والحرية والعدالة وانبثاقه كرد فعل على الواقع الفاسد الذي كان يتدهور إليه المجتمع الإسلامي مرة بعد أخرى.

لقد كانت معظم قصص المهدوية في القرون الإسلامية الأولى، مرتبطة ومنبثقة من حركات سياسية ثورية تتصدى لرفع الظلم والاضطهاد، وتلتف حول زعيم من الزعماء، وعادة ما يكون إماما من أهل البيت (ع)، وعندما تفشل الحركة ويموت الإمام دون أن يظهر، أو يقتل في المعركة، أو يختفي في ظروف غامضة.. كان أصحابه يختلفون، فمنهم من يسلم بالآمر الواقع ويذهب للبحث عن أمام جديد ومناسبة جديدة للثورة.. ومنهم من كان يرفض التسليم بالأمر الواقع فيرفض الاعتراف بالهزيمة ويسارع لتصديق الإشاعات التي تتحدث عن هروب الإمام الثائر واختفائه وغيبته. وعادةً ما يكون هؤلاء من بسطاء الناس الذين يعلقون آمالاً كبيرة على شخص أو يضخمون مواصفات ذلك الزعيم فيصعب عليهم التراجع بعد ذلك، لأنه كان يعني لديهم الانهيار والانسحاق النفسي.

مهدوية الإمام علي

فقد كان شيعة الإمام علي بن أبى طالب (ع) الذين ثاروا على الحكم الأموي، وقاتلوا في معركة الجمل، وحاربوا معاوية في صفين، واشتبكوا مع الخوارج في النهروان، يأملون إن يستمر

حكم الإمام العادل إلى فترة أطول ينعمون خلالها بالعدل والمساواة.. وكان أملهم في الإمام كبيرا.. ولذلك فان البعض منهم صدم بخبر اغتياله ولم يكد يصدق نبأ وفاة الإمام.

يقول مؤرخو الشيعة الإمامية (كالنوبختي والاشعري القمي والكشي): إن جماعة من الشيعة رفضوا التصديق بوفاة الإمام، وقالوا: إن عليا لم يقتل ولم يمت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا.

هذا القول بمهدوية الإمام علي وغيبته، يمكن إن نفسره بالصدمة والمفاجأة والأمل الكبير.. حيث لم يتحمل أولئك النفر الذين كانوا بعيدين عن الكوفة، خبر استشهاد الإمام، بعد إن كانوا يأملون إن يحقق الإمام العدالة الكونية على الأرض، فأدى بهم ذلك إلى تصورات بعيدة عن الواقع.

مهدوية ابن الحنفية

وبعد مجزرة كربلاء تجمع الغضب الشيعي حول قيادة محمد بن الحنفية أخي الإمام الحسين، من اجل الثأر والانتقام لشهداء كربلاء.. وعندما توفي محمد في ظروف غامضة عام 81 هـ، قالت جماعة من أنصاره (الكيسانية): انه لم يمت وانه مقيم بجبال رضوى بين مكة والمدينة، واعتقدوا انه (الإمام المهدي المنتظر) الذي بشّر به النبي (ص) أنه يملأ الأرض قسطا وعدلا [271].

ويفسر السيد المرتضى دعوى الكيسانية بمهدوية ابن الحنفية بالحيرة التي ألجأتهم إلى القول بها [272]. وربما كانت الحيرة قد أصابتهم نتيجة عقدهم الأمل على ابن الحنفية لكي يسترجع السلطة من أيدي الأمويين، وقد أصيبوا بالخيبة بعد موته قبل تحقيق الهدف المنشود، فاضطر أتباعه من الشيعة الكيسانية إلى اختراع القول بمهدويته واستمرار حياته وغيبته، في محاولة منهم للمحافظة على الأمل متقداً في صدورهم، خاصة وان الشيعة يوم ذاك لم يكونوا يعرفون شخصية معينة محددة من قبل على أنها (المهدي المنتظر).

مهدوية أبى هاشم

وقد تراجع هذا القول بمهدوية ابن الحنفية عندما برز أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، كقائد جديد للشيعة في نهاية القرن الأول الهجري، وتعلق الأمل الكبير به لتحقيق ما عجز أبوه عن تحقيقه.. وتكررت الأزمة من جديد عندما توفي أبو هاشم دون أن يظهر.. وهذا ما أدى إلى اعتقاد قسم من شيعته باختبائه وغيبته والقول انه (المهدي المنتظر) وانه حي لم يمت [273].

أما الذين اعترفوا بوفاة أبى هاشم فقد حافظوا على الأمل في نفوسهم أيضا وذلك بانتظار قيام أحد أبناء محمد بن الحنفية في المستقبل، ولم يحددوا شخصا معينا [274].

مهدوية الطيار

وسرعان ما التف الشيعة الذين كانوا يشكلون المعارضة الرئيسية للحكم الأموي، حول قائد جديد من أبناء أهل البيت، هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار، الذي نجح في إقامة دولة شيعية في اصفهان، في أواخر العهد الأمر، ولكنه انهزم بعد ذلك وقتل في ظروف غامضة.. ولم

يتحمل بعض الشيعة نبأ انهيار الدولة الشيعية، فقالوا إن الطيار حي لم يمت وانه مقيم في جبال اصفهان لا يموت أبدا حتى يقود نواصيها إلى رجل من بني هاشم من ولد علي وفاطمة [275].

انحصار المهدوية في البيت الفاطمي

لم تكن النظرية المهدوية عند الشيعة قبل هذه الحركة محصورة في البيت الفاطمي، حيث كان (الكيسانية) الذين يمثلون مرحلة تاريخية من تطور الشيعة، يحصرونها في البيت العلوي، ويجيزونها في محمد بن الحنفية وأولاده، أو يحصرونها فيهم، ثم امتدت إلى خارج البيت العلوي، إلى عبد الله بن معاوية الطيار، ثم تطورت لتنحصر في البيت الفاطمي من أبناء الحسن والحسين.. ولم تكن محصورة في ذلك الوقت في أي واحد من البيتين. لذلك اعتقد قسم من الشيعة بمهدوية زيد بن علي، كما اعتقد قسم آخر بمهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (ذي النفس الزكية)، وإذا كان زيد قد قتل بسرعة.. فان أتباعه انظموا إلى النفس الزكية. وكان عبد الله بن الحسن أبوه قد سمّى ابنه (محمدا) وتنبأ عند ولادته، بأن يكون (المهدي الموعود) الذي بشّر به النبي وقال عنه إن: (اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي) حسبما كان مشهورا في تلك الفترة.

مهدوية ذي النفس الزكية

كان (النفس الزكية) يأمل إن يثور ضد الحكم الأمر، حيث بايعه بنو هاشم، وكان فيهم إبراهيم الإمام والسفاح والمنصور، ولكن سرعان ما قامت الدولة العباسية فانتفض عليه من بايعه، والتف حوله قسم من الشيعة، فخرج في المدينة سنة 145 وسيطر على الحجاز واليمن، وقتل بعد شهور. وهنا أصيب قسم من شيعته بالصدمة ولم يتحملوا نبأ الهزيمة ولم يصدقوا بمقتل (المهدي) الذي كانوا ينتظرون خروجه منذ فترة طويلة، فقالوا: انه حي لم يمت ولم يقتل وانه مقيم بجبل العلمية، وهو جبل بين مكة ونجد، حتى يخرج. وتشبثوا بالحديث النبوي الذي يقول:(القائم اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي).

ولما لم تكن هناك أحاديث صريحة ومحددة ومعروفة توضح هوية المهدي، فقد طبّق أتباع النفس الزكية أحاديث المهدوية عليه، وتأوّلوا الأحاديث الواردة به، وربما اختلقوا بعض الروايات أو نسبوها إلى النبي لتعزيز نظريتهم وتأييد زعيمهم المنتظر.

مهدوية الباقر

وتقول بعض الروايات: إن قسما من الشيعة اعتقد بمهدوية الإمام محمد بن علي الباقر (ع) اعتمادا على رواية تقول: إن النبي (ص) قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: (انك تلقاه فاقرأه مني السلام) [276]. ويقول الكليني: إن الإمام الباقر كان يسرّ إلى أصحابه بقرب القيام والخروج ويوصيهم بالكتمان، وان بعضهم قد ترك أعماله انتظارا لساعة الصفر [277].

مهدوية الصادق

وبعد وفاة الإمام الباقر، وهزيمة محمد بن عبد الله ذي النفس الزكية، وانتصار العباسيين، وتألق الإمام جعفر بن محمد الصادق، شاعت روايات كثيرة حول مهدويته [278]. وينقل النوبختي: إن بعض الشيعة روى عن الإمام الصادق انه قال: "إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوه فإني أنا صاحبكم" وانه قال: "إن جاءكم من يخبركم عني انه مرضني وغسلني وكفنني فلا تصدقوه فإني أنا صاحبكم صاحب السيف" [279].

من هنا رفض قسم من شيعة الإمام الصادق، الاعتراف بموته وقالوا: "انه المهدي المنتظر، وانه حي لم يمت" وعرفت هذه الفرقة بـ (الناووسية) نسبة إلى عجلان بن ناووس [280]. وكان منهم: أبان بن عثمان الأحمر، الذي يعده الكشي من (أصحاب الإجماع)، أي من اقرب المقربين إلى الإمام الصادق [281].

مهدوية إسماعيل

من هذا يبدو إن النظريات المهدوية المختلفة كانت تولد مع الزمن وفي الظروف المختلفة.. وكانت اقرب إلى الأمل والرجاء منها إلى الاستناد إلى أحاديث قاطعة وصريحة، وكان القول بـ (الغيبة) يبرز عند وفاة الإمام المنتظر دون إن يظهر.. ولم يكن الشيعة يجمعون دائما وأبدا ومنذ البداية على مهدوية إمام معين من قبل.. ففي الوقت الذي كان بعضهم يؤمن بمهدوية الإمام الصادق كان البعض الآخر يذهب ليعلق الأمل على مهدوية ابنه إسماعيل، وعندما توفي إسماعيل في حياة أبيه الإمام الصادق رفض أصحابه التسليم بوفاته، واخترعوا القول بغيبته، وفسروا تشييع الإمام له ودفنه أمام أعين الناس، بأنه مسرحية تستهدف التغطية على هروب إسماعيل واختفائه، والإعداد لظهوره في المستقبل! [282].

ومن المعروف إن الشيعة اختلفوا بعد وفاة الإمام الصادق إلى ست فرق، فذهب الإسماعيلية إلى القول بحياة إسماعيل وإمامته ومهدويته وغيبته، ثم قال فريق منهم بعد إن يئسوا منه، بمهدوية ابنه محمد.. ثم نقلوا المهدوية في أبناء إسماعيل إلى أن ظهر واحد منهم، في نهاية القرن الثالث، وأقام الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا.

مهدوية الديباج

وادعى محمد بن جعفر الصادق (الديباج) الذي خرج في مكة عام 200 انه المهدي المنتظر، وأعلن نفسه خليفة للمسلمين واخذ البيعة وتسمى بأمير المؤمنين [283].

إذن.. نستطيع إن نقول إن النظرية المهدوية كانت تعني الثورة والقيام والخروج ولم تكن محددة في شخص معين.. وان نظرية الغيبة كانت تبرز عندما يفشل أي أمام منتظر أو يموت دون تحقيق أهدافه.

مهدوية محمد بن عبد الله ألا فطح

الحالة الاستثنائية الوحيدة التي نجدها خلاف تلك القاعدة في ذلك الوقت، هي نظرية: (مهدوية محمد بن عبد الله بن جعفر الصادق).. وهذا الشخص لم يولد أساسا، ولم يكن له وجود، وقد اختلق بعض الشيعة الفطحية قصة وجوده في السر، بعد وفاة أبيه عبد الله ألا فطح، الذي آمن أولئك الشيعة انه الإمام بعد أبيه الصادق، وقد أصيبوا بأزمة عندما توفي الأفطح دون عقب يرثه في الإمامة، وكانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب، وأعقاب الأعقاب، أي بتوارثها بصورة عمودية، ولذا لم يستطيعوا بسبب هذه الأزمة الفكرية، أن ينتقلوا إلى القول بإمامة أخي عبد الله: موسى بن جعفر، فاخترعوا قصة وجود ولد له في السر!، وقالوا: إن اسمه يطابق الحديث النبوي المشهور: "اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبى"[284].

ولا يستبعد أن يكون بعض المصلحيين والمنافقين من أصحاب الأئمة، قد اخترع هذه القصة الوهمية (أسطورة المهدي المنتظر محمد بن عبد الله بن الصادق) لكي يتاجر بها ويدعي الوكالة له، ويقبض الأموال باسمه، حيث كان يروّج الإشاعات عن وجود ذلك المهدي الموهوم في اليمن، وانه سوف يظهر ويملأ الأرض قسطا وعدلا بعد إن تملأ ظلما وجورا.

مهدوية الكاظم

ومع انقلاب الدولة العباسية على أهدافها الإصلاحية، وانتشار الظلم والفساد، كان من الطبيعي أن يلتف المعارضون لها حول شخصية عظيمة من زعماء أهل البيت هو الإمام موسى بن جعفر الكاظم الذي كان رمز التقوى والعلم والعبادة.. وان يعظم الأمل بخروجه وقيامه.. وهكذا فقد انتشرت روايات كثيرة جدا حول مهدوية الكاظم وانه (قائم آل محمد).. وراح البعض من الشيعة ينقل روايات عن الصادق: "أن من المحتوم أن ابني هذا قائم هذه الأمة وصاحب السيف" و"وان موسى هو القائم وهذا حتم من الله" "وان يدهده رأسه عليكم من جبل فلا تصدقوا فانه القائم" "وان القائم اسمه حديدة الحلاق" "وكأني بالراية السوداء صاحبة الرقعة الخضراء تخفق فوق رأس هذا الجالس" وما إلى ذلك من الروايات التي فاقت حد "التواتر"!

وعندما اعتقل هارون الرشيد الإمام الكاظم، احتسب معظم الشيعة الموسوية، ذلك غيبة أولى أو صغرى، ولما توفي في السجن وألقي بجثمانه على الجسر في بغداد، رفضوا التصديق بذلك وقالوا: أنها مسرحية عباسية، وقالوا: إن الإمام الكاظم قد غاب غيبته الثانية وهرب من السجن، وانه حي لم يمت ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها، ويملأها كلها عدلا كما ملئت جورا، وانه القائم المهدي[285].

وقد قال معظم أولاد الإمام الكاظم بذلك، وكذلك معظم أصحابه المقربين كالمفضل بن عمر، وداود الرقي، وضريس الكناني، وابوبصير، واعين بن عبد الرحمن بن أعين، وحديد الساباطي، والحسن بن قياما الصيرفي، وكتب اثنان من أصحابه هما علي بن أبى حمزة وعلي بن عمر الأعرج، كتبا حول (الغيبة).

وقد عُرف أولئك الشيعة بالواقفية، أي الذين وقفوا على الإمام الكاظم ورفضوا الإيمان بإمامة ابنه علي بن موسى الرضا. وقد قام أحد هؤلاء الواقفة، وهو: داود الرقي، بمحاورة الإمام الرضا، والاحتجاج ضده بتلك الروايات "المتواترة" التي تحدد المهدوية بالكاظم وتقول: "إن سابعنا قائمنا" فقال له الإمام الرضا: إن الأمل بقيام الكاظم كان معلقا على مشيئة الله ولم يكن من المحتوم[286].

وظل الواقفية يؤمنون بمهدوية وغيبة الإمام الكاظم، إلى وقت طويل.. ولكنهم تقلصوا شيئا فشيئا حتى ماتت النظرية وانقرضوا، خاصة عندما أكد الإمام الرضا وفاة أبيه وقال لهم: "إن الحجة لله على خلقه لا تقوم إلا بإمام حي يعرف..سبحان الله!.. مات رسول الله ولم يمت موسى بن جعفر ؟!.. بلى والله لقد مات وقُسّمت أمواله ونكحت جواريه" واتهم من قال بعدم وفاته بالكذب وقال: "انهم كفار بما انزل الله عز وجل على محمد (ص). ولو كان الله يمدّ في اجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه لمدّ الله في اجل رسول الله (ص)" [287] .

مهدوية محمد بن القاسم

وفي مطلع القرن الثالث الهجري في سنة 219 وفي أيام خلافة المعتصم، حدثت ثورة علوية في الطالقان بقيادة محمد بن القاسم، فهزمه المعتصم، واعتقله وحمله إلى بغداد فحبسه في قصره، ولكن الثائر العلوي استطاع الهرب. فاختلف الناس في أمره، وقال بعضهم: مات أو هرب، وقال بعض الشيعة: انه حي، وانه سيخرج وانه مهدي هذه الأمة [288] .

مهدوية يحيى بن عمر

وبعد سنوات خرج في الكوفة إمام علوي آخر، هو يحيى بن عمر، ضد الخليفة العباسي المستعين بالله، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل فقتله، إلا إن بعض أصحاب يحيى رفض الاعتراف بالهزيمة، وقال انه لم يقتل وإنما اختفى وغاب، وانه المهدي القائم وسوف يخرج مرة أخرى [289] .

مهدوية محمد بن علي الهادي والعسكري

واختلف الشيعة الإمامة في منتصف القرن الثالث الهجري في هوية الإمام المهدي المنتظر فقال قسم منهم: بأنه محمد بن علي الهادي، الذي توفي فجأة في الدجيل، وقالوا بغيبته كغيبة إسماعيل بن جعفر، ورفضوا التصديق بوفاته.. وذهب قسم آخر إلى القول بمهدوية الإمام الحسن العسكري، بينما قال قسم ثالث بوجود ومهدوية ولد له في السر هو الإمام (محمد بن الحسن العسكري).. وقال آخرون: انه غير محدد وانه سوف يكون واحداً من أهل البيت لا على التعيين وانه سوف يولد ويظهر في المستقبل [290] .

مهدوية القائم المجهول

وأخيرا يذكر المؤرخان الشيعيان المعاصران لوفاة الإمام العسكري (النوبختي، والأشعري القمي): إن فرقة من أتباع الإمام العسكري قالت: "إن الحسن بن علي قد مات وصح موته، وانقطعت الإمامة إلى وقت يبعث الله فيه قائما من آل محمد ممن قد مضى، إن شاء بعث الحسن بن علي وان شاء بعث غيره من آبائه. ولا بد من ذلك.. لأن قيام القائم وخروج المهدي حتم من الله، وبذلك وردت الأخبار وصحت الآثار واجمع عليه الأمة فلا يجوز بطلان ذلك، ولأن وفاة الحسن بن علي قد صحت وصح أنه لا خلف له، فقد انقطعت الإمامة ولا عقب له، وإذ لا يجوز

إلا أن يكون في الأعقاب، ولا يجوز إن ينصرف إلى عم ولا ابن عم ولا أخ بعد الحسن والحسين، فهي (الإمامة) منقطعة إلى القائم منهم، فإذا ظهر وقام اتصلت إلى قيام الساعة" [291].

كل ذلك التعدد والتنوع في الحركات المهدوية يعبر عن غموض مفهوم (الإمام المهدي) واحتمال كونه أي واحد من أئمة أهل البيت، وهو من يقوم بالسيف ويخرج ويقيم دولة الحق.. وقد كانت كل فرقة شيعية تعتقد انه من هذا البيت الهاشمي أو ذاك البيت العلوي أو الفاطمي أو الحسني أو الحسيني أو الموسوي.. وانه هذا أو ذاك.. ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل، منذ زمان رسول الله (ص) أو الأئمة الأحد عشر السابقين لما اختلف المسلمون ولا الشيعة ولا الإمامية ولا شيعة الإمام الحسن العسكري، في تحديد هوية المهدي، ولما اعتقد بعضهم بكونه: (الإمام الحسن العسكري) نفسه.

نستنتج من كل ذلك: إن هوية المهدي كانت غامضة وغير محددة في حياة أهل البيت، وان القول بأنه (ابن الحسن العسكري) نشأ بعد افتراض وجوده في السر، وفي محاولة لتفسير (غيبته) عن الأنظار وعدم إعلان أبيه عن ولادته، باعتبار (الغيبة) صفة من صفات (المهدي).

المبحث الثاني: العوامل الفلسفية لنشوء فرضية (الإمام الثاني عشر)

إذا قمنا بقراءة الرواية التاريخية لما حدث للشيعة الإمامية بعد وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 هجرية، والقينا نظرة على "الدليل العقلي" الذي قدمه ذلك الفريق الذي قال بـ "وجود ولد مخفي للإمام، هو الإمام من بعده وهو المهدي المنتظر"، فأننا سنكتشف أزمة نظرية مرّ بها ذلك الفريق من الإمامية ممن يشترط توارث الإمامة بصورة عمودية، وعدم جواز انتقالها إلى أخ أو ابن أخ، أو عمّ أو ابن عمّ، واضطراره إما إلى التنازل عن هذا الشرط، أو التسليم بانقطاع الإمامة بعد وفاة العسكري دون خلف، كما هو الظاهر من حياته، أو افتراض وجود ولد له في السر، بالرغم من عدم التصريح به، أو الإعلان عنه، أو وجود أي دليل عليه، وتفسير هذا الغموض والكتمان بالتقية والخوف من السلطة، بالرغم من عدم وجود مؤشرات تستدعي ذلك.

تقول الرواية التاريخية، التي يعترف بها وينقلها المؤرخون والمتكلمون (الاثنا عشريون): إن الإمام العسكري توفي دون إن يخلف ولدا ظاهرا، وأوصى بأمواله إلى أمه المسماة بـ "حديث". وهذا ما سمح لأخيه جعفر بن علي بأن يدعي الإمامة من بعده ويدعو الشيعة الإمامية إلى اتباعه كخليفة له، كما اتبعوا الإمام موسى بن جعفر بعد وفاة أخيه الأكبر (عبد الله الأفطح) الذي اصبح إماما لفترة وجيزة بعد وفاة أبيه الصادق، ولم ينجب ولدا تستمر الإمامة في عقبه.

ويقول النوبختي والاشعري القمي والمفيد: إن كثيرا من الشيعة الامامية لبوا نداء جعفر وكادوا يجمعون على القول بإمامته [292]. وذلك لأن عامة الشيعة لم يكونوا يعرفون أحداً غير جعفر من أبناء الإمام الهادي، ولم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري، وهذا ما تؤكده رواية (أبى الأديان البصري) رسول الإمام العسكري الى أهل المدائن، وآخر شخص يودع الإمام، والذي يقول: إن العسكري لم يخبره باسم خليفته، وإنما أعطاه بعض العلامات للتعرف عليه، ويقول: انه عاد الى سامراء يوم وفاة الإمام العسكري فرأى جعفر وحوله عامة الشيعة وعلى رأسهم عثمان بن سعيد العمري، وهم يعزونه ويهنئونه، وانه ذهب وعزاه وهنأه كواحد منهم، كما يقول: إن وفدا من شيعة قم

قدموا في ذلك اليوم الى سامراء وسألوا عن الإمام الحسن وعرفوا موته، فقالوا: من نعزي؟ فأشار الناس الى جعفر، فسلموا عليه وعزوه وهنئوه [293]. وهو ما تؤكده أيضا رواية (سنان الموصلي) التي تتحدث عن قدوم وفد بقيادة أبى العباس محمد بن جعفر الحميري القمي، الى سامراء، بعد وفاة الإمام العسكري، وسؤالهم عنه وعن وارثه، وقول الناس لهم: إن وارثه جعفر بن علي، وعدم وجود مانع يحول دون قولهم بإمامته سوى عدم معرفته بعلم الغيب [294].

وبناء على ذلك فقد أرسل جعفر الى أهل قم، التي كانت مركزا للشيعة فأجابه، يدعوهم الى نفسه، ويُعلمهم: أنه القيّم بعد أخيه. وقد اجتمع أهل قم عند شيخهم (احمد بن إسحاق) وتداولوا في الموضوع، وقرروا إرسال وفد اليه لمناقشته و"سؤاله بعض المسائل التي كانوا يسألون آباءه عنها من قبل والتأكد من دعواه" كما يقول الخصيبي والصدوق والطبرسي والصدر [295]. مما يعني أن أهل قم لم يكونوا يعرفون هوية الإمام الجديد من قبل، ولم يكونوا يعرفون بوجود ولد للإمام العسكري، ولم يكن يوجد لديهم أي مانع لقبول إمامة جعفر بن علي، أي انهم لم يكونوا يلتزمون بقانون الوراثة العمودية في الإمامة، وإنما كانوا أقرب الى الفطحية، ويجيزون إمامة الأخوين.

وكانت العقبة الرئيسية التي حالت دون إيمان بعض الشيعة بإمامة جعفر، هو المبدأ القديم المشكوك فيه، الرافض لاجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين، وقد طرحه وفد قم على جعفر بن علي أثناء الحوار، فأجابهم: "إن الله قد بدا له في ذلك"، كما يقول الخصيبي [296].

وتقول بعض الروايات التي ينقلها الصدوق والطوسي: إن وفد قم طالب جعفر بالكشف عن كمية الأموال التي كان يحملها معه، وأسماء أصحابها، غيبياً، كما كان يفعل أخوه العسكري، وان جعفر رفض ذلك الطلب والادعاء، واتهم الوفد بالكذب على أخيه، أنكر نسبة علم الغيب اليه [297].

كما تحاول بعض الروايات أن تتهم جعفر بالفسق وشرب الخمر والجهل وإهمال الصلاة [298]. وذلك من أجل إبطال دعواه في الإمامة، ولكن عامة الشيعة لم يأخذوا بتلك الاتهامات، ولم يطرحوا مسألة علم الغيب، وقد عزوه وهنئوه بالإمامة. وكانت المشكلة الرئيسية لدى البعض منهم هي مسألة: (الجمع بين الأخوين في الإمامة). وقد ارتكز الطوسي عليها في عملية الاستدلال على نفي إمامة جعفر وافتراض وجود ولد للحسن، وادعى عدم الخلاف حولها بين الامامية [299].

وكانت هذه المشكلة قد تفجرت في صفوف الشيعة الامامية، لأول مرة، بعد وفاة الإمام عبد الله الأفطح بن الصادق، الذي أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على القول بإمامته، ولكنه توفي دون عقب، مما أوقع الامامية في أزمة، وفرّقهم الى ثلاث فرق، فمنهم من تمسك بمبدأ: "عدم جواز الجمع بين الأخوين في الإمامة" واضطر الى افتراض وجود ولد موهوم لعبد الله، قال إن اسمه (محمد) وهو مخفي، وانه سيظهر في المستقبل. ومنهم من تجاوز هذا المبدأ وأجاز لنفسه الانتقال الى الأخ، إذا لم يكن للإمام السابق ولد، وقال نتيجة لذلك بإمامة موسى بن جعفر بعد أخيه عبد الله الأفطح. ومنهم من تراجع عن القول بإمامة الأفطح، واستنتج من عدم وجود عقب له: انه لم يكن إماما وشطب اسمه من قائمة الأئمة بالمرة.

وقد تكررت هذه المشكلة مرة أخرى عند وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد، مما أدى الى اختلاف الشيعة الامامية حول مسألة الخلف الى عدة فرق: فمنهم من جمع بين الأخوين وقال

بإمامة جعفر بن علي بعد أخيه الحسن، ومنهم من تراجع عن القول بإمامة العسكري وقال: "إن القول بإمامة الحسن كان غلطاً وخطأ، وجب علينا الرجوع عنه الى إمامة جعفر، وان الحسن قد توفي ولا عقب له فقد صح عندنا انه ادعى باطلا، لأن الإمام بإجماعنا جميعا لا يموت إلا عن خلف ظاهر معروف يوصي اليه ويقيمه مقامه بالإمامة، والإمامة لا ترجع في أخوين بعد الحسن والحسين.. فالإمام لا محالة جعفر بوصية أبيه إليه" كما يقول النوبختي والاشعري القمي [300].

ومنهم من أصرّ على إمامة الحسن والتمسك الشديد بذلك المبدأ أو الشعار الرافض للجمع بين الأخوين في الإمامة. وانقسم هؤلاء إلى عدة أقسام: فمنهم من قال بمهدوية العسكري وغيبته، ومنهم من قال برجوعه إلى الحياة بعد الموت، ومنهم من قال بالفترة، ومنهم من احتار وتوقف، وقال: "لم يصح عندنا إن للحسن خلفا، وخفي علينا أمره، ونحن نتوقف ونتمسك بالأول حتى يتبين لنا الآخر، كما أمرنا، انه إذا هلك الإمام ولم يعرف الذي بعده فتمسكوا بالأول حتى يتبين لكم الآخر، فنحن نأخذ بهذا ونلزمه، ولا ننكر إمامة أبى محمد ولا موته، ولا نقول انه رجع بعد الموت، ولا نقطع على إمامة أحد من ولد غيره، فانه لا خلاف بين الشيعة: "انه لا تثبت إمامة أمام إلا بوصية أبيه إليه وصية ظاهرة" [301].

ومنهم من وجد نفسه مضطرا لافتراض وجود ولد مخفي للإمام العسكري، وقال انه الإمام من بعده، وانه المهدي المنتظر، وفسر عدم إشارة أبيه إليه في حياته وعدم وصيته إليه، وعدم ظهوره من بعده، وغيبته.. فسر كل ذلك، تعسفاً، بالتقية والخوف من الأعداء.

وكان الدافع الرئيسي لهذا القول، هو التمسك الشديد بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين. وبالرغم من أن هذا كان قولا ضعيفا، ولم يجمع الشيعة الإمامية عليه في ذلك الوقت، خلافا لما ادعى الطوسي بعد ذلك بمائتي عام، فان المتكلمين الذين التزموا به، جعلوا منه حجر الزاوية في عملية الاستدلال على وجود (ولد) للإمام الحسن العسكري. وقد نسجوا منه، ومن بقية القضايا الكلامية التي توجب العصمة في الإمام، أو توجب النص في أهل البيت، دليلاً أسموه بـ "الدليل العقلي"، أو "الفلسفي".

وقد استعرضنا في الفصل الأول، من هذا الجزء، أقوال المتكلمين والمؤرخين الذين استدلوا بالعقل على وجود وولادة: (محمد بن الحسن العسكري) وكان دليلهم يعتمد على نظرية العصمة والنص والوراثة العمودية في الإمامة. ولكنه في الحقيقة كان يعتمد فقط على المبدأ الأخير: (الوراثة العمودية)، وذلك لأن كثيرا من الشيعة الإمامية (الفطحية) الذين كانوا يتفقون معهم في الإيمان بالعصمة والنص ويؤمنون بإمامة الحسن العسكري أيضا، لم يجدوا أنفسهم مضطرين للإيمان بوجود ولد له في السر، خلافا للظاهر، وآمنوا بدلا من ذلك بإمامة أخيه جعفر بن علي الهادي، لأنهم لم يكونوا يؤمنون بقوة بضرورة الوراثة العمودية وعدم جواز إمامة الأخوين.

إذن.. فان "الدليل العقلي" كان أشبه بالافتراض الفلسفي العاري عن الإثبات التاريخي. وكان ذلك يتجلى في استناد بعض المتكلمين على الحديث الرضوي القائل: (إن صاحب هذا الأمر لا يموت حتى يرى ولده من بعده) لإثبات وجود الولد للإمام العسكري، كما يقول الشيخ الطوسي [302].

وذلك بالرغم من إمكانية الاستدلال بنفس الحديث لنقض إمامة العسكري، كما فعل قسم من الشيعة الذين تراجعوا عن القول بإمامة العسكري، واتخذوا من عدم إنجابه ولدا تستمر الإمامة فيه دليلا على عدم صحة إمامته، كما تراجع الشيعة الموسوية، في منتصف القرن الثاني، عن القول

بإمامة عبد الله الأفطح، لأنه لم ينجب، وشطبوا اسمه من قائمة الأئمة. واعتبر ذلك الفريق من الشيعة، التراجع عن إمامة العسكري والقول بإمامة جعفر بعد أبيه الهادي مباشرة، أهون من افتراض ولد موهوم للعسكري.

والغريب إن السيد المرتضى علم الهدى، يتهم الذين قالوا بوجود ولد للإمام عبد الله الأفطح، باللجوء إلى اختراع شخصية وهمية اضطراراً، من اجل الخروج من الحيرة والطريق المسدود [303]. ولكنه يمارس نفس الشيء في عملية افتراض وجود ولد للحسن العسكري، وذلك اضطرارا من اجل الخروج من الحيرة التي عصفت بالشيعة الإمامية في منتصف القرن الثالث الهجري.

ولا بد بعد ذلك من الإشارة إلى أن تسمية عملية الاستدلال النظري على وجود ولد للحسن العسكري، بالدليل "العقلي"، هو من باب التسامح والاستعارة، وإلا فانه ابعد ما يكون عن الاستدلال العقلي، إذ يعتمد على مجموعة مقولات نقلية، وبعضها أخبار آحاد بحاجة إلى إثبات الدلالة والسند، كمقولة (الوراثة العمودية وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين).. ومن هنا فقد قال الشيخ الصدوق: "إن القول بغيبة صاحب الزمان مبني على القول بإمامة آبائه... وان هذا باب شرعي وليس بعقلي محض" [304]. وهذا يعني أن المناقشة في أية مقدمة من مقدمات الدليل "العقلي" الطويلة، كضرورة العصمة في الإمام، وضرورة النص عليه من الله، وثبوت الإمامة في أهل البيت، وانحصارها في البيت الحسيني، وكيفية انتقالها من إمام إلى إمام، ودعاوى بقية الأئمة الذين ادعوا الإمامة والمهدوية كمحمد بن الحنفية وابنه أبى هاشم، وزيد بن علي، ومحمد بن عبد الله ذي النفس الزكية، وإسماعيل بن جعفر وأبنائه، وعبد الله الأفطح ومحمد بن علي الهادي.. وما إلى ذلك من التفاصيل الجزئية في نظرية الإمامة الإلهية، من البداية إلى النهاية، حتى وفاة الإمام الحسن العسكري.. ان المناقشة في أية مقدمة من تلك المقدمات تسد الطريق على الوصول إلى فرضية: (وجود ولد للحسن العسكري)..

ومن هنا كان إثبات وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) بصورة عقلية لسائر الناس أو سائر المسلمين، أو سائر الفرق الشيعية، أو حتى لسائر الفرق الإمامية التي لم توافق على مبدأ: "الوراثة العمودية"، صعبا أو مستحيلا.. ولذلك كان علماء الكلام (الاثنا عشريون) يمتنعون عن خوض النقاش مع سائر الناس حول إثبات شخصية (ابن الحسن) إلا بعد التسليم بالمقدمات النقلية الطويلة السابقة، والإيمان بكل واحدة.. واحدة منها.

وقد قال عبد الرحمن بن قبة الرازي، في الرد على علي بن احمد بن بشار: "لا نتكلم في فرع لم يثبت اصله، وهذا الرجل (ابن الحسن) الذي تجحدون وجوده، فإنما يثبت له الحق بعد أبيه.. فلا معنى لترك النظر في حق أبيه والاشتغال بالنظر معكم في وجوده، فإذا ثبت الحق لأبيه، فهذا ثابت ضرورة عند ذلك بإقراركم، وان بطل أن يكون الحق لأبيه، فقد آل الأمر إلى ما تقولون، وقد أبطلنا" [305]. وقال السيد المرتضى: "إن الغيبة فرعٌ لأصول، إن صحت فالكلام في الغيبة اسهل شيء وأوضحه، إذ هي متوقفة عليها، وان كانت غير صحيحة فالكلام في الغيبة صعب غير ممكن" [306].

وهذا اعتراف صريح بعد وجود أية أدلة تاريخية مستقلة، أو علمية وشرعية، تثبت وجود ولد للإمام العسكري، الذي توفي دون أن يشير الى ذلك، بل أوصى بأمواله الى أمه، ولم يتحدث عن أي وريث آخر. وان افتراض وجود ولد له، كان مبنياً على "ضرورة استمرار الإمامة الإلهية إلى يوم

القيامة ووجوب توارثها بصورة عمودية". بالرغم من أن الإيمان بنظرية الإمامة، أو التسليم بإمامة الحسن العسكري، لم يكن يؤدي بالضرورة إلى وجوب الإيمان بوجود ولد له. وهذه حقيقة يعترف بها زعيم الحوزة العلمية في قم، المعاصر، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي في كتابه: (المهدي: الثورة الكبرى) حيث يقول: "إن الاستدلال الفلسفي يمكن إن يثبت قضايا كلية عامة، ولكنه لا يستطيع إن يضع إصبعه على إنسان في الخارج، ويثبت وجوده" [307].

وهو في النهاية، ليس إلا افتراضاً وهمياً، وظناً بغير علم. وقد نهانا الله عزّ وجل عن اتباع الظن، وخاصة في الأمور العقدية، حيث قال تعالى: "ولا تقفُ ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسئولاً" (الإسراء 36).

وقال منتقداً أصحاب الديانات الأخرى الذين يبنون عقائدهم على الظن والتخمين والافتراض: "قل هل عندكم من علم، فتخرجوه لنا؟.. إن تتبعون إلا الظن، وان انتم إلا تخرصون!" (يونس 36)

وقال: "إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم، ما أنزل الله بها من سلطان، إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى".(النجم 23)

وقال: "وما لهم به من علم، إن يتبعون إلا الظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا". (النجم 28)

المبحث الثالث: نقد الدليل الروائي (النقلي)

لسنا بحاجة لمناقشة الاستدلال بالقرآن الكريم، أو الأحاديث العامة التي تتحدث عن (المهدي) أو (القائم) من دون تحديد هوية ذلك الشخص.. فان هدف دراستنا ليس نفي مبدأ خروج المهدي في المستقبل من الأساس.. وإنما نهدف إلى القول إن شخصاً باسم (محمد بن الحسن العسكري) لم يولد ولم يوجد بعد، وبالتالي فأن تلك الآيات أو الأحاديث العامة، لا تثبت ولادة ذلك الإنسان أو وجوده، بالرغم من إمكانية المناقشة في دلالة الآيات الكريمة على الموضوع.

أما الروايات الواردة حول (الغيبة) و(الغائب) فهي أيضا لا تتحدث عن "غائبٍ" بالتحديد.. ولا تذكر اسم (محمد بن الحسن العسكري) ولا تشير إلى غيبته بالخصوص.. وبالتالي فإنها لا يمكن إن تشكل دليلا على (غيبة الحجة بن الحسن) لأنه لم يولد بعد.. ولم يغب.. وهي لا تتحدث عن أمر قبل وقوعه حتى يكون ذلك إعجازاً ودليلا على صحة الغيبة، كما قال الشيخ الصدوق.

ولا توجد في تلك الروايات أية دلالة على ما ذهب إليه المتكلمون الإماميون، لأنها لم تتضمن الإخبار بالشيء قبل كونه، كما قال الشيخ الطوسي، ولم يحصل أي إخبار مسبق من جهة علام الغيوب.. وذلك لأن تلك الروايات كانت تتحدث عن أشخاص آخرين كانوا موجودين فعلا، وادعيت لهم المهدوية، وغابوا في الشعاب والجبال والسجون، كمحمد بن الحنفية، ومحمد بن عبد الله بن الحسن (ذي النفس الزكية)، والإمام موسى الكاظم.. وقد حدث في ظل غيبتهم أن تفرق شيعتهم واختلفوا واحتاروا.. وقد صنع أصحابهم تلك الروايات من وحي الواقع ولأهداف خاصة، وبالذات الشيعة الواقفية الذين كانوا يؤمنون، بقوة، بمهدوية الإمام الكاظم، ولما اعتقله الرشيد قالوا بغيبته، ولما توفي الإمام رفضوا الاعتراف بوفاته، وادعوا هروبه من السجن وغيبته غيبة كبرى لا يُرى فيها، واعتبروا مرحلة السجن غيبة صغرى. وقد كانت الغيبة الكبرى أطول من الغيبة الصغرى، لأنها امتدت وامتدت بلا حدود.

وكان الواقفية قد استعاروا أحاديث الغيبة، ممن سبقهم من الحركات المهدوية، وطبقوها على الإمام الكاظم.

وإذا توقفنا عند الرواية التي يذكرها النعماني حول الغيبة، والتي يقول عنها: "لو لم يكن يروى في الغيبة إلا هذا الحديث، لكان فيها كفاية لمن تأملها" لوجدنا أنها تتحدث عن الوفاة والقتل والذهاب، لإمام موجود ومعروف سابقا.. بينما يحتاج هو (أي النعماني) أن يثبت وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) أولاً، حتى يستطيع أن ينسب إليه تلك الأفعال لاحقاً.

لقد كان المتكلمون الإماميون في البداية (في القرن الثالث الهجري) يحاولون إثبات صحة فرضية (وجود الإمام الثاني عشر ابن الحسن) ولم يكونوا يتحدثون عن (المهدي والمهدوية). إذ انهم كانوا بحاجة إلى إثبات وجود العرش قبل إثبات النقش.. ولكن الأزمة التي وقعوا فيها، بعد القول بوجود (ابن الحسن)، وهي: (عدم ظهور الإمام للقيام بمهمات الإمامة) دفعتهم إلى البحث والتنقيب في تراث الفرق الشيعية القديمة كالكيسانية والواقفية، والتفتيش عن مخرج للأزمة والحيرة، ووجدوا في أحاديث المهدوية القديمة أفضل حل للخروج من أزمة عدم الظهور، ودليلاً جديداً على إثبات فرضية (وجود ابن الحسن) في نفس الوقت.

ومن هنا فقد تطورت الفرضية التي كانت مهتمة بإثبات (وجود الإمام الثاني عشر) إلى الحديث عن (مهدويته) واصبح الحديث يدور حول (وجود الإمام المهدي الحجة ابن الحسن العسكري). وذلك انطلاقا من حالة الفراغ والغيبة وعدم المشاهدة، والاستنتاج منها: "إن الشخص المفترض انه الإمام والذي لا يُشاهد: هو المهدي صاحب الغيبة، وان سبب عدم مشاهدته هو: الغيبة"!

وإذا كان يصح الاستدلال بتلك الروايات على مهدوية الأئمة السابقين المعروفين، الذين غابوا في السجون أو الشعاب أو في سائر أنحاء الأرض، فانه لا يمكن الاستدلال بها على صحة فرضية (وجود ابن الحسن).. وذلك لأن وجوده كان موضع شك واختلاف بين أصحاب الإمام العسكري، وان عملية الاستدلال بها على (مهدوية ابن الحسن) بحاجة أولاً إلى الاستدلال على وجوده واثبات ذلك، قبل الحديث عن إمامته ومهدويته وغيبته وما إلى ذلك.

إن الاستدلال بالغيبة على الوجود، بدون إثبات ذلك من قبل، يشبه عملية الاستدلال على وجود ماء في إناء، بالقول: "إن الماء لا رائحة له ولا لون.. ونحن لا نشم رائحة ولا نرى لونا في هذا الإناء.. إذن فان فيه ماء!".

وإذا كان ذلك لا يجوز، إلا بعد إثبات وجود شيء سائل في الإناء، ثم القول: "إن هذا السائل ليس له لون ولا رائحة.. فإذن هو ماء"، فان عملية إثبات وجود (ابن الحسن)، كذلك تحتاج أولاً إلى إثبات وجوده وإمامته ومهدويته.. ثم إثبات غيبته، لا إن يتم عكس الاستدلال، فيُتخذ من المجهول والعدم و(الغيبة) دليلا على إثبات الوجود والإمامة والمهدوية لشخص لا يزال موضع بحث ونقاش!.

إذن فلا يمكن، في الحقيقة، الاستدلال بأحاديث (الغيبة) العامة والغامضة والضعيفة، على إثبات وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري).

وقد حاول بعض المنظّرين لموضوع (الغيبة) إن يستشهدوا بحديث الغيبتين الصغرى والكبرى، ليثبتوا صحة (فرضية وجود ابن الحسن). ولكن حكاية (الغيبتين) نفسها لم تثبت في التاريخ، ولا يوجد عليها دليل سوى موضوع (النيابة الخاصة) التي ادعاها بعض الأشخاص، وهي لم تثبت لهم في ذلك الزمان، وكان الشيعة القائلون بوجود (ابن الحسن) يختلفون فيما بينهم حول صحة ادعاء هذا الشخص أو ذاك بالنيابة الخاصة، التي كان قد ادعاها حوالي عشرين شخصا أكثرهم من

الغلاة. ومن هنا فان الحد الفاصل بين الغيبتين: الصغرى والكبرى، كان حداً وهمياً لم يثبت في التاريخ. ويلاحظ أن الاستشهاد بـ (الغيبتين) قد ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري، بعد انتهاء عهد (النواب الخاصين) ولم يشر اليه من سبقه من المؤلفين حول (الغيبة) الذين اكتفوا بالإشارة الى الغيبة الواحدة. وذلك لأنهم لم يعرفوا من قبل بحدوث غيبتين.

وقد اعترف السيد المرتضى علم الهدى والشيخ الطوسي، لدى الحديث عن أسباب الغيبة، أن من الضروري أولا: بحث موضوع الوجود والإمامة لـ (ابن الحسن العسكري)، قبل الحديث عن الغيبة وأسبابها. وقالا: "إن من شك في إمامة ابن الحسن يجب أن يكون الكلام معه في نص إمامته، والتشاغل بالدلالة عليها، ولا يجوز مع الشك فيها أن نتكلم في سبب الغيبة، لأن الكلام في الفرع لا يسوغ إلا بعد إحكام الأصول" [308].

دليل "الإثني عشرية"

وهذا دليل متأخر.. بدأ المتكلمون الإماميون يستخدمونه بعد اكثر من نصف قرن من الحيرة، أي في القرن الرابع الهجري، ولم يكن له أثر في القرن الثالث، عند الشيعة الامامية، حيث لم يشر اليه الشيخ علي بن بابويه الصدوق في كتابه:(الإمامة والتبصرة من الحيرة) كما لم يشر اليه النوبختي في كتابه:(فرق الشيعة) ولا سعد بن عبد الله الاشعري القمي في:(المقالات والفرق).. وذلك لأن النظرية (الاثني عشرية) طرأت على الامامية في القرن الرابع، بعد ان كانت النظرية الامامية ممتدة الى آخر الزمان، بلا حدود ولا حصر في عدد معين، كما هو الحال عند الشيعة الإمامية الإسماعيلية والزيدية.. لأنها كانت موازية لنظرية الشورى وبديلا عنها.. فمادام في الأرض مسلمون ويحتاجون الى دولة وإمام، وكان محرماً عليهم اللجوء الى الشورى والانتخاب، كما تقول النظرية الامامية، كان لا بد ان يعين الله لهم إماما معصوما منصوصا عليه.. فلماذا إذن يحصر عدد الأئمة في اثني عشر واحدا فقط؟

من هنا لم يكن الاماميون يقولون بالعدد المحدود في الأئمة، ولم يكن حتى الذين قالوا بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) في البداية، يعتقدون أنه خاتم الأئمة، وهذا هو النوبختي يقول في كتابه (فرق الشيعة): "إن الإمامة ستستمر في أعقاب الإمام الثاني عشر الى يوم القيامة" [309].

وتشير روايات كثيرة يذكرها الصفار، والكليني، والحميري، والعياشي، والمفيد، والحر العاملي، وغيرهم.. وغيرهم.. الى ان الأئمة أنفسهم لم يكونوا يعرفون بحكاية القائمة المسبقة المعدة منذ زمان رسول الله (ص) ولم يكونوا يعرفون بإمامتهم، أو بإمامة الإمام اللاحق من بعدهم، إلا قرب وفاتهم، فضلا عن الشيعة أو الإمامية أنفسهم، الذين كانوا يقعون في حيرة واختلاف بعد وفاة كل إمام، وكانوا يتوسلون لكل إمام ان يعين اللاحق بعده ويسميه بوضوح لكي لا يموتوا وهم لا يعرفون الإمام الجديد [310]. حيث يروي الصفار في (بصائر الدرجات) باب: ان الأئمة يعلمون الى من يوصون قبل وفاتهم مما يعلمهم الله، حديثا عن الإمام الصادق يقول فيه: "ما مات عالم حتى يعلمه الله الى من يوصي" [311].، كما يرويه الكليني في (الكافي) عنه أيضا: "لا يموت الإمام حتى يعلم مَن بعده فيوصي اليه" [312]. وهو ما يدل على عدم معرفة الأئمة، من قبل، بأسماء خلفائهم، أو بوجود قائمة

مسبقة بهم. وقد ذهب الصفار والصدوق والكليني ابعد من ذلك، فرووا عن أبى عبد الله الصادق، انه قال: "ان الإمام اللاحق يعرف إمامته وينتهي اليه الأمر، في آخر دقيقة من حياة الأول" [313].

ونتيجة لذلك فقد طُرحت عدة أسئلة في حياة أهل البيت، وهي: كيف يعرف الإمام إمامته إذا مات أبوه بعيدا عنه في مدينة أخرى؟ وكيف يعرف انه إمام، إذا كان قد أوصى الى جماعة؟ أو لم يوصِ أبدا؟.. وكيف يعرف الناس أنه اصبح إماما؟.. خاصة إذا تنازع الاخوة الإمامة وادعى كل واحد منهم الوصية؟ كما حدث لعدد من الأئمة في التاريخ؟

روى الكليني حديثا عن أحد العلويين الملتزمين بنظرية الإمامة، هو عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبى طالب، قال: "قلت لأبي عبد الله: إن كان كونٌ، ولا أراني الله ذلك، فبمن أأتم؟.. قال فأومأ الى ابنه موسى، قلت: فان حدث بموسى حدث فبمن أأتم؟ قال: بولده، قلت: فان حدث بولده حدث وترك أخا كبيرا وابنا صغيرا فبمن أأتم؟ قال: بولده، ثم قال: هكذا أبدا. قلت: فان لم اعرفه ولا اعرف موضعه؟ قال: تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حججك من ولد الإمام الماضي، فان ذلك يجزيك ان شاء الله" [314]. وهذا الحديث يدل على عدم وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة من قبل، وعدم معرفة علوي إمامي مثل عيسى بن عبد الله بها، وإمكانية وقوعه في الحيرة والجهل. ولو كانت القائمة موجودة من قبل لأشار الإمام الصادق اليها.

وبسبب غموض هوية الأئمة اللاحقين لجماهير الشيعة والامامية، فقد كانوا يسألون الأئمة دائما عن الموقف الواجب اتخاذه عند وفاة أحد الأئمة. وفي هذا المجال ينقل الكليني وابن بابويه والعياشي حديثا عن يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله، قال: "قلت له: إذا حدث للإمام حدث كيف يصنع الناس؟ قال: يكونوا كما قال الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة، ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم، لعلهم يحذرون) التوبة 112، قلت: فما حالهم؟.. قال: هم في عذر ما داموا في الطلب، وهؤلاء الذين ينتظرونهم في عذر حتى يرجع اليهم أصحابهم" [315].

وهناك رواية أخرى مشابهة عن زرارة بن أعين، الذي ابتلي بهذه المشكلة ومات بُعَيد وفاة الإمام الصادق، ولم يكن يعرف الإمام الجديد، فوضع القرآن على صدره وقال: "اللهم اشهد إني اثبت من يقول بإمامته هذا الكتاب" [316]. وقد كان زرارة من اعظم تلاميذ الإمامين الباقر والصادق، ولكنه لم يعرف خليفة الإمام الصادق، فأرسل ابنه عبيد الله الى المدينة، لكي يستطلع له الإمام الجديد، فمات قبل ان يعود اليه ابنه، ومن دون ان يعرف من هو الإمام؟ [317]

وتقول روايات عديدة يذكرها الكليني والمفيد والطوسي: ان الإمام الهادي أوصى في البداية الى ابنه السيد محمد، ولكنه توفي في حياة أبيه، فأوصى للإمام الحسن وقال له: "لقد بدا لله في محمد كما بدا في إسماعيل.. يا بني أحدث لله شكراً فقد احدث فيك أمراً، أو نعمة" [318].

وإذا كانت روايات القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر، صحيحة وموجودة من قبل، فلماذا لم يعرفها الشيعة الامامية الذين اختلفوا واحتاروا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، ولم يشر اليها المحدثون أو المؤرخون الامامية في القرن الثالث الهجري؟

ان نظرية (الاثنا عشرية) لم تكن مستقرة في العقل الامامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري.. حتى أن الشيخ محمد بن علي الصدوق أبدى شكه بتحديد الأئمة في اثني عشر إماما

فقط، وقال: "لسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار باثني عشر إماما، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر بعده" [319].

ونقل الكفعمي في (المصباح) عن الإمام الرضا، الدعاء التالي حول (صاحب الزمان): "... اللهم صل على ولاة عهده والأئمة من بعده" [320].

وروى الصدوق عدة روايات حول احتمال امتداد الإمامة بعد الثاني عشر، وعدم الاقتصار عليه، وكان منها رواية عن الإمام أمير المؤمنين (ع) حول غموض الأمر بعد القائم، وان رسول الله (ص) قد عهد اليه: "ان لا يخبر أحدا بذلك إلا الحسن والحسين"، وانه قال: "لا تسألوني عما يكون بعد هذا، فقد عهد اليّ حبيبي ان لا اخبر به غير عترتي" [321].

وروى الطوسي: ان رسول الله (ص) قال لعلي: "يا علي انه سيكون بعدي اثنا عشر إماما، ومن بعدهم اثنا عشر مهديا، فأنت يا علي أول الاثني عشر الإمام... م يكون من بعده اثنا عشر مهديا" [322].

وعندما نشأت فكرة تحديد عدد الأئمة، بعد القول بوجود وغيبة (محمد بن الحسن العسكري)، كاد الشيعة الامامية يختلفون فيما بينهم حول تحديد عددهم باثني عشر أو ثلاثة عشر، إذ برزت في ذلك الوقت روايات تقول: بأن عدد الأئمة ثلاثة عشر، وقد نقلها الكليني في (الكافي) [323]. ووُجدت في الكتاب الذي ظهر في تلك الفترة ونُسِبَ الى (سليم بن قيس الهلالي)، حيث تقول إحدى الروايات: ان النبي قال لأمير المؤمنين: "أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق". وهذا ما دفع هبة الله بن احمد بن محمد الكاتب، حفيد أبى جعفر محمد بن عثمان العمري، الذي كان يتعاطى (الكلام) لأن يؤلف كتابا في الإمامة، يقول فيه: ان الأئمة ثلاثة عشر، ويضيف الى القائمة المعروفة (زيد بن علي) كما يقول النجاشي في (رجاله).

وقد ذكر المؤرخ الشيعي المسعودي (توفي سنة 345 هـ) في (التنبيه والاشراف): "ان أصل القول في حصر عدد الأئمة باثني عشر ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه" [324].

وكان (كتاب سليم) هذا، قد ظهر في بداية القرن الرابع الهجري، وتضمن قائمة بأسماء الأئمة الاثني عشر، التي يقول عنها: إنها كانت معروفة منذ عهد رسول الله، وانه هو الذي قد أعلنها من قبل. وأدى ظهور هذا الكتاب الى تكوّن الفرقة (الاثني عشرية) في القرن الرابع الهجري.. ثم بدأ الرواة يختلقون الروايات شيئا.. فشيئا. ولم يذكر الكليني في (الكافي) سوى سبع عشرة رواية، ثم جاء الصدوق بعده بخمسين عاما ليزيدها الى بضع وثلاثين رواية.. ثم يأتي تلميذه الخزاز ليجعلها مائتي رواية! [325]

المفيد يضعف كتاب سليم

وكان اعتماد الكليني والنعماني والصدوق في قولهم بالنظرية (الاثني عشرية) على كتاب سليم الذي وصفه النعماني: "بأنه من الأصول التي يرجع اليها الشيعة ويعولون عليها"، ولكن عامة الشيعة في ذلك الزمان كانوا يشكون في وضع واختلاق كتاب سليم، وذلك لروايته عن طريق (محمد بن علي الصيرفي أبو سمينة) الكذاب المشهور، و(احمد بن هلال العبرتائي) الغالي الملعون، وقد

قال ابن الغضائري: "كان أصحابنا يقولون: ان سليماً لا يُعرف ولا ذكر له... والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرنا" [326]. وقد ضعّف الشيخ المفيد (كتاب سليم) وقال: "انه غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين ان يتجنب العمل بكل ما فيه، ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته، وليفزع الى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد" [327]. وانتقد الشيخ المفيد: الصدوقَ، على نقله الكتاب واعتماده عليه، وعزى ذلك الى منهج الصدوق الأخباري، وقال عنه: "انه على مذهب أصحاب الحديث، في العمل على ظواهر الألفاظ والعدول عن طرق الاعتبار، وهذا رأي يضرّ صاحبه في دينه، ويمنعه المقام عليه عن الاستبصار" [328].

ومن هنا فقد اعترض الزيدية على الامامية وقالوا: "ان الرواية التي دلت على ان الأئمة إثنا عشر، قول أحدثه الامامية قريباً، وولدوا فيه أحاديث كاذبة". واستشهدوا على ذلك بتفرق الشيعة بعد وفاة كل إمام الى عدة فرق وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وحدوث البداء في إسماعيل ومحمد بن علي، وجلوس عبد الله الأفطح للإمامة، وإقبال الشيعة اليه، وحيرتهم بعد امتحانه، وعدم معرفتهم الكاظم حتى دعاهم الى نفسه، وموت الفقيه زرارة بن أعين دون معرفته بالإمام [329].

وقد نقل الصدوق اتهاماتهم للامامية بإحداث النظرية (الاثني عشرية) في وقت متأخر، ولم ينفِ التهمة ولم يردّ عليها، وإنما برر ذلك بالقول: "ان الامامية لم يقولوا: ان جميع الشيعة بما فيهم زرارة كانوا يعرفون الأئمة الاثني عشر" ثم انتبه الصدوق الى منزلة زرارة وعدم إمكانية جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو اعظم تلامذة الإمامين الباقر والصادق، فتراجع عن كلامه وقال باحتمال علم زرارة بالحديث وإخفاءه للتقية، ثم عاد فتراجع عن هذا الاحتمال وقال: "ان الكاظم قد استوهبه من ربه لجهله بالإمام، لأن الشاك فيه على غير دين الله" [330].

وهذا ما يناقض دعوى الخزاز في (كفاية الأثر) والطوسي في (الغيبة) بتواتر أحاديث (الاثني عشرية) عن طريق الشيعة، ويثبت أن لا أساس لها من الصحة، في الأجيال الأولى، وخاصة في عهود الأئمة من آل البيت (ع)، حيث لم يكن يوجد لها أي أثر، خاصة وان الطوسي لم يذكر الكتب الشيعية القديمة التي زعم أنها تتحدث عن (الاثني عشرية). وقد تهرب الخزاز من مناقشة تهمة الوضع المتأخر، وحاول ان ينفي تهمة الوضع من قبل الصحابة والتابعين وأهل البيت [331]. في حين ان التهمة لم تكن موجهة الى الصحابة أو أهل البيت، وإنما الى بعض الرواة المتأخرين الذين اختلقوا (كتاب سليم) في عصر الحيرة، من أمثال: أبو سمينة والعبرتائي وعلي بن إبراهيم القمي.

أين الدلالة؟

هذا وان معظم الأحاديث التي تتحدث عن حصر الأئمة في اثني عشر، وكذلك جميع الأحاديث الواردة عن طريق السنة، لا تذكر أسماء الأئمة أو الخلفاء أو الأمراء بالتفصيل.. وان الأحاديث السنية بالذات لا تحصرهم في اثني عشر، وإنما تشير الى وقوع الهرج بعد الثاني عشر

من الخلفاء، كما في رواية الطوسي عن جابر بن سمرة. أو تتحدث عن النصر للدين أو لأهل الدين حتى مضي اثني عشر خليفة [332].

ولو أخذنا بنظرية الشيعة الامامية الفطحية، الذين لا يشترطون الوراثة العمودية في الإمامة، لأصبح الإمام الحسن العسكري هو الإمام الثاني عشر، بعد الإقرار بإمامة عبد الله الأفطح بن الصادق، أو الاعتراف بإمامة زيد بن علي، الذي اعترف به قسم من الامامية.

إذن.. فان الاستدلال بأحاديث (الاثني عشرية) العامة والغامضة والضعيفة، دون وجود دليل علمي أو شرعي، على ولادة (محمد بن الحسن العسكري) هو نوع من الافتراض والظن والتخمين.. وليس استدلالا علميا قاطعا..

(لا بد من إمام حي ظاهر يُعرف!)

أما الدليل النقلي الأخير، القائل بضرورة وجود الإمام في كل عصر، وعدم جواز خلو الأرض من حجة.. فهو دليل ينقض نفسه بنفسه، إذ ما معنى الإمام والحجة؟ وما الفائدة منهما؟ أ ليس لهداية الناس وإدارة المجتمع وتنفيذ الأحكام الشرعية؟ فكيف يمكن للإمام الغائب، على فرض وجوده، ان يقوم بكل ذلك؟.. وإذا كان الإمام الغائب يقوم بمهمة الإمامة والحجية، فلماذا شعر الفقهاء بالحاجة الى الإمام والحجة في عصر الغيبة؟

وإذا كان الهدف من وجوده هو إدارة الكون كما يقول بعض الغلاة، فان الله سبحانه وتعالى لديه ملائكة كثيرون يقومون بذلك..

وقد رد الإمام علي بن موسى الرضا، على الواقفية الذين قالوا بغيبة أبيه (الإمام الكاظم): بأنه لا بد من أمام حي ظاهر يعرفه الناس ويرجعون اليه! وقال: "ان الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حيّ يُعرف" و"من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حيّ يعرفه.. وقد قال رسول الله (ص): من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية" [333]. وقال الإمام الرضا لأحد الواقفية: "مَن مات وليس عليه أمام حي ظاهر، مات ميتة جاهلية، فسأله مستوضحا ومركزا على كلمة "إمام حي" فأكد له مرة أخرى: "إمام حيّ" [334].

إن منشأ هذه الفكرة، هي المقدمة الأولى العقلية لنظرية الإمامة، والمقصود منها: ضرورة وجود عموم الإمام (أي الرئيس) في الأرض، وعدم جواز بقاء المجتمع بلا حكومة، أية حكومة وأي أمام.. وإذا كانت قد تطورت الى ضرورة وجود (الإمام المعصوم المعين من قبل الله) فان الإصرار عليها والاستنتاج منها: وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) واستمرار حياته الى اليوم، هو أيضا نوع من الافتراض والظن والتخمين. فأين هو اليوم ذلك الإمام المعلم الهادي والمطبق لأحكام الله الذي يحافظ على الشريعة من الزيادة والنقصان؟

وحتى لو صحت تلك الأحاديث فقد يكون الإمام شخصا آخر.. إذا لم يكن المقصود به مطلق الإمام أو مطلق الحجة والعالم بأحكام الدين.

المبحث الرابع: نقد الدليل التاريخي

المطلب الأول: تناقض الروايات

اعتقد ان القارئ العادي لا يحتاج الى ان يتجشم عناء درس علم الرواية والدراية حتى يقيّم تلك الروايات "التاريخية" الواردة حول مولد (الإمام محمد بن الحسن العسكري) أو ان يكون من العلماء المختصين في التاريخ.. فان المؤلفين الذين أوردوا تلك الروايات في كتبهم، أراحوا أنفسهم من تهمة الاعتماد على هكذا روايات ضعيفة، وقالوا في البداية: "إننا نثبت وجود (الإمام الثاني عشر) بالطرق العقلية (أو الفلسفية أو الاعتبارية أو النظرية)، ولسنا بحاجة الى الروايات التاريخية، وإنما نأتي بها من باب الإسناد والتعضيد والتأييد". وألقوا عن أنفسهم عبأ المناقشة العلمية لتلك الروايات والتأكد من سندها والنظر الى متنها.

واعتقد انهم كانوا يوردونها من باب (الغريق يتشبث بكل قشة) وإلا فانهم اعرف الناس بضعفها وهزالها.. ولو كانت فرقة أخرى تستشهد بهكذا روايات على وجود أئمة لها، أو أشخاص من البشر.. لسخروا منها، واستهزءوا بعقولها، واتهموها بمخالفة المنطق والعقل والظاهر.. كما فعل متكلمو الفرقة الاثني عشرية، في مناقشتهم لفريق من الشيعة الامامية الفطحية، الذين ادعوا وجود ولد مكتوم للإمام عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، وقالوا: ان اسمه محمد وانه المهدي المنتظر، وزعموا ولادته في السر واختباءه في اليمن.. وذلك اعتمادا على مبدأ ضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، وعدم جواز انتقالها الى أخوين بعد الحسن والحسين.. وقال الشيعة الاثنا عشرية عن ذلك الفريق من الشيعة الفطحية: انهم اخترعوا وجود شخص وهمي لا وجود له هو: (الإمام المهدي محمد بن عبد الله الأفطح) نتيجة لوصولهم الى طريق مسدود.

ان من يطلع على التراث الشيعي العلمي الضخم في مجال الرواية والدراية، ويرى اعتناء العلماء، منذ القرون الأولى، بتقييم الرواة ودراسة الأحاديث وغربلتها وتمييز القوي من الضعيف.. يدرك مدى الأهمية التي يوليها العلماء الشيعة لبناء الأحكام الشرعية على أسس علمية متينة، وعدم قبولهم ببناء مسائل الدين على الأوهام والفرضيات والإشاعات والأساطير. ولكن المراقب المحايد يصاب بالدهشة لإهمال العلماء طوال التاريخ لدراسة الروايات التاريخية الواردة حول إثبات ولادة ووجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) واعتمادهم في ذلك على قاعدة ما أنزل الله بها من سلطان، تقول: "الضعيف يقوي بعضه بعضا"، واعتبار مسألة الولادة والوجود أمراً مفروغاً منه مسَلماً لا يحتاج الى مراجعة أو نقاش.. وهذا ما أدى بهم الى ترديد تلك الروايات بلا تمعن ولا تفكير.. تماما كما كان يفعل غلاة الاخباريين.

ومن المعروف أن الأخباريين الأوائل كانوا يتلقفون كل رواية بلا دراسة ولا تمحيص.. ثم تطوروا فأخذوا يميزون بين الروايات. ثم ولدت الحركة الأصولية التي راحت تقسم الأحاديث الى صحيح وحسن وقوي وضعيف.. إلا ان هذا التطور لم يشمل الروايات التاريخية الواردة حول موضوع (ولادة الإمام الثاني عشر) حيث نرى الشيخ الطوسي الذي ألف (الفهرست) و(الرجال) في علم الرجال، ينقل تلك الروايات عن رجال يضعفهم في كتبه، وذلك بسبب الحاجة الى تلك الروايات لبناء نظريات كلامية معينة.

لقد انفق محقق كبير معاصر مثل السيد مرتضى العسكري، سنوات طويلة من عمره، لكي يثبت في مجلدين أو ثلاثة: ان عبد الله بن سبأ أسطورة وهمية، اختلقها بعض المؤرخين لكي يتهم الشيعة بأخذ نظرية الوصية في الإمامة من الإسرائيليين. وبذل السيد العسكري جهودا مضنية ودرس عشرات الكتب التاريخية، لكي ينفي قصة وجود عبد الله بن سبأ ودوره في الفكر الشيعي، ولكنه لم يبذل واحدا بالمائة أو بالألف من تلك الجهود ليبحث حقيقة (وجود الإمام الثاني عشر) أو يدرس

تلك الروايات التي تتحدث عن ولادته.. ولم يتوقف عندها في كتاب من كتبه، وهو الذي اكتشف وجود (مائة وخمسين صحابي مختلق)!

بعد كل ذلك.. يمكنني القول بعدم وجود قضية مهملة أو معرَض عنها في التراث الشيعي، كقضية (وجود الإمام المهدي وولادته) ولا توجد قضية خارج البحث والاجتهاد مثل تلك القضية.. وعندما قمت بدراستها بالصدفة، أو بالأحرى بتوفيق من الله تعالى، وعرضت نتيجة دراستي على العلماء والمجتهدين والمفكرين لأكثر من خمسة أعوام، وجدت الكثير منهم يتهرب من قراءة الدراسة ويمتعض نفسيا من مجرد البحث فيها، كأنها تحاول ان توقضه من الاستغراق في حلم جميل.. وقد تأكدت من وجود حالة نفسية عقائدية تحول دون ممارسة البحث العلمي أو نقد تلك الروايات التاريخية..

ان بعض المثقفين من عامة الناس يتلذذ بنقد عقائد الفرق الأخرى، والاستهزاء برجالها الضعاف الوضاعين، ورواياتها غير المعقولة، ولكنه عندما يواجه قضية مشابهة تخص طائفته، فانه يغمض عينيه، ويتذرع بالجهل وعدم الاختصاص، ويرفض ان يشغل عقله قليلا، ويفضل ان ينام على ما ورثه من خرافات وأساطير.

وقبل ان نناقش تلك الروايات "التاريخية" متنا وسنداً.. ينبغي ان نشير الى ان هذه الروايات لم تكن معروفة في فترة ما يسمى بـ (الغيبة الصغرى) حيث لم ينقلها المؤلفون الذين اعتقدوا بوجود الإمام الثاني عشر، وكتبوا حول ذلك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، كالنوبختي في (فرق الشيعة) وسعد بن عبد الله الاشعري القمي في (المقالات والفرق) وعلي بن بابويه الصدوق في (الإمامة والتبصرة من الحيرة) ومحمد بن أبى زينب النعماني في: (الغيبة) وحتى الشيخ الكليني الذي حاول ان يجمع أية قصة أو رواية حول الموضوع، وذكر قصة الرجل الهندي (سعيد بن أبى غانم) الذي سافر من كشمير بحثا عن الإمام المهدي، ولكنه لم يذكر كثيرا من تلك القصص التي سجلها من بعده بعشرات السنين، الشيخ محمد بن علي الصدوق في: (إكمال الدين) أو الشيخ المفيد في: (الإرشاد) و(الفصول المختارة) أو الشيخ الطوسي في (الغيبة).

ومن المعروف ان الشيخ الصدوق (الابن) جاء بعد حوالي مائة سنة من وفاة الإمام العسكري.. وان الشيخ الطوسي توفي بعد قرنين من ذلك التاريخ.. ولكنهما راحا يسجلان كل ما يسمعان من حكايات وإشاعات وأساطير تتعلق بولادة (محمد بن الحسن العسكري)، ويرسلان أو ينقلان عن عدد من الغلاة والضعاف والمجاهيل والمختلقين.

وكما رأينا فقد كانت تلك "الأدلة التاريخية" تختلف فيما بينها اختلافا فاحشا وكبيرا بدءا من تحديد هوية أم (محمد بن الحسن) المفترضة، ومروراً بتاريخ ولادته، وانتهاء بأدق التفاصيل.. حيث اختلفت في اسم والدته بين الجارية نرجس، أو سوسن، أو صقيل، أو خمط، أو ريحانة، أو مليكة، أو الحرة: مريم بنت زيد العلوية، وأنها جارية ولدت في بيت بعض أخوات الإمام الهادي.. أو اشتريت من سوق الرقيق في بغداد..

واختلفت تلك الروايات في تحديد تاريخ الولادة في اليوم والشهر والسنة.. واختلفت تبعا لذلك في تحديد عمره عند وفاة أبيه بين سنتين أو ثماني سنوات.

واختلفت في طريقة الحمل في الرحم أم في الجنب، وفي الولادة من الفرج أم من الفخذ!

واختلفت الروايات في تحديد لونه بين البياض أو السمرة.

واختلفت في طريقة نموه بين الطريقة العادية المتعارفة، والقول بأنه كان يبدو عند وفاة أبيه بهيئة صبي، وبين الطريقة اللاطبيعية.. واختلفت في هذه الطريقة بين النمو السريع في اليوم مثل

النمو خلال سنة اعتيادية، أو النمو في اليوم مثل النمو في أسبوع.. والنمو في الأسبوع مثل النمو خلال شهر.. والنمو في شهر مثل النمو خلال سنة. وبناء على ذلك فانه كان يبدو قبل وفاة أبيه بهيئة رجل كبير قد يبلغ سبعين عاما.. بحيث لم تتعرف عليه عمته حكيمة واستغربت من أمر الإمام الحسن لها بالجلوس بين يديه.

واختلفت تلك الروايات، في أمر التكتم عليه.. فقالت رواية: ان حكيمة ودعت الإمام الحسن في أعقاب ولادة ابنه، وانصرفت الى منزلها، وعندما اشتاقت له بعد ثلاثة أيام رجعت ففتشت عنه في غرفته فلم تجد له أثرا ولا سمعت له ذكرا، فكرهت ان تسأل ودخلت على أبى محمد فبدأها بالقول: "هو يا عمة في كنف الله، أحرزه وستره حتى يأذن الله له، فإذا غيَّب الله شخصي وتوفاني ورأيتِ شيعتي قد اختلفوا فأخبري الثقاة منهم، وليكن عندك مستوراً وعندهم مكتوماً، فان ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحجبه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل فرسه".

وقالت رواية أخرى: ان حكيمة كانت تشاهد ابن الحسن كل أربعين يوما، وإنها لم تزل تراه الى ان اصبح رجلا.

وقالت روايات أخرى: ان الإمام الحسن العسكري أعلن عن ولادة ابنه، وأرسل الى بعض أصحابه بكبش ليعقوا عنه، وانه عرضه على مجموعة من أصحابه، وانه كتب الى احمد بن إسحاق القمي بذلك.. وانه أخرج ابنه وأراه إياه عند زيارته له في (سر من رأى) وان عددا من الخدم والأصحاب شاهدوا، بالصدفة أو بالعمد، ابن الإمام الحسن، وهو جالس في غرفة أو يمشي في الدار.

واختلفت الروايات بين ذكر الخوف من السلطة للقبض عليه، وبين الاطمئنان التام الى حد الخروج للصلاة على جثمان أبيه أمام الناس، واستقبال الوفود في دار أبيه.

واختلفت الروايات حول علم الأصحاب والخدم بوجود ابن للإمام العسكري، فقال بعضها: بأن الخدم والأصحاب المقربين كانوا يعلمون بوجوده وانهم قد شاهدوه.. وقال بعضها: انهم فوجئوا به عند ظهوره للصلاة على جثمان أبيه وعدم معرفته إلا بالعلامات العديدة.

واختلفت الروايات حول نضجه العقلي، فقال بعضها: انه سجد لحظة ولادته وتشهد بالشهادتين وصلى وسلم على آبائه وحداً واحداً وقرأ آيات من القرآن المجيد.. وقال بعضها: انه كان وهو غلام يلعب برمانة ذهبية ويصد أباه عن كتابة ما يريد!..

رواية حكيمة

تقول رواية الصدوق عن حكيمة: ان نرجس لم يكن بها أي أثر للحمل، وإنها لم تكن تعرف ذلك. وقد استغربت عندما قالت لها حكيمة: أنها ستلد تلك الليلة، وقالت يا مولاتي ما أرى شيئا من هذا!.. وان حكيمة نفسها استغربت عندما أخبرها الإمام الحسن بولادة ابن له في ليلة النصف من شعبان وتساءلت: من أمه؟ وعدما قال لها: (نرجس) قالت: جعلني الله فداك ما بها أثر. وعندما اقترب الفجر ولم يظهر أي أثر دخل الشك الى قلب حكيمة.

وتقول الرواية: ان حكيمة أقبلت تقرأ القرآن على نرجس، فأجابها الجنين من بطن أمه، يقرأ مثلما تقرأ، وسلم عليها، مما أثار فزعها. ومع ذلك تقول الرواية: ان حكيمة أخذتها فترة ولم تشهد عملية الولادة، وفي رواية أخرى: ان نرجس غُيّبت عن حكيمة، فلم ترها، كأنه ضُرب بينها وبينها حجاب، مما أثار استغرابها ودفعها الى الصراخ واللجوء الى أبى محمد.

ولا تذكر رواية الصدوق ما ذكره الطوسي في إحدى رواياته من: ان حكيمة وجدت على ذراع الوليد مكتوبا: "جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا" الإسراء 81، بالرغم من تقدم الصدوق على الطوسي بحوالي مائة عام، ولكن الصدوق ينفرد بذكر الطيور التي حلقت فوق رأس الوليد، وقول الحسن لطير منها: احمله واحفظه ورده الينا في كل أربعين يوما.

ويتفق الاثنان (الصدوق والطوسي) على تكلم الوليد والتشهد بالشهادتين والصلاة على النبي والأئمة السابقين والسلام على أمه وأبيه، كما يتفق الاثنان أيضا: على ان الوليد غاب بعد ذلك واختفى، وان عمته لم تجد له أثرا ولا سمعت له ذكرا.

وكل هذه الأمور غريبة لم تعرف عن رسول الله (ص) ولا عن أحد من الأئمة السابقين (ع).. وهي من مقولات الغلاة وأساطيرهم، ولا علاقة لها بالشيعة الجعفرية أو الامامية الذين جعلوا النص طريقا للتعرف على الإمام الجديد، ولم يذكروا شيئا من تلك الأمور الخارقة اللاطبيعية.

وقد ذكر الله عز وجل قصة تكلم النبي عيسى (ع) في المهد أمام الناس بصورة إعجازية لكي ينفي عن أمه تهمة الزنا، ويثبت ولادته بصورة غير طبيعية، وليست هناك حاجة لإحداث المعجزة والأمور الخارقة للعادة مع ولادة (الإمام الثاني عشر). وإذا كان لا بد للمعجزة ان تحدث.. فلا بد ان تحدث أمام الناس لكي يطلعوا عليها ويؤمنوا برسالتها.. ولا يمكن ان تحدث بصورة سرية لا يطلع عليها أحد.. فما الفائدة منها؟

لقد كان هناك شك في أساس ولادة ابن للحسن العسكري، وإذا كانت هناك إمكانية لحدوث أمر خارق للعادة، فانه كان يمكن ان يحدث لإثبات أمر الولادة.. وحفظ الوليد من السوء مثلا.. وهذا ما لم يحدث.

ويلاحظ ان جميع الروايات التي تتحدث عن ولادته سراً وغيبته بين أجنحة الطيور التي هي الملائكة، لم تشر الى وجود خوف من السلطة، والى انه المهدي المنتظر.. ولو كان قد ولد حقاً لكان من الأفضل ان يعلن الإمام العسكري عن ولادته بحيث يراه جميع الناس ويتأكدوا من وجوده وخلافته لأبيه.. وإذا حاولت السلطة العباسية ان تلقي القبض عليه أو تقتله فانه يختفي بقدرة الله وبصورة إعجازية..

وتقول الرواية المنسوبة الى حكيمة: ان الإمام الحسن العسكري كان يعلم بصورة غيبية بجنس الجنين وانه ذكر.. كما تقول: انه كان يعلم غيبيا بما تفكر به أخته حكيمة التي شكت في قوله، وقال لها: لا تعجلي يا عمة. كما تشير الى علم الإمام الحسن باقتراب اجله وقوله لأخته: "عن قريب تفقدوني" وكذلك علم الإمام المهدي بالغيب وإجابته على أسئلة حكيمة قبل ان تبدأ بها.. وكل هذه أمور تخالف عقيدة الشيعة الجعفرية والامامية وتتفق مع نظريات الغلاة والمنحرفين عن أهل البيت، إذ ان هناك حديث مشهور لدى الشيعة عن أئمتهم: يأمر بضرب أي حديث يتعارض مع القرآن عرض الجدار.

إذن فان كل هذه التساؤلات والإشكاليات والمآخذ تضعف الرواية المنسوبة الى حكيمة، وتسقطها عن الحجية والوثوق وتقرب من كونها أسطورة حاكها الغلاة والمتطرفون.

رواية أبى الأديان البصري

وهي رواية انفرد بها الصدوق في: (إكمال الدين) عن رجل مختلق أو موهوم لم يذكر اسمه ولا اسم أبيه ولا عشيرته: (أبو الأديان البصري) وقال انه أحد خدام الإمام وحامل كتبه ورسوله الى الأمصار وجامع أمواله.. ومع ذلك فلم يعرفه أحد ولم يشر الى وجوده أي مؤرخ آخر. وبالرغم من

المكانة العالية التي يعطيها إياه الصدوق، لكي يسوّق كلامه، فان الراوي (أبا الأديان) يعترف في نفس الرواية: بأن الإمام العسكري لم يخبره بهوية الإمام من بعده، وجهله بوجود ابن للإمام، ويقول أيضا: بأن عامة الشيعة بما فيهم عقيد والسمان (عثمان بن سعيد) والبصري نفسه عزوا جعفر بن علي وهنئوه، ولم يكونوا يعرفون من هو الإمام بعد العسكري، وأرادوا ان يصلوا خلف جعفر.

وتعتمد الرواية من بدايتها الى نهايتها على عنصر (علم الإمام بالغيب) حيث يقول الراوي في البداية: ان الإمام الحسن قال له: "امضِ الى المدائن، فانك ستغيب خمسة عشر يوما، وتدخل الى (سر من رأى) يوم الخامس عشر، وتسمع الواعية في داري، وتجدني على المغتسل". وكل ذلك من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، حيث يقول القرآن الكريم: "وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت" (لقمان 34).

وتقول الرواية: ان الإمام القادم المجهول سوف يطالب البصري، دون ان يعرفه من قبل، بجواب كتب الإمام العسكري، كما تقول: بأنه سوف يخبر بما في الهميان. وان صبياً خرج بعد تكفين العسكري ودفع جعفر وصلى على أبيه، ثم قال للبصري: هات جوابات الكتب التي معك، فدفعها اليه. وفي تلك الأثناء جاء وفد من شيعة قم والجبال فسألوا عن الإمام العسكري فأخبروهم بوفاته، فقالوا: من نعزي؟ فأشار الناس الى جعفر بن علي، فسلموا عليه وعزوه وهنئوه..

ولم يوضح البصري لماذا لم يدلهم هو الى الإمام الجديد؟ ولماذا لم يشر قادة الشيعة الذين صلوا، لتوهم، خلف الصبي، اليه، إذا كان قد حدث ذلك حقاً وفعلاً؟.

وعلى أي حال فان الراوي (أبا الأديان البصري) يقول: ان وفد قم لم يعترضوا على تعيين جعفر كإمام بعد أخيه، ولم يحتجوا بضرورة الوراثة العمودية، وإنما قالوا بأن معهم كتباً وأموالا، وطلبوا من جعفر ان يخبر بصورة غيبية ممن هي الكتب والأموال.. فقام جعفر ينفض أثوابه ويقول: تريدون منا ان نعلم الغيب؟!.. فخرج الخادم (؟) وقال: معكم كتب فلان وفلان وهميان فيه ألف دينار وعشرة دنانير مطلية، فدفعوا اليه الكتب والمال وقالوا: الذي وجه بك لأخذ ذلك هو الإمام.

ولم يقل الصدوق في هذه الرواية: ان وفد قم عرفوا هوية الإمام أو رأوه أو التقوا به. ولكنه يقول في رواية أخرى: ان الوفد سار مع الخادم ودخل على الإمام القائم وهو قاعد على سرير، كأنه فلقة قمر عليه ثياب خضر، فسلم الوفد عليه، ورد عليهم السلام، ثم قال: جملة المال كذا وكذا.. حمل فلان كذا وحمل فلان كذا.. ولم يزل يصف حتى وصف الجميع، ثم وصف رحال الوفد وثيابه وما كان معه من الدواب.

وبالرغم من أن المسألة ليست عسيرة جدا.. حيث يمكن لأي شخص ان يندس بين الوفد ويطلع على حاله، أو يتفق مع رئيس الوفد ويخبر البقية بالتفاصيل.. فان رواية أبى الأديان البصري تعتبر ذلك من علم الغيب، وانه يشكل دلالة على إمامة الرجل (أو الصبي) القاعد على السرير، وإمامته، دون ان تقول كيف تعرف الوفد على هوية الرجل، وهل قال لهم انه ابن الإمام العسكري؟ أم لا؟.

وكما هو واضح.. فان هذه الرواية لا تذكر شيئا عن الخوف والإرهاب المحيط بالشيعة والإمام الجديد، بل تقول ان الخليفة العباسي المعتمد، وقف الى جانب الوفد في خلافهم مع جعفر، وانه أرسل لهم حرسا يحمونهم في الطريق. وتنسى الرواية التي تقول: ان السلطات العباسية كبست دار الإمام العسكري وفتشته بحثا عن وجود ولد له.

وإذا كان الإمام فعلا خائفا ومتكتما ومستورا فلماذا يخرج للصلاة على أبيه؟ ولماذا يجلس في بيته في سامراء، ويستقبل الوفود على مقربة من عيون السلطة؟

هذا وان المعروف والثابت تاريخيا ان أبا عيسى المتوكل هو الذي صلى على جثمان الإمام العسكري وشيعته عاصمة الخلافة (سّر من رأى) التي أغلقت أبوابها عن بكرة أبيها وضجت بالبكاء والعويل.

ويبدو ان هذه الحكاية قد نشأت في قم في مرحلة متقدمة، لإثبات وجود خلف للإمام العسكري.. قبل ان تتطور وتنشأ نظرية مهدوية ذلك الخلف.. وذلك لأن مسألة إثبات الخلف تختلف وتسبق زمنيا مسألة إثبات صفة المهدوية له، وقد كان الناس مشغولين في البداية بإثبات المسألة الأولى، ولم تنشأ المسألة الثانية (المهدوية) إلا في وقت متأخر بعد سنين طويلة، انطلاقا من حالة الغيبة وعدم الوجدان للإمام، فاعتبر البعض ذلك علامة من علامات المهدي وقال: إذن فانه المهدي المنتظر.

ومن هنا فان واضعي الحكاية لم يأخذوا في حسبانهم الخوف من السلطات وتفتيش الشرطة عنه، فتحدثوا عن خروج الصبي للصلاة على أبيه، واستقبال الوفود في داره.

وقد ذكرنا الى جانب تلك الرواية، روايتين أخريين، هما رواية إسماعيل بن علي النوبختي، الذي يقول: انه زار الإمام العسكري قبيل ساعة من وفاته، فطلب الإمام من خادمه (عقيد) ان يأتيه بابنه، وانه جاء به اليه، فقال له: "أبشر يا بني فأنت صاحب الزمان"... ورواية: المجموعة من الأصحاب الذين قالوا: ان الإمام العسكري عرض عليهم ابنه وقال لهم: "هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا".

والرواية الأولى تتناقض مع رواية أبى الأديان البصري، الذي يقول فيها: ان (عقيد) كان يجهل وجود ولد للإمام العسكري، ولذلك طلب من أخيه جعفر ان يصلي عليه، بينما تقول الرواية الأولى: ان (عقيد) جاء بالصبي لأبيه أمام إسماعيل بن علي النوبختي.

ومن الجدير بالذكر ان النوبختي لا يشير بنفسه الى هذه القصة ويقول: انه عرف بوجود ابن للحسن عن طريق الاستدلال النظري [335] .

أما الرواية الثانية فتتناقض أيضا مع رواية أبى الأديان البصري التي تنفي معرفة كبار الأصحاب بوجود ابن للحسن العسكري، بما فيهم السمان (عثمان بن سعيد العمري) و(حاجز الوشاء) الذي تساءل من جعفر: من الصبي لنقيم عليه الحجة؟ فقال: والله ما رأيته قط ولا اعرفه!

ومن المعروف.. ان السمان العمري وحاجز الوشاء ادعيا (النيابة الخاصة والوكالة عن الحجة ابن الحسن) بعد ذلك، فمتى رأوه؟ ومتى اخذوا الوكالة منه؟

وهناك نقطة أخرى: هي ان الرواية الثانية تقول: ان الإمام العسكري قال لأصحابه بعد ان عرض عليهم ابنه: "أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا".. فكيف ظهر بعد ذلك وصلى على جثمان أبيه واستقبل الوفود؟

وكل هذه الروايات تتناقض مع الرواية الأولى المروية عن حكيمة، والتي يقول فيها الإمام العسكري: إنها لن تراه بعد يوم ولادته، حيث تعود كل رواية فتنقض الرواية السابقة.

وهذا ما يدل على ان الفريق الذي اخترع وجود ولد للإمام العسكري، خلافا للظاهر والحقيقة.. وبناء على مقولات فلسفية واهية، كعدم جواز انتقال الإمامة الى أخوين بعد الحسن والحسين وضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب.. ان هذا الفريق راح يختلق القصص والحكايات والأساطير عن مولد ابن الحسن، واللقاء به في حياة أبيه ومشاهدته عند وفاته.

ولما كانت الروايات مختلقة، ولا تعبر عن الحقيقة، ومصنوعة من قبل رجال مختلفين، فقد جاءت متناقضة ومختلفة في أدق التفاصيل، وتعبر كل واحدة منها عن أفكار واضعها النفسية الخاصة، كما جاءت محفوفة بالمعاجز والأمور الخارقة للعادة، ومنطوية على دعوى علم الأئمة بالغيب، وهذه دعوى تناقض القرآن الكريم الذي يصرح: "قل لا يعلم مَن في السماوات والأرض الغيب إلا الله" النمل 65، ويقول: "عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول" الجن 27.. وتحاول تفسير ظاهرة الغيبة المحيرة والمناقضة لنظرية الإمامة الإلهية واللطف الإلهي.

ان الرواية التاريخية الظاهرية تقول: ان الإمام الحسن العسكري لم يشر الى وجود ولد له، وعندما أحسّ بالوفاة استدعى القاضي ابن أبى الشوارب، وأوصى أمامه بأمواله وممتلكاته الى أمه (حديث)، وقد ادعت، بعد وفاته، جارية له اسمها (نرجس) بأنها حامل منه، أملا في عتقها، لأنها كانت ستصبح (أم ولد) وتعتق من نصيب ابنها.. وربما كانت الدورة الشهرية قد تأخرت عليها فظنت نفسها أنها حامل.. وقد أرجأ القاضي قسمة التركة واهتم بالجارية، ونقلها الى نساء الخليفة المعتمد، وأمر باستبرائها، أي التحقق من ادعائها الحمل.. ثم لم يتبين عليها أي شيء.

وكان بعض الشيعة الامامية الذين لم يقولوا بإمامة جعفر بن علي، قد أصيبوا بأزمة فكرية وحيرة، فتشبث بعضهم بـ "قشة نرجس"، وقال: إنها ولدت بعد ذلك.. وقال بعضهم: إنها لم تلد ولم نرَ ذلك.. ولكنها سوف تلد عندما يأذن الله في المستقبل، وان الجنين بقى في بطنها مدة طويلة بصورة إعجازية.. وقال بعض آخر: إنها ادعت الحمل للتغطية على ولدها الذي ولدته من قبل.. وقال آخرون أقوالاً أخرى مشابهة.

وراح الذين ادعوا وجود الولد من قبل، ينسجون الإشاعات والأساطير، بصورة سرية خافتة، ليضلوا بها البسطاء ويستفيدوا من ورائها الأموال.. ولم يصدق العلماء والمحققون الأوائل بتلك الإشاعات.. ثم جاء الشيخ الصدوق بعد مائة عام، والشيخ الطوسي بعد مائتي عام، ليسجلوا تلك القصص والأساطير، دون ان يحققوا بمصادرها وإسنادها، ودون ان يعتمدوا عليها كثيرا.. وكانوا يشعرون بضعفها وهزالها، فقالوا في البداية: إننا نعتمد على الدليل العقلي (الفلسفي) لإثبات وجود (ابن الحسن) ونأتي بتلك القصص من باب المعاضدة والتأييد..

ثم جاء من بعدهم من المؤرخين (الاخباريين) فنقلوا تلك القصص الأسطورية كأنها حقائق تاريخية لا تقبل المناقشة والحوار.

ومع ان الله سبحانه وتعالى يطالبنا بالأخذ بالرواية الظاهرية النافية لوجود ولد للإمام الحسن العسكري، ولا يحاسبنا ولا يسألنا بالأخذ بالرواية السرية الباطنية المتناقضة والمحفوفة بالخرافات والأساطير..

وإننا لسنا بعد ذلك، وبعد ما تبين ما فيها من ضعف كبير، بحاجة الى دراسة سندها ومعرفة الرواة الناقلين لها.. فإننا بالرغم من ذلك سوف نلقي نظرة على سندها، لننظر من أين جاء بها الأموي المؤرخون، ولنزداد معرفة ويقينا بضعف هذه الروايات التي لعبت دورا كبيرا في التاريخ الإسلامي وفي بناء الفكر السياسي الشيعي عبر التاريخ.

المطلب الثاني: تقييم سند الروايات التاريخية

قبل ان ندخل في دراسة سند تلك الروايات التاريخية، لا بد ان نشير الى ان بعض العلماء الذين كتبوا حول (الإمام المهدي) أهملوا تلك الروايات ولم يعتمدوا عليها، كما فعل الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتابه (بحث حول المهدي) ولكنه اعتمد على دعوى (النواب الأربعة) الذين

ادعوا النيابة الخاصة والوكالة عن (الإمام المهدي) واستبعد ان يكذب هؤلاء في دعواهم اللقاء بالإمام، وبنى، بناء على ذلك، على صحة وجود وولادة الإمام المهدي، وراح يفسر بعد ذلك، فلسفة الغيبة، ويثبت إمكانية العمر الطويل.

وهناك من يعتمد على المشايخ الكبار الذين رووا تلك الروايات، كالشيخ الكليني والصدوق والطوسي والمفيد، ويستبعد كذبهم أو اعتمادهم على رواة ضعاف وروايات ضعيفة.

وبالرغم من وجود عمليات تزوير وتلاعب في الكتب القديمة والحديثة، فلم أرَ من يتوقف لكي يدرس تلك الكتب ويتأكد من صحتها..

وعموما اعتقد: ان من الضروري في البحث العلمي التأكد:

أولا: من صحة نسبة الكتب التاريخية المعروفة كـ (الغيبة) و(إكمال الدين) و(الإرشاد) و(الفصول المختارة) الى أصحابها، والتأكد من عدم إضافة أو نقصان أو تحوير أي شيء منها.. وهذا أمر عسير غير ممكن.. حيث لا توجد في التراث الشيعي من الكتب (الصحيحة)، أي ما صح نسبتها الى مؤلفيها، سوى كتب الحديث الأربعة: (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) التي رواها العلماء واحدا عن واحد.

ثم لا بد ثانيا: من دراسة مؤلفيها ومدى دقتهم وضبطهم. وهذا أمر ممكن وليس بعسير.

ثم لا بد من دراسة سلسلة الرواة الذين ينقلون عنهم، والتأكد من وجودهم وصدقهم وضبطهم.. فان بعض الرواة لا وجود لهم، أي انهم أشخاص وهميون مختلقون، وبعضهم غلاة كذابون وضاعون، وذلك حسبما يقول علماء الرجال الشيعة الامامية الاثنا عشرية، كالطوسي والنجاشي والكشي وابن الغضائري وغيرهم.

وهناك بعض الرواة الذين اجمع علماء الرجال (الاماميون الاثنا عشريون) على وثاقتهم وصدقهم والأخذ عنهم.. ولكن بقية الفرق الامامية والشيعية والإسلامية لا تعترف بذلك، وتشك بصدقهم، وذلك كالنواب الأربعة، وغيرهم ممن ادعى رؤية (الإمام المهدي) واللقاء به واخذ الوكالة عنه.

وان أية دراسة لسند الروايات التاريخية، التي تثبت ولادة ووجود (الإمام المهدي)، ينبغي ان تدرس الظروف الموضوعية المحيطة بهؤلاء (النواب)، وتعيد النظر في وثاقتهم وصدقهم.. كما أعاد الشيعة النظر في كثير من أصحاب الإمام الكاظم، الذين وقفوا عليه وقالوا بغيبته ومهدويته، رغم وثاقتهم وصدقهم.. وتوقفوا على الأقل في رواياتهم التي يتحدثون فيها عن استمرار حياة الإمام الكاظم.. بعد ان اتهموهم بجر النار الى قرصهم، والاستفادة ماديا من دعوى مهدوية الإمام الكاظم وغيبته واللقاء به.

وقد اعتاد المؤرخون والمؤلفون عن (الإمام المهدي) ان يسلموا بوثاقة (النواب الأربعة) ويصدقوا برواياتهم عن مشاهدة (الإمام المهدي) واستلام (التواقيع) منه.. وهذا نوع من الانحياز المسبق والتسليم الأعمى والتصديق الساذج، لرجال متهمين باختلاق القصة من أساسها، واستغلالها لتحقيق مكاسب مادية شخصية.

ولقد كان الشك موجودا في حياتهم.. حيث كان الشيعة يشكون بصدق دعواهم في (النيابة) ويتساءلون عن مصير الأموال التي يجبونها باسم (الإمام المهدي)، وكان بعض أدعياء النيابة يكذّب بعضا، ويتهم كل فريق منهم الفريقَ الآخر بالدجل والشعوذة.

ولا يوجد ما يثبت صحة دعوى (النواب الأربعة) من بين اكثر من عشرين شخصا كان يدعي (النيابة الخاصة) في تلك الأيام، سوى مجموعة إشاعات عن قيام النواب بالمعاجز وعلمهم بالغيب،

وهذه أمور ذكرها المؤرخون (الكليني والصدوق والطوسي والمفيد) في كتبهم وصدقوا حدوثها بالنسبة لبعض (النواب) ورفضوا تصديقها بالنسبة الى البعض الآخر.

وإذا رفضنا قبول حكايات المعاجز والعلم بالغيب، التي ادعاها (النواب الأربعة) أو روّجها عنهم أنصارهم.. فلا يبقى لدينا ما نستدل به على صدقهم وتمييزهم عن سائر المدعين الكذابين، لأن الجميع متهم بجر النار الى قرصه.

ومن هنا سوف ندرس سلسلة رواة القصص التاريخية التي تتحدث عن ولادة ووجود ومشاهدة (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) دراسة محايدة، ونعتمد أساساً على تضعيف علماء الرجال الشيعة الامامية الاثني عشرية.. وإذا كان لدينا رأي خاص حول رجل معين فسوف نقدم أدلتنا الخاصة حوله.

رواية حكيمة

ينقل الصدوق قصة ولادة (صاحب الزمان) عن محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن رزق الله، قال: حدثني موسى بن محمد القاسم، قال: حدثتني حكيمة [336].

والحسين بن رزق الله، شخص مجهول، أو مختلق لا وجود له في تراجم الرجال، أما موسى بن محمد فهو مهمل.

وفي بعض النسخ يوجد (الحسين بن عبيد الله) بدلا من (أبو عبد الله الحسين)، وهو من يطعن فيه النجاشي ويتهمه بالغلو.

وفي رواية أخرى، ينقل الصدوق القصة عن الحسين بن احمد بن إدريس، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثني محمد بن إبراهيم الكوفي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الطهوي، عن حكيمة...

وتختلف النسخ الموجودة من (إكمال الدين) في اسم الطهوي، ففي بعضها: الظهري، وفي بعضها الزهري، وفي بعضها: المطهري، وفي بعضها: الطهري.. ولا يوجد أي ذكر لهذا الرجل في تراجم الرجال، مما يحتمل اختلاقه من قبل بعض الرواة، وعلى أي حال.. فهو مجهول.

أما الشيخ الطوسي فينقل القصة في (الغيبة) عن عمة الإمام العسكري، ويسميها (خديجة) بدلا من (حكيمة) [337].

وينقل القصة مرة أخرى، عن ابن أبى جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار محمد بن الحسن القمي، عن أبى عبد الله المطهري عن حكيمة، التي تذكر ان اسم والدة ابن الحسن (سوسن) وليس (نرجس) كما في رواية الصدوق.

وينقل القصة أيضا برواية ثالثة، عن ابن جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن حمويه الرازي، عن الحسين بن رزق الله، عن موسى بن محمد..

وفي رواية رابعة، ينقلها الطوسي عن احمد بن علي الرازي، عن محمد بن علي، عن علي بن سميع بن بنان، عن محمد بن علي بن أبى الداري، عن احمد بن محمد، عن احمد بن عبد الله، عن احمد روح الاهوازي، عن محمد بن إبراهيم، عن حكيمة، بمثل معنى الحديث الأول، إلا انه قال: قالت بعث اليّ أبو محمد، ليلة النصف من رمضان، وليس من شعبان.

وفي رواية خامسة، ينقلها الطوسي عن احمد بن علي الرازي، عن محمد بن علي، عن حنظلة بن زكريا، قال: حدثني الثقة عن محمد بن بلال عن حكيمة..

وفي رواية سادسة، ينقلها الطوسي عن جماعة من الشيوخ، عن حكيمة.

وفي هذه الرواية الأخيرة، لا يذكر الطوسي اسم أحد من الشيوخ الذين يرسلون الرواية الى حكيمة من دون ذكر أي سند. وهذا ما يسقطها عن الحجية والاعتبار.

وفي الرواية التي قبلها لا يقول حمزة بن زكريا (الذي يضعفه النجاشي) من هو (الثقة) الذي حدثه؟.. أما محمد بن علي بن بلال، فهو أحد أدعياء الوكالة عن المهدي، وقد اختلف مع محمد بن عثمان العمري. وأما احمد بن علي الرازي، فان الطوسي نفسه يضعفه في كتب الرجال، وكذلك يضعفه النجاشي وابن الغضائري، ويتهموه بالغلو.

ومن هنا يتبين حال الرواية الرابعة، التي ينقلها الطوسي عن احمد بن علي الرازي (الضعيف الغالي) الذي ينقلها عن مجهول هو (احمد الاهوازي).

أما الرواية الثالثة.. ففيها (محمد بن حمويه الرازي) وهو مجهول أيضا، بالإضافة الى (الحسين بن رزق الله) المجهول كذلك.

وفي الرواية الثانية يتبدل اسم (محمد بن عبد الله الطهوي) الذي ذكره الصدوق الى (أبى عبد الله المطهري).. وهو مجهول في كلا الحالين.

أما الرواية الأولى فتقول عمة الإمام فيها: أنها لم تعاين مولد ابن الحسن، وإنما سمعت بذلك خبرا كتب به أبو محمد الى أمه في المدينة.

إذاً فان رواية حكيمة عن مولد (ابن الحسن) يرويها المتأخرون عن غلاة عن ضعاف عن مجاهيل عن مختلقين.. ولا يمكن الاعتماد عليها مطلقا.

رجل من أهل فارس

ينقل الكليني والصدوق والطوسي والصدر، قصة (رجل من أهل فارس) ذهب الى (سّر من رأى) ولزم باب أبى محمد الحسن العسكري يعمل مع الخدم.. وشاهد يوما غلاما ابيض، فقال له الإمام الحسن: "هذا صاحبكم" [338].

وهذه رواية ضعيفة جدا، لا حاجة للتوقف عندها، حيث لا تذكر اسم الراوي وتكتفي بالقول: انه (رجل من أهل فارس)!.. وهذا أسلوب غير مقبول في الحديث مطلقا.

يعقوب بن منقوش

وأما رواية يعقوب بن منقوش، التي يقول فيها: انه سأل الإمام العسكري يوما: من صاحب هذا إعلان؟ فقال له: ارفع سترا مسبلا على باب بيت، فخرج منه غلام خماسي فقال: "هذا صاحبكم". والتي ينقلها الصدوق عن أبى طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه محمد بن مسعود العياشي، عن آدم البلخي، عن علي بن الحسن بن هارون الدقاق، عن جعفر بن محمد بن عبد الله بن القاسم، عن يعقوب بن منقوش.. فهذه رواية ضعيفة جدا..

أولا: لعدم وجود شخص باسم المظفر السمرقندي في تراجم الرجال.

وثانيا: لأن العياشي يروي عن الضعفاء كثيرا، كما يقول النجاشي، وهو يقول بتحريف القرآن في تفسيره بصراحة.
وثالثا: لقول آدم البلخي بالتفويض، وهو من الغلاة الذين كانوا يقولون بأن الله خلق محمدا وفوّض اليه خلق الدنيا، وهو الخلاق لما فيها، ثم فوّض إعلان الى علي (راجع رجال النجاشي)
ورابعا: لإهمال الدقاق واختلاف اسم والده بين الحسن والحسين.
وخامسا: لمجهولية جعفر بن محمد بن عبد الله.
وسادسا لإهمال يعقوب بن منقوش، واضطراب اسم والده بين منقوش ومنفوش ومنفوس.

عثمان بن سعيد العمري

أما الرواية التي ينقلها الصدوق في: (إكمال الدين) (6) والطوسي في (الغيبة) (7) عن جماعة فيهم عثمان بن سعيد العمري ومعاوية بن حكيم ومحمد بن أولئك، وقول الإمام لهم: "هذا إمامكم من بعدي" [339] ... فان الصدوق والطوسي يرويانها عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وهو كذاب شهير وضّاع للأحاديث، يقول عنه ابن الغضائري: "كذاب متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه.. روى في مولد القائم أعاجيب". ويقول عنه النجاشي: "كان ضعيفا في الحديث، وقال احمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضا فاسد المذهب والرواية، ولا ادري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الرازي".
أما رواية (نسيم) و(طريف أبو نصر) الخادمين عند الإمام العسكري، فينقلهما الصدوق عن المظفر السمرقندي (المهمل) عن العياشي (الضعيف) عن آدم البلخي (الغالي المفوض).
وأما رواية إسماعيل النوبختي، التي يرويها الطوسي عن احمد بن علي الرازي، فهي ضعيفة جدا، لأن الطوسي نفسه لا يوثّق الرازي ويتهمه بالضعف والغلو، إضافة الى اتهام ابن الغضائري والنجاشي له بذلك.
ويروي الطوسي رواية أخرى عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وعن احمد بن علي الرازي عن كامل بن إبراهيم المدني، الذي يقول: انه دخل على الإمام العسكري فجاءت الريح وكشفت سترا مرخى على باب، فشاهد فتى وراءه، فعرفه الفتى وناداه باسمه، ثم رجع الستر الى حاله فلم يستطع كشفه، فإنها واضحة الضعف بعد روايتها عن الفزاري والرازي الغاليين الضعيفين.

أبو الأديان البصري

وأما رواية (أبي الأديان البصري) التي ينفرد بنقلها الصدوق، ويرسلها دون أي سند، حيث يقول (وحدث أبو الأديان...) بالرغم من ان بينهما حوالي مائة عام.. ولا يعرف أحد شخصا بهذا الاسم مما يؤكد اختلاقه من قبل بعض الغلاة.
وأما تكملة القصة، وهي مجيء وفد قم والجبال الى (سر من رأى)، التي ينقلها الصدوق.. ففي سندها (احمد بن الحسين الآبي العروضي) و(أبى) الحسين (ابن) زيد بن عبد الله البغدادي، عن سنان الموصلي عن أبيه.. فكلهم مجاهيل لا وجود لذكرهم في تراجم الرجال، بالإضافة الى اضطراب اسم البغدادي.

سعد بن عبد الله القمي

وأما رواية سعد بن عبد الله القمي، التي يقول فيها انه دخل مع احمد بن إسحاق، على الإمام العسكري، فرأى على فخذه غلاما وهو يلعب برمانة ذهبية، والتي ينقلها الصدوق عن النوفلي الكرماني، عن احمد بن عيسى الوشاء البغدادي، عن احمد بن طاهر القمي.. فيوجد في سندها أربعة من المهملين أو المجهولين، وأما الراوي الخامس (الشيباني) فهو من الضعاف والغلاة المفوضة، كما يقول الكشي وابن الغضائري والطوسي والنجاشي.

وقد سلب العلامة الحلي في (الخلاصة) الثقة من سعد بن عبد الله القمي، على أثرها. وقال الشهيد الثاني: "ان إمارات الوضع عليها لائحة"، وذلك لما تتضمن من لعب الغلام (المهدي) بالرمانة الذهبية!

إذن فان الضعف الكبير في سند كل رواية يسقطها جميعا عن الحجية والوثوق.. وإذا ما جمعنا الضعف في السند الى الضعف في المتن.. والى تناقض الروايات مع نفسها، وتناقضها مع الرواية الظاهرية.. فإنها تصبح مجرد إشاعات وهمية أسطورية، لا تثبت مولد إنسان عادي.. فكيف يمكن ان نعتمد عليها في إثبات مولد أمام من الأئمة وبناء عقيدة دينية على أساس ذلك؟.

وأما خبر محاولة القبض على المهدي الذي رواه الطوسي والمجلسي والصدر، فانه خبر مرسل الى (رشيق) الشرطي المجهول، والمشكوك بعدالته، وهو ضعيف لعدم التصريح بهوية ذلك الرجل الذي كان يصلي على الحصير، واحتواء الرواية أمورا غريبة منها: بقاء المهدي في بيت أبيه وفي سامراء طوال فترة الغيبة، وهذا أمر بعيد جدا، وقد كان بإمكانه ان يسيح في الأرض ويختبئ في أماكن أخرى. ومنها: احتواء الرواية على معاجز غيبية لا ضرورة لها، وهي تنسجم مع روايات الغلاة وأساطيرهم.

هذا وقد كان المعتضد العباسي يميل الى التشيع، وقد عزم على لعن معاوية على المنابر، وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس حول ذلك، كما يقول ابن الأثير [340]. مما يبعد صحة الرواية المرسلة التي تتحدث عن محاولته اعتقال (الإمام المهدي)، أو يرجح اختلاقه لقصة اختفاء المهدي في السرداب.

المطلب الثالث: التحقيق في شهادة (النواب الأربعة)

ان الرواية التاريخية الظاهرية للأحداث بعد وفاة الإمام الحسن العسكري تقول: ان الإمام لم يخلف ولدا لا ذكرا ولا أنثى، وانه أوصى بأمواله لأمه: (حديث)، ولذلك فقد ادعى أخوه جعفر الإمامة وتبعه قوم من الشيعة، أما رواية (النواب) فتقول: انه كان ثمة ولد مخفي مستور للإمام العسكري، وقد ادعوا النيابة عنه والوكالة له. وان تصديقهم يجرّ الى التصديق بوجود (الحجة بن الحسن) ولكن التشكيك بقولهم لا يثبت شيئا من الرواية السرية بوجود ولد للإمام العسكري، فهل كانوا صادقين حقا؟ وهل اجمع الشيعة على وثاقتهم؟ وكيف صدقوهم؟ وما هو الدليل على صحة كلامهم؟.. وهل هناك ما يدعو الى التشكيك بهم، والريب في دعواهم النيابة عن (الإمام المهدي) والشك في وجوده؟

قبل ان نقيّم تلك الروايات التي وردت بمدحهم وتوثيقهم، لا بد ان نشير الى ان ظاهرة ادعاء النيابة عن (الإمام المهدي) هذه لم تكن أول ظاهرة في تاريخ الشيعة، حيث سبقتها وسبقت هؤلاء (النواب الأربعة) ظواهر أخرى ادعى فيها كثير من الأشخاص النيابة والوكالة عن الأئمة السابقين

الذين ادعيت لهم المهدوية، كالإمام موسى الكاظم، الذي ادعى كثير من أصحابه استمرار حياته وغيبته ومهدويته، وكان منهم محمد بن بشير، الذي ادعى النيابة عنه، ثم ورّث النيابة الى أبنائه وأحفاده.

وقد ادعى النيابة عن (الإمام محمد بن الحسن العسكري) بضعة وعشرون شخصا، كان منهم الشريعي والنميري والعبرتائي والحلاج وغيرهم، وذلك لأن دعوى النيابة كانت تجر مصالح مادية ومكانة اجتماعية سياسية للمدعي، خاصة وان المدعي كان يهمس بها في السر وينهى عن التحقيق في دعواه، ويستغل علاقاته السابقة بالإمام فيدعي استمرار حياته أو وجوده، والنيابة عنه. وكانت دعواه تنطلي على البسطاء ويرفضها الأذكياء المحققون الواعون. وقد رفض الشيعة الامامية دعوى اكثر من عشرين مدعٍ للنيابة عن (الإمام المهدي ابن الحسن العسكري) واتهموهم بالكذب والتزوير، كما شككوا بصحة دعوى الأموي (النواب الأربعة) واختلفوا حولهم، ولم يكن في الروايات التي أوردها المؤرخون، دليلا علميا قويا على صدقهم وصحة دعاواهم، وهذا ما يجعل هؤلاء قسما من المدعين الكاذبين المتاجرين بقضية (الإمام المهدي).

لقد اعتمد الشيخ الطوسي في توثيق عثمان بن سعيد العمري على عدة روايات، وكان بعضها، كرواية احمد بن إسحاق القمي، ينص على توثيقه من قبل الإمام الهادي والإمام العسكري، في المحيا والممات، وانه الوكيل والثقة المأمون على مال الله. وليس فيها ما ينص على نيابة العمري عن الإمام (المهدي). ولكن بعض الروايات كان ينص بصراحة على أصيب الإمام العسكري خلافة العمري للإمام المهدي، إلا ان سند هذه الرواية ضعيف جدا وذلك لاشتماله على (جعفر بن محمد بن مالك الفزاري) الذي يقول عنه النجاشي وابن الغضائري: "انه كذاب متروك الحديث وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، وقد روى في مولد القائم أعاجيب، وكان يضع الحديث وضعا، وانه كان فاسد المذهب والرواية".

أما الرواية السابقة التي تتحدث عن وثاقة العمري وأمانته ووكالته فإنها مجهولة، ويوجد في سندها الغالي (الخصيبي) وهي تنطوي على دعوى علم الإمام العسكري بالغيب، ومعرفته بوفد اليمن قبل ان يراهم [341]. وهذه الدعوى من مفاهيم الغلاة. وان الرواية الأولى تقول: ان العسكري أخبر باستقامة العمري في المستقبل بعد وفاته، وهذا ما لا يعلمه إلا الله، وهو من علم الغيب أيضا.

ومن هنا، وبعد سقوط هذه الروايات لضعفها متنا وسندا، فانا نكاد نحصل على نتيجة واحدة، هي: ان العمري الذي كان وكيلا للإمامين الهادي والعسكري في قبض الأموال، قد استصحب الوكالة وادعى وجود (ولد) للإمام العسكري، ليدعي الوكالة له، دون ان يقدم دليلا واضحا وأكيدا على ما يقول. ولذلك لا يؤكد المؤرخون بصراحة على توكيل (المهدي) له، وهذا الطبرسي الذي كان حريصا على تدوين كل ما وصل اليه لا يقول في كتابه (الاحتجاج) اكثر من: (ان العمري قام بأمر صاحب الزمان، وكانت توقيعاته وجوابات المسائل تخرج على يديه) [342].

ولم يذكر المؤرخون الشيعة أية (معجزة) له تثبت دعواه في النيابة، بالرغم من قول السيد عبد الله شبر في: (حق اليقين): "ان الشيعة لم تقبل قول النواب إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم، من قبل صاحب الأمر، تدل على صدق مقالتهم وصحة نيابتهم" [343].

أما (النائب الثاني: محمد بن عثمان بن سعيد العمري) فلم يذكر المؤرخون الشيعة أي نص مباشر عليه من (المهدي) بتعيينه نائبا عنه، وقال الطوسي: "انه قام مقام أبيه بنص أبى محمد

(الحسن العسكري) عليه ونص أبيه عثمان بأمر القائم"[344] .

وذكر الطوسي رواية عن عبد الله بن جعفر الحميري القمي، انه قال: "ان المهدي قد أرسل الى العمري (توقيعا) يعزيه فيه بوفاة والده عثمان بن سعيد، ويحمد الله على قيامه مقامه، ويدعو له بالتوفيق. وان الكتب أتتنا بالخط الذي كنا نكاتب به بإقامة أبى جعفر مقام أبيه"، كما نقل الطوسي رواية أخرى عن محمد بن إبراهيم بن مهزيارالاهوازي، وأخرى عن إسحاق بن يعقوب، عن الإمام المهدي، يشهد بوثاقته ويترضى عليه. وكل هذه روايات تنقل بواسطة العمري نفسه، وهو ما يضعف الرواية.

ولا يوجد أي طريق لإثبات دعوى ان العمري عثمان بن سعيد، قد نص على ابنه محمد بأمر القائم، ويبدو انه تخمين من قبل الطوسي، كما لا يوجد في الحقيقة أي دليل لإثبات النص من الأب على الابن سوى الوراثة والادعاء.

ان المشكلة الكبرى تكمن في صعوبة التأكد من صحة (التواقيع) التي كان يخرجها العمري وينسبها الى (الإمام المهدي) وخاصة التوقيع الذي رواه الحميري القمي، حيث لم يذكر طريقه الى (الإمام الغائب) مما يحتمل قويا ان يكون العمري قد كتبه بيده، ونسبه الى (المهدي) خاصة وانه يكيل المدح والثناء لنفسه فيه، مما يلقي بظلال الشبهة عليه لو كان الإمام ظاهرا، فكيف وهو غائب؟ ولا يوجد أي راوٍ للتوقيع سوى العمري نفسه، ولم يقل الحميري كيف سارع الى تصديق التوقيع مع وجود الجدلٍ في ذلك الزمان بين الشيعة حول صدق العمري في دعوى النيابة؟ مع احتمال اختلاق الحميري القمي نفسه للتوقيع ونسبته الى (المهدي).

وأما رواية محمد بن إبراهيم بن مهزيار الاهوازي، فهي ضعيفة لأنه يعترف بأنه كان يشك في وجود المهدي في البداية، وقد ادعى الوكالة بعد ذلك في أعقاب لقائه بالعمري في بغداد، وبالتالي فانه مشكوك في أمره، ولا يقول هنا كيف خرج التوقيع اليه مباشرة أو عبر العمري؟ فان كان يدعي انه وصله مباشرة، فكيف؟ وهل رأى المهدي بنفسه؟ وهو لا يدعي ذلك؟ أم عن طريق العمري؟ وهذا ما يثير الشك أيضا.

وأما الرواية الثالثة (رواية اسحق بن يعقوب) التي تصرح بأنها واردة عن طريق العمري، فإنها ضعيفة لوجود الشك باختلاق العمري لها، ولمجهولية وضعف إسحاق بن يعقوب، وعدم تصريحه بكيفية التعرف على خط المهدي، علما بأن الطوسي يقول: ان الخطوط التي كانت تخرج بها التوقيعات هي نفس الخطوط التي كانت تخرج في زمان العسكري[345] .

وأخيرا فان حكاية رؤية محمد بن عثمان العمري للمهدي في الحج، هي دعوى مجردة عن الدليل، وهو لم يقل كيف تعرف على المهدي الذي لم يره من قبل؟ وربما كان قد اشتبه به مع رجل آخر.

ومن هنا فقد توقف احمد بن هلال العبرتائي (شيخ الشيعة في بغداد)، الذي نقل الفزاري عنه انه شهد مجلس عرض العسكري للمهدي وتعيين العمري خليفة له، وشكك في صحة دعوى العمري الابن في النيابة الخاصة عن المهدي، وأنكر ان يكون سمع الإمام العسكري ينص عليه بالوكالة، ورفض الاعتراف به بوكالته عن (صاحب الزمان)[346] .

وكان العبرتائي قد لعب دورا كبيرا في دعم دعوى عثمان بن سعيد العمري بالنيابة، وكان يأمل ان يوصي اليه من بعده، فلما أوصى الى ابنه محمد، رفض ذلك وادعى هو النيابة لنفسه، مما

يكشف عن التواطؤ والمصلحية في دعاوى (النيابة الخاصة).
ونتيجة لغياب النصوص الصحيحة والمؤكدة على نيابة محمد بن عثمان العمري، فقد شك الشيعة في دعواه، وروى المجلسي في (بحار الأنوار): ان الشيعة كانوا في حيرة، ولم يكونوا يثقون بدعاوى النيابة الكثيرة، وقال ان أبا العباس احمد السراج الدينوري سأل العمري عن الدليل الذي يؤكد صحة ادعاءه، وانه لم يؤمن به إلا بعد ان اخبره شخص بالغيب وقدم له (معجزة).
وقد اشتهر عند الشيعة تلك الأيام حديث عن أهل البيت يقول: "خدامنا وقوّامنا شرار خلق الله". مما دفعهم للتشكيك بصحة دعاوى النيابة الخاصة، وقد أكد الشيخ الطوسي صحة ذلك الحديث، ولكنه قال: "انه ليس على عمومه، وإنما قالوا، لأن فيهم من غيّر وبدّل وخان"[347].
وقد ندم بعض الشيعة على إعطاء الأموال الى العمري، كما شكوا بوجود المهدي والتواقيع التي كان يخرجها العمري وينسبها اليه، وكان منهم قسم من أهل البيت. وهذا ما دفع العمري الى ان يصدر كتابا على لسان المهدي يندد بالشاكين والمنكرين لوجود المهدي. كما شك قسم آخر بصحة وكالة النوبختي، وتساءل عن مصرف الأموال التي كان يقبضها باسم الإمام المهدي، وقال: ان هذه الأموال تخرج في غير حقوقها. ويقول الصدوق والطوسي: ان النوبختي استطاع ان يقنعهم عن طريق المعاجز والإخبار بالغيب، كتحديد وفاة بعض الأشخاص مسبقا، والتقاطه لدراهم من صرة شخص على مسافة بعيدة[348].
وفي الحقيقة ان المؤرخين الشيعة يذكرون قصصاً كثيرة عن شك الناس بالمدعين للنيابة وتكذيب بعضهم للبعض الآخر، ولكن عامة الاثني عشرية يميزون الأموي (النواب الأربعة) عن بقية المدعين المذمومين، بقدرة الأموي على اجتراح المعاجز وعلمهم بالغيب. وقد ذكر الكليني والمفيد والطوسي عشرات القصص التي تتحدث عن قيام النواب الأربعة بفعل المعاجز الخارقة للعادة، وإخبارهم بالمغيبات. ونقل الطوسي عن (هبة الله) حفيد العمري: "ان معجزات الإمام ظهرت على يديه وانه كان يخبر عن الغيب"[349]. وذكر الطوسي خبرا عن علي بن احمد الدلال: ان العمري اخبره بساعة وفاته من يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا، فمات في اليوم الذي ذكره من الشهر الذي ذكره من السنة التي ذكرها، وكان ذلك في آخر جمادى الأولى من سنة 305 هـ[350].
ولكن هذا القول كان يخالف مبادئ التشيع وأحاديث أهل البيت (ع) الذين كانوا ينفون علمهم بالغيب أو استخدام الطريقة الإعجازية الغيبية لإثبات إمامتهم. يقول الشيخ الصدوق: "الإمام لا يعلم الغيب، وإنما هو عبد صالح يعلم الكتاب والسنة، ومن ينحل للأئمة علم الغيب فهذا كفر بالله وخروج عن الإسلام عندنا، وان الغيب لا يعلمه إلا الله وما ادعاه لبشر إلا مشرك كافر"[351].
وقد قال الإمام الصادق: "يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب!.. والله لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي"[352].
وجاء أبو بصير ذات مرة الى الإمام الصادق وقال له: "انهم يقولون... انك تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، فقال: سبحان الله!.. سبحان الله! لا والله ما يعلم هذا إلا الله"[353].

وسأل يحيى بن عبد الله الإمام موسى الكاظم فقال: "جعلت فداك انهم يزعمون انك تعلم الغيب؟ فقال: سبحان الله! ضع يدك على رأسي، فوالله ما بقيت شعرة فيه وفي جسدي إلا قامت. لا والله ما هي إلا وراثة من رسول الله" [354].

وفي رواية أخرى ينقلها الحر العاملي، يقول فيها الإمام: "قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم ومن دينه جناح البعوضة ارجح منه... إني بريء الى الله والى رسوله ممن يقول انا نعلم الغيب" [355].

إذن فلا يمكننا ان نصدق بدعوى الأموي النواب بالنيابة عن الإمام المهدي، ونعتبر قولهم دليلا على وجود الإمام، استنادا الى دعاوى المعاجز أو العلم بالغيب، ولا يمكننا ان نميز دعواهم عن دعوى أدعياء النيابة الكاذبين الذين كانوا يتجاوزون الأربعة والعشرين.

وإذا كنا نتهم أدعياء النيابة الكاذبين بجر النار الى قرصهم، وبالحرص على الأموال والارتباط بالسلطة العباسية القائمة فأجابه، فان التهمة تتوجه أيضا الى الأموي (النواب الأربعة) الذين لم يكونوا بعيدين عنها.

يقول محمد بن علي الشلمغاني الذي كان وكيلا عن الحسين بن روح النوبختي في بني بسطام، ثم انشق عنه وادعى النيابة لنفسه: "ما دخلنا مع أبى القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر، إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف" [356].

وإذا لم نستطع إثبات دعاوى (النواب الأربعة) وشككنا في صحة أقوالهم، فكيف نستطيع إثبات "وجود" (الإمام محمد بن الحسن العسكري)، بناء على شهادتهم باللقاء به والوكالة عنه؟

وإضافة الى هذا الشك، هناك دليل آخر على كذب أدعياء النيابة، وهو عدم قيامهم بأي دور ثقافي أو فكري أو سياسي لخدمة الشيعة والمسلمين، ما عدا جباية الأموال والادعاء بتسليمها الى (الإمام المهدي).

وكان المفترض بالنواب الذين يدعون وجود صلة خاصة بينهم وبين (الإمام المهدي) ان يحلوا مشاكل الطائفة، وينقلوا توجيهات الإمام الى الأمة، ولكنا نرى (النائب الثالث): الحسين بن روح النوبختي، مثلا، يلجأ الى علماء قم ليحلوا له مشكلة الشلمغاني الذي انشق عنه، ويرسل كتابه (التأديب) الى قم، ليبين علماؤها له الصحيح والسقيم، كما يقول الشيخ الطوسي في (الغيبة) [357].

ان في ذلك دلالة على عدم وجود أي اتصال بينه وبين (المهدي) وإلا لكان عرض الكتاب عليه وسأله عن صحته.

ومما يعزز الشك في عدم وجود (المهدي محمد بن الحسن العسكري) هو عدم قيام أدعياء النيابة بملأ الفراغ الفقهي وتوضيح كثير من الأمور الغامضة التي كان يجب عليهم تبيانها في تلك المرحلة، ومن المعروف ان الكليني قد ألف كتابه (الكافي) في أيام النوبختي، وقد ملأه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتحدث عن تحريف القرآن وأمور أخرى باطلة، ولكن النوبختي أو السمري لم يعلقا على الموضوع ولم يصححا أي شيء من الكتاب، مما تسبب في أذية الشيعة عبر التاريخ وأوقعهم في مشكلة التعرف على الأحاديث الصحيحة من الكاذبة.

ولقد أبدع السيد المرتضى نظرية (اللطف) التي يقول فيها: ان الإمام المهدي يجب ان يتدخل ليصحح اجتهادات الفقهاء في عصر الغيبة ويخرب إجماعهم على الباطل، وبناء على ذلك كان الأجدر والأولى والأيسر ان يصحح (الإمام المهدي)، لو كان موجودا، كتاب الكليني، أو يترك وراءه

في (عصر الغيبة الكبرى) كتابا جامعا يرجع اليه الشيعة. وهذا ما لم يحصل، ولم يقدم أدعياء النيابة أي شيء يذكر في هذا المجال، وهذا ما يدفعنا للشك في صدقهم، وفي دعواهم بوجود (أمام غائب) من ورائهم.

ولذا تعجب الشيخ حسن الفريد (زميل الإمام الخميني) في كتابه: (رسالة في الخمس) واستغرب بحيرة، وتساءل عن السر وراء عدم سؤال الكليني من (صاحب الزمان) عبر وكيله النوبختي عن حكم مسألة الخمس في (عصر الغيبة) [358].

المطلب الرابع: التحقيق في رسائل (المهدي)

اتخذ المؤيدون لنظرية وجود (الإمام المهدي) الرسائل، التي قالوا انه قد بعث بها الى عدد من الناس، دليلا إضافياً على صحة نظريتهم بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري). ولكننا بعد دراسة هذه الروايات والتحقيق في سندها نكتشف ضعفها بدرجة كبيرة، وإنها ليست إلا إشاعات روّجها أدعياء الوكالة. فان رواية الطوسي الأولى يرويها عن جماعة لم يسمهم، عن أبى محمد التلعكبري، عن احمد بن علي الرازي، الذي يقول عنه علماء الرجال الشيعة: انه ضعيف غالي، بالإضافة الى ان احمد بن إسحاق القمي لم يذكر كيفية مراسلة (صاحب الزمان) ومن هو الذي أوصل اليه الجواب، مما يحتمل اختلاقه للرسالة بنفسه.

أما الرسالة الثانية فان الطوسي ينقلها أيضا عن احمد بن علي الرازي (الضعيف الغالي) عن عدد من المجهولين، بالإضافة الى أنها تتضمن أمرا غير معقول هو الاحتكام الى شخص غير معروف متنازع في وجوده ليثبت هو وجوده! مع احتمال صدور الجواب من أحد أدعياء النيابة. علما بأن الشك بوجود (ابن الحسن) يقتضي الشك بصدق النواب، فكيف يمكن العودة الى واحد منهم والوثوق به قبل التأكد من صدقه، والتصديق بما يقدمه من أوراق يدعي أنها صادرة عن المهدي؟

أما رواية الصدوق المعروفة بـ (التوقيع) فهي ضعيفة لمجهولية وضعف إسحاق بن يعقوب، وعدم ذكر السابقين كالكليني لها، ولتضمن الرواية عدة أمور غير صحيحة هي:

أولا: مدح الناقل للرسالة وهو (النائب الثاني محمد بن عثمان العمري) لنفسه وأبيه، وهو ما يقوي احتمال ان تكون الرسالة من وضعه.

ثانيا: إباحة الخمس في عصر الغيبة إلى وقت الظهور، وهذا ما يخالف استمرارية أحكام الإسلام في كل حين، وقد عدل علماء الشيعة مؤخرا عن الأخذ بهذه الإباحة لمنافاتها مع مبادئ الإسلام.

ثالثا: المطالبة بالكف عن السؤال عن علة الغيبة، مع ان فلسفة الغيبة من الأمور الدينية الضرورية التي لا بد من معرفتها على طريق الإيمان بالمهدي. ومن هنا تصبح تلك الرواية (الرسالة) ضعيفة جدا وغير قابلة للاعتماد.

وكذلك حال رواية الصدوق الثانية عن العمري، التي ينقلها عن أبي عبد الله جعفر، الذي يقول انه وجدها مثبتة عن سعد بن عبد الله، أي انه لم يروها مباشرة، وإنما وجدها في كتاب، ومن المعروف في علم الرواية: ان الوجدان في الكتب من اضعف أنواع الرواية، وإضافة الى ذلك لا يذكر سعد كيف انه حصل على الرسالة؟ ومن اخبره بها؟ وهو لا يرويها عن العمرين اللذين لا يصرحان بها، وإنما يذكرها عن شخص لم يحدد اسمه، ولكن يفترض انه (المهدي). وإذا صحت

الرواية عن العمرين فإنها قد تكون من تأليفهما، دعما لنظريتهما القائلة بوجود المهدي، وتعزيز ادعائهما بالنيابة عنه، ومن هنا فلا حجة فيها.

أما رسائل الشيخ المفيد، التي يذكرها الطبرسي وابن شهر آشوب في كتبهما، فان المفيد نفسه لم يذكرها في أحد من كتبه، ولو صحت نسبتها اليه فهي لا تحمل في طياتها أي دليل، وذلك لأن المفيد يقول: انه استلمها من رجل أعرابي لا يعرفه، والرسالة بخط رجل غير المهدي يقول إنها من إملاء المهدي عليه، وقد رفض المفيد ان يعرض الرسائل، التي أوصلها الأعرابي اليه، على أحد من أصحابه، وقال ان ذلك بأمر المهدي، ولم يبرز الى الناس سوى رسائل بخط يده قال ان المهدي قد طلب منه ان يفعل ذلك.

فإذا صح ذلك.. فنحن في الحقيقة أمام رسائل بخط الشيخ المفيد نفسه، يقول إنها نسخ عن رسائل سلمها اليه أعرابي مجهول لا يعرفه المفيد، يقول ذلك الأعرابي إنها من رجل لا يعرفه كتب تلك الرسائل، يقول ذلك الرجل المجهول: ان الإمام المهدي قد أملاها عليه.

أي اننا أمام خبر آحاد يرويه المفيد عن رجل مجهول عن رجل مجهول عن المهدي.

وهذا ما يثير عددا من الاحتمالات، منها: الجعل من قبل المفيد، خاصة وإنها تحمل تزكية ومدحا فائقا له، ويقدم المهدي اسم المفيد في بعضها على اسمه. ومنها: الجعل من قبل ذلك الأعرابي، أو الجعل من قبل ذلك الرجل المجهول، أو الجعل من قبل رجل ثالث كذب على الكاتب وقال انه المهدي. وهكذا رواية في منطق علم الدراية غير قابلة للالتفات أو التوقف عندها قليلا أو كثيرا.

مشكلة التعرف على الخط

وأود هنا، ان الفت نظر القارئ الكريم الى نقطة مهمة، وهي موضوع: خط الإمام المهدي، في رسائله تلك، وتواقيعه الكثيرة المنسوبة اليه. فان الإنسان المؤمن بالمهدي، وخاصة اليوم، يتوق الى رؤية خط الإمام، إذ لم يحظ برؤية شخصه، ويتمنى ان يكون التاريخ قد احتفظ ولو بنسخة واحدة من تلك الرسائل والتواقيع، ويرجو ان يكون الشيعة في تلك الأيام قد أدركوا هذه الأهمية، وحافظوا على رسائل الإمام في خزاناتهم التاريخية، فإنها تشكل أهم مادة لدراسة تلك المرحلة والتأكد من حقيقة (الإمام المهدي) والظروف التي أدت به الى الغيبة.

ومن هذا المنطلق حاولت ان استقصي آثار خطوط (الإمام المهدي) في رسائله، وابحث عن أية نسخة من رسائله، وأتابع (تواقيعه). وكنت احسب في البداية، أو افترض ان يكون الشيعة في تلك الأيام أو بالأخص (النواب الأربعة) أو الفقهاء أو المحدثون، قد اهتموا بالمحافظة عليها والعناية بها، فلم أجد لذلك أثرا، ووجدت غموضاً مريباً يلف هذا الموضوع، ووجدت في (التوقيع) الذي يرويه الطبرسي في (الاحتجاج) عن اسحق بن يعقوب عن العمري، نصا يقول: ".. ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه أحدا". وهو يكشف عن خلاف ما كان متوقعا من الاهتمام بالتعرف على الخط والمحافظة على رسائل المهدي، وعدم وجود خط معين ومعروف للمهدي، يمكن الرجوع اليه ومقارنة بقية الرسائل به للتأكد من صحتها. كما وجدت الشيخ الطوسي يتحدث عن (خط المهدي) بصورة مريبة، حيث يقول: (قال أبو نصر هبة الله: "وجدت بخط أبي غالب الرازي: ان العمري كان يتولى هذا الأمر (النيابة) نحوا من خمسين سنة، يحمل الناس اليه أموالهم ويخرج اليهم التوقيعات بالخط

الذي كان يخرج في حياة الحسن (ع) بالمهمات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة" [359].

ولم يقل لماذا كان العمري يفعل ذلك؟ ولماذا لم يكن يخرج التواقيع بخط المهدي؟ ومن المعروف ان التعرف على خط الإمام الحسن بذاته كان مشكلة في حياته، إذ كان يلجأ بعض أدعياء النيابة عنه، من الغلاة، الى تزوير خطه، وقد وقع الشيعة بسبب ذلك في مشكلة التعرف على خط الإمام العسكري والتأكد من خطه، في حياته، فكيف يمكن التعرف على خط (الإمام المهدي) الذي لم يره أحد ولم يُرَ خطه ولم يُتأكد من وجوده؟ ولا يملك عامة الناس وسيلة للتحقق منه؟

ومع وجود هذه الاشكالية الكبيرة، فان العمري لم يكن يسلم الخطوط والتواقيع الى أحد، بل كان يبرزها لهم فقط أو يستنسخها بخطه. وقد لجا الشيخ المفيد – حسب الرواية المزعومة – الى هذه الطريقة أيضا، فقدم نسخا بخط يده قال إنها منقولة عن رسائل من المهدي لم تكن مكتوبة أساسا بخطه، وإنما كانت إملاء منه على كاتب مجهول.

ولو كنا قد حصلنا على نسخ من خط (الإمام المهدي) لكان باستطاعتنا المقارنة بينها والتأكد من حقيقة نسبتها اليه أو التمييز بين الصحيح والمزور منها، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

ولذلك يمكننا اتخاذ (سرية الخط، أو الحرص على إخفائه) دليلا إضافيا على عدم وجود (محمد بن الحسن العسكري) الذي ان كان موجودا فعلاً وكان مختفيا وغائبا لأسباب أمنية، لكان لجأ بصورة قاطعة الى إثبات شخصيته عند الشيعة، وقيادتهم عبر الرسائل الموقعة التي لا تقبل الشك والنقاش، ويمكن معرفتها وتمييزها بواسطة التعرف على الخط، والمقارنة بينها، كواحدة من الوسائل العديدة التي يثبت بها نفسه.

ويمكن أن نضيف الى هذه الأسئلة، سؤالاً جديدا، وهو لماذا لا يستخدم الإمام المهدي الغائب وسائل الاتصال الحديثة والمضمونة، أو وسائل الإعلام الفضائية، لإيصال رسائله الى الشيعة، مع المحافظة على أمنه وسلامته؟ كما استخدم بعض السياسيين المطلوبين أجهزة الإنترنت والقنوات الفضائية لإيصال صوتهم وتوجيهاتهم الى أتباعهم والعالم.

المبحث الخامس: ما هي حقيقة حكايات المعاجز؟

من الملاحظ ان معظم تلك (المعاجز) التي يدعيها القائلون بوجود (المهدي محمد بن الحسن العسكري) والتي ينقل أكثرها الطوسي، يدور حول محور (علم النواب الأربعة بالغيب) وهي تحاول إثبات صحة دعاوى النواب بالوكالة والنيابة عن (الإمام المهدي) وبالتالي (صحة وجوده).

وقد لجأ (النواب الأربعة) وغيرهم من أدعياء النيابة، الذين تجاوز عددهم العشرين، الى سلاح (المعاجز) بعد ان أعيتهم الحيلة لإثبات دعاواهم في النيابة، في غياب النصوص والأدلة العلمية على ولادة (الإمام) أو صحة نيابتهم عنه، كما لجأ الى ذلك، من قبل، محمد بن بشير الذي ادعى الوكالة عن الإمام موسى الكاظم، بعدما ادعى الواقفية هروبه من السجن وغيبته ومهدويته، لإثبات دعاواهم الواهية في النيابة عنه.

وإذا القينا، كمثال، نظرة على قصة (الوكيل): محمد بن إبراهيم الاهوازي، الذي يعترف بأنه كان يشك بوجود (محمد بن الحسن العسكري) في البداية، وانه حمل الأموال التي كانت لدى أبيه، الى بغداد، واستأجر داراً على شاطئ دجلة، وفكر بصرف الأموال على ملذاته وشهواته. ثم تحوّله

الى ادعاء (الوكالة) التي تدر عليه ربحا مستمرا حتى آخر يوم من حياته، وذلك بتأليف قصة الاتصال الغيبي مع العمري.. إذا القينا نظرة على هذه القصة، فاننا سنكتشف العلاقة بين ادعاء (المعاجز) للإمام المهدي وادعاء (النيابة عنه).

ولسنا بحاجة ماسّة لمناقشة "دليل المعجزة أو العلم بالغيب". فان هذا الأمر لم يثبت لأحد من الأئمة الأحد عشر السابقين من آل البيت (ع) ولم يكن رسول الله (ص) الذي كانت له قابلية الاطلاع من الله على علم الغيب، لم يكن ليدعيه أو يمارسه بمثل ما كان يدعيه (النواب) ويشيعون عن أنفسهم معرفته. وقد اعتمد الرسول الأكرم على العقل و(معجزة القرآن) الخالدة، وقال للمشركين الذين طالبوه بإتيان المعاجز والآيات الخارقة، كتفجير الينابيع من الأرض، وإسقاط السماء كسفاً، والرقي في السماء، وإنزال الكتب منها، قال لهم: "سبحان الله!.. هل كنت إلا بشرا رسولا؟" (الإسراء 93) وقال: "إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين" (العنكبوت 50) وقال الله عز وجل: "وما منعنا ان نرسل بالآيات إلا ان كذب بها الأولون" (الإسراء 59). فإذا لم يكن الرسول الأعظم (ص) يستخدم المعاجز والآيات لإثبات رسالته، فكيف استطاع (النواب الأربعة) استخدامها لإثبات نيابتهم؟ ومن الذي يؤكد حصول ذلك؟ علماً بأن الطوسي الذي يذكر معظم تلك (المعاجز) الوهمية قد جاء بعد عصر النواب بمائة عام أو اكثر. وقد اعتمد على تلك الروايات وهي أخبار آحاد متهافتة جدا، صادرة عن الغلاة والمشبوهين وذوي المصالح المادية في وضعها، ولا توجد رواية واحدة منها يمكن الاعتماد عليها بعد تنقيح السند، وهي تشتمل على عدة نقاط غامضة، فتروى عن المجاهيل أو عن أشخاص بدون أسماء، وتعتمد على الادعاء الفارغ بلا دليل.

وان من السهل جدا وصف تلك (المعاجز) المدعاة، بـ "الكذب والاختلاق، أو السحر والشعوذة والمخاريق". وهو ما يسقطها عن الحجية، وعن ان تكون (معاجز) خارقة للعادة وحاسمة للجدال. وكان الشيخ الصدوق قد برر عدم لجوء الإمام أمير المؤمنين (ع) الى سلاح (المعاجز) لإثبات حقه بالخلافة، بسبب احتمال تفسير الآخرين لها بالسحر والشعوذة والمخاريق[360]. كما رفض والده علي بن بابويه الصدوق، ادعاء الحلاج بالنيابة عن الإمام المهدي، ومعرفته للغيب، وأمر بإخراجه من دكانه ركلاً بالأرجل![361].

ان (المعاجز الغيبية) متعارضة مع القرآن الكريم الذي ينفي علم الغيب عن أي بشر، ويقول: "عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً، إلا من ارتضى من رسول" الجن 26 – 27، ويقول: "قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله" النمل 65، ويقول: "وما تدري نفس ماذا تكسب غدا، وما تدري نفس بأي ارض تموت" لقمان 43. ومن هنا فلم يشر السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) في (بحث حول المهدي، ص 36) الى مسألة معاجز النواب الأربعة، كدليل على صحة نيابتهم، وادعائهم في وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري).

المبحث السادس: تهافت دعوى الإجماع

وقبل ان ندرس دعوى وجود الإجماع على وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) يجدر بنا ان نتحدث قليلا عن حجية الإجماع عند الشيعة الامامية الاثني عشرية، إذ من المعروف ان الإجماع لا يعتبر لديهم دليلا مستقلا، إلا إذا كان كاشفا عن رأي المعصوم، ولم يكن يستند الى دليل قرآني أو روائي أو عقلي، فإذا كان يستند الى آية من القرآن الكريم، فيمكن ان نراجع الآية وننظر في الأمر، وقد يختلف اجتهادنا عن اجتهاد العلماء السابقين، الذين اجمعوا على ضوء

فهمهم الخاص لها، فلا يصبح اجتهادهم، أو الإجماع الذي بنوه على أساس ذلك الاجتهاد، حجة علينا، لأن الحجة في القرآن، وهو، مثلا، لا يدل عندنا على المطلوب.

وكذلك الأمر بالنسبة الى الأحاديث، وحكم العقل.

الحالة الوحيدة التي قد يصبح الإجماع فيها دليلا شرعيا وحجة عند الشيعة، هي فيما إذا كان الإجماع موجودا في مسألة معينة، ولم نكن نعرف مستند الإجماع، فنحتمل انه مبني على حديث لم يصلنا، وبالتالي نقطع على انه معبِّر عن رأي المعصوم. وهذا النوع من الإجماع لا يمكن ان يحصل، ولم يحصل لدى الشيعة، إلا في الأجيال الأولى القريبة من عهد الأئمة، وهو ما يعبر عنه بإجماع المتقدمين، فإذا لم يكن في مسألة إجماع عند المتقدمين، وحصل فيها بعد ذلك إجماع بين المتأخرين، فانه ليس بحجة، لأنه لا يعبر عن رأي المعصوم.. ولأن الإجماع بذاته غير حجة.

هذا هو حكم الإجماع، وطبيعته.

والإجماع حول مسألة "وجود ابن الحسن" ليست من نوع الإجماع الوارد في بعض المسائل الفقهية الجزئية، بل هو، حسب الفرض، مبني على الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية، وليس معبرا عن رأي أو قول غير واصل الينا من الأئمة.

ثم ان الإجماع الذي يدعيه الاشعري القمي أو النوبختي أو الصدوق، غير حاصل أساسا في موضوع وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري).. إذ لم يختلف الشيعة الامامية سابقاً في مسألة كما اختلفوا في موضوع (الخلف) حيث انقسموا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، الى أربع عشرة فرقة، فقال بعضهم بمهدوية الحسن بن علي، وقال بعضهم بمهدوية أخيه محمد، وقال بعضهم بإمامة ومهدوية أخيه الآخر جعفر، وقال بعضهم بانقطاع الإمامة، ولم يقل بوجود وولادة وإمامة ومهدوية (محمد بن الحسن) إلا فرقة واحدة من تلك الفرق الأربعة عشر.

وقد اختلفت هذه الفرقة أيضا فيما بينها على أقسام، وذلك حول اسم وهوية المهدي!

وقد فصل النوبختي في كتابه (فرق الشيعة) والاشعري القمي في كتابه (المقالات والفرق) والمفيد في: (الفصول المختارة من العيون والمحاسن) والطوسي في (الغيبة) أخبار تلك الفرق التي أوصلها بعضهم الى عشرين فرقة. وقد استعرضنا خلال صفحات هذا الكتاب كثيرا من تفاصيل تلك الفرق وآرائها المختلفة، وقد نقل الصدوق والطوسي أخبار تشاجر الشيعة واحتكامهم الى العمري حول وجود الخلف للإمام الحسن؟

كل ذلك يدل على عدم وجود الإجماع في هذه المسألة عند الشيعة الأوائل، بل يوجد النص المضاد من الإمام العسكري، الذي أوصى الى أمه، باتفاق جميع الشيعة، ولم يوصِ الى أحد غيرها، وإذا كان له ولد، حتى في الرحم، لكان أوصى اليه، وهذا ما لم يحدث.

من هنا يمكننا القول، إذا استثنينا شرذمة قليلة، ان إجماع الشيعة في القرن الثالث والقرن الرابع كان قائما على عدم الإيمان بوجود (محمد بن الحسن العسكري)، وقد ذكر ذلك عامة مؤرخي الشيعة كالنوبختي والاشعري والكليني والنعماني والصدوق والمفيد والطوسي، الذين أطلقوا على ذلك العصر اسم: "عصر الحيرة".

الفصل الثالث: كيف نشأت نظرية المهدي الثاني عشر؟

المبحث الأول: تناقض (الغيبة) مع فلسفة الإمامة

لكي نفهم موضوع (الغيبة) على حقيقته، لا بد أن نفهم أولا نظرية (الإمامة الإلهية) كما كان يقول بها المتكلمون الاماميون الأوائل الذين أسسوا لها. تقول نظرية (الإمامة): إن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام (أي من حكومة ودولة) وان الإمام، (أي الرئيس أو الخليفة أو القائد الأعلى)، يجب أن يكون معصوما ومعينا من قبل الله، وان الشورى باطلة ولا يجوز انتخاب الإمام من قبل الأمة، وتقول النظرية الموسوية (المتفرعة عن الامامية والموازية للفطحية): إن الإمامة تتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية علي والحسين الى يوم القيامة.

ومن هنا فقد افترض المتكلمون الاماميون وجود وولادة (ابن) للإمام الحسن العسكري، بالرغم من عدم وجود أدلة تاريخية كافية، ورفض بعضهم الإيمان بإمامة جعفر بن علي الهادي، لعدم جواز الجمع بين أخوين بعد الحسن والحسين، وقالوا: لا بد أن يكون قد ولد الإمام الحجة بن الحسن العسكري، وان أباه قد أخفاه عن أعين الناس.

ولكن السؤال الكبير الذي فرض نفسه هو: إذا كانت الإمامة محصورة في هذا الشخص، ولا تجوز لغيره من الناس العاديين غير المعصومين وغير المعينين من قبل الله تعالى، فلماذا يغيب ويختفي ولا يظهر ليقود الشيعة والمسلمين، ويؤسس الحكومة الإسلامية التي لا بد منها؟ ما دام ان الأرض لا يجوز ان تخلو من إمام، والإمام الغائب لا يمكن ان يمارس إمامته وقيادته للناس؟. وما هو السر في الغيبة؟ والى متى يغيب؟ وما هو واجب الشيعة في حالة الغيبة؟

لقد كانت النتيجة الطبيعية واللازمة لذلك الفكر هو مبدأ (الانتظار) وتحريم النشاط السياسي في (عصر الغيبة) وهو المبدأ الذي ساد قرونا طويلة من الزمن، ولا يزال بعض آثاره مستمراً، بالرغم من القول بنظرية (النيابة العامة وولاية الفقيه) حيث انتهت نظرية المتكلمين المثالية الى غيبة الشيعة عن الحياة وافتقادهم للإمامة، لعدم ظهور (الإمام المعصوم). وهذا ما شكل تناقضا صارخا مع فلسفة الإمامة التي تقول بوجوب الإمام في الأرض، ووجوب كونه معصوما، ووجوب تعيين الله له في كل زمان ومكان، من اجل تطبيق الشريعة الإسلامية وقيادة المسلمين والإفتاء لهم وحل مشاكلهم التشريعية.

وكان الشيعة الامامية (الموسوية) قد خاضوا تجربة مرّة مماثلة مع (الحركة الواقفية) التي ادعت غيبة الإمام موسى الكاظم، ووقفوا منها موقفا رافضا، وذلك لتناقض الغيبة مع فلسفة الإمامة، حيث قال لهم الإمام علي بن موسى الرضا: "سبحان الله!.. يموت رسول الله ولا يموت موسى!.. قد والله مضى كما مضى رسول الله" [362]. واتهم الواقفية الذين زعموا ان أباه لم يمت، بالكذب والكفر بما انزل الله عز وجل على محمد (ص) وقال: "لو كان الله يمد في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه، لمدّ الله في أجل رسول الله (ص)" [363].

واخذ الإمام الرضا يناقش (الواقفية) في معنى "الإمام" وفائدة قولهم بالإمامة، إذا كانوا يعلقون التزامهم بإمام غائب لا وجود له في الحياة، وينبههم الى ضرورة التفاعل مع الإمام الحي الظاهر، وينقل عن آبائه قولهم: "ان الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حيّ يُعرف. ومن مات بغير إمام

مات ميتة جاهلية.. إمام حي يعرفه. وقد قال رسول الله (ص): من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية. ومن مات وليس عليه إمام حيّ ظاهر مات ميتة جاهلية.. إمام حيّ" [364].

. مما يكشف عن رفض الإمام الرضا لنظرية الغيبة في أيام الإمام، وذلك لسقوط الحجة عن الناس في حالة الغيبة، وضرورة حضور الإمام بينهم ومعرفتهم له، والاستماع إليه وطاعته، والتفاعل معه، إذا كان يجب على الله ان يبعث إماما من قبله.

إذاً فإن الغيبة تشكل تناقضا صارخا مع (ضرورة وجود الإمام) الذي يفترض ان يتصدى لقيادة المسلمين، ولا يجوز له ان يغيب عن الساحة. فإذا قلنا مثلا ان الدولة يجب ان تعين ضابطا للمرور في التقاطع الفلاني، ورأيناه غائبا والمرور مشتبكا، فان غيابه يشكل تناقضا مع قولنا (لا بد ان تعين الدولة ضابطا)، ولا يفيد وجوده خلف ستار الغيب، لأن المرور اصبح مشتبكا ومعقدا وفوضويا. وهذا أمر عقلي بديهي وواضح، لا يمكن التغاضي عنه، أو تجاهله أو تبريره ببعض الأخبار الضعيفة. ولكن أركان نظرية (الغيبة) رفضوا استخدام العقل هنا بالرغم من استخدامه في تثبيت المقدمات الأولى: (ضرورة وجود الإمام، وضرورة كونه معصوما، وضرورة كونه معينا من قبل الله) وقد اخرج احمد بن إسحاق القمي (أحد أركان نظرية الغيبة) كتابا عن (الإمام الحجة ابن الحسن) قال: انه أرسله إليه، جوابا عن رسالة كان قد بعثها إليه، واستفسر فيها عن علة الغيبة، وقد جاء في ذلك الكتاب (التوقيع): "لا تسألوا عن أشياء ان تبدَ لكم تسؤ كم"! وبناء على ذلك فقد قال الشيخ الصدوق: "ان الله لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون. ولا يقال له: لمَ؟ ولا كيف؟.. وهكذا إظهار الإمام، الى الله الذي غيبه، فمتى أراده أذن فيه فظهر" [365].

وقال أيضا: "لا يصح إيمان عبد حتى لا يجد في نفسه حرجا مما قضى، ويسلم في جميع الأمور تسليما، ولا يخالطه شك ولا ارتياب، والإسلام هو الاستسلام والانقياد. ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين" [366].

وروى الصدوق حديثا عن الإمام الصادق يعتذر فيه عن بيان وجه الحكمة في (غيبة صاحب الأمر) وذلك لأمر لم يؤذن له بكشفه للناس، ويقول: "ان وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلا بعد ظهوره.. وانه أمر من أمر الله، وسرٌّ من سرّ الله، وغيب من غيب الله" [367].

ورفض الشيخ المفيد سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة، وقال: "ان المصلحة لا تُعرف إلا من جهة علاّم الغيوب، المطلع على الضمائر، والعالم بالعواقب، الذي لا تخفى عليه السرائر" [368].

وطالب الكراجكي الشيعة بالكف عن التفكير في هذه المسألة، بعد الإيمان بوجود الإمام وعصمته، وانه لا يفعل شيئا إلا بإذن الله. والتسليم لكل خطوة أو فعل أو موقف يتخذه (الإمام المعصوم) حتى مع عدم معرفة الأسباب والأغراض، وقال: "انه ليس يلزمنا معرفة هذا السبب ولا يتعين علينا الكشف عنه، ولا يضرنا عدم العلم به" [369]. ونفى الشيخ الطوسي الحاجة الى تكلف الكلام في سبب غيبة الإمام بعد ثبوت وجوده [370].

وبعد اعتراف أركان نظرية (الغيبة) بعدم وجود تفسير معقول وأكيد للغيبة، لا تبقى حاجة لمناقشة الروايات والنظريات المختلفة، التي قدموها لتبرير الغيبة، بالحكمة المجهولة، أو بتمحيص

الشيعة وغربلتهم، أو بخوف صاحب الزمان على حياته من القتل، فان رواتها غلاة وضعاف، ومضمونها لا ينطبق على (محمد بن الحسن العسكري).

وقد اعرض معظم الكتاب الذين ألفوا حول الغيبة كالمفيد والمرتضى والطوسي، عن تبني نظرية (التمحيص) ما عدا الشيخ الصدوق الذي اهتم بها بعض الشيء، وان لم يتبنها تبنيا كاملا، خاصة بعد انقراض الجيل الأول الذي تعرض للتمحيص حتى لم يبق منه أحد.

ولذا فمن الضروري التوقف فقط، عند نظرية الخوف، التي فسر بها بعض المتكلمين كالسيد المرتضى والشيخ الطوسي والكراجكي حالة (الغيبة). وقد اعتمد القائلون بنظرية الخوف على مجموعة روايات ضعيفة السند وعامة لا تحدد اسم القائم، وهي مروية عن زرارة عن الإمام الصادق (ع) قبل اكثر من مائة عام من وفاة الإمام الحسن العسكري.

ولم يمكن اللجوء الى نظرية الخوف في تفسير الغيبة، إلا بعد القول بمجموعة من النقاط الافتراضية الوهمية، كتحديد هوية الإمام المهدي من قبل، وهو أمر أثبتنا في الفصل الثاني عدم صحته، وكذلك افتراض وجود توتر سياسي بين البيت العلوي والبيت العباسي الحاكم، وهذا ما سوف ننفيه في هذا الفصل، والقول أيضا بفكرة خاتمية المهدي للأئمة الاثني عشر، وهذه نظرية لم تكن موجودة في البداية، وقد ظهرت في القرن الرابع الهجري، والقول كذلك بحرمة استعمال الإمام المهدي للتقية وإخفاء هويته حتى يوم ظهوره، وهو أمر لا ينسجم مع سياسة الأئمة السابقين ولا مبرر له.

ومع كل ذلك فقد كانت نظرية الخوف بعيدة جدا عن أخلاق أهل البيت (ع) وحبهم للشهادة في سبيل الله، وهي تثير تساؤلات كبيرة حول السر وراء عدم حفظ الله تعالى للمهدي، على فرض وجوده، كما حفظ النبي موسى وأنجاه من فرعون، وكما حفظ الرسول الأعظم (ص) المبشر به من قبل.

وبالرغم من عدم تحديد الأئمة من أهل البيت (ع) لهوية المهدي من قبل، فان التسليم بهذه المقولة، جدلاً، يثير تساؤلاً عن السر وراء إعلان أهل البيت لإسم القائم من قبل، إذا كانوا يعرفون انه سيتعرض للضغط؟ ولماذا لم يتركوه سراً لحين موعد القيام، حتى يجنبوا المهدي ملاحقة الأعداء منذ الولادة والطفولة؟

وإذا صحت نظرية الخوف من الأعداء فلماذا يستتر المهدي عن أوليائه؟ ولقد قام مئات الملايين من الشيعة عبر التاريخ بانتظار (الإمام المهدي) وإعلان الاستعداد لنصرته، وقامت لهم دول تتبنى الإيمان به، فلماذا لم يظهر مع ارتفاع الخوف بالتأكيد؟

وهذا سؤال طرحه بعض رؤساء الدولة البويهية الشيعية التي قامت في القرن الرابع الهجري، على الشيخ المفيد، وطالبه بالإجابة عليه، فأحال المفيد الإجابة على الله وقال: "ان سرَّ الغيبة لا يعلمه إلا هو"، واعترف بكثرة الشيعة في ظل الدولة البويهية، ولكنه شكك في صدقهم وشجاعتهم وتقواهم [371].

والآن.. وبعد مضي اكثر من ألف عام على القول بنظرية (الخوف) في تبرير (الغيبة).. وبعد سقوط عشرات الدول وقيام أضعافها، فان تلك النظرية تبدو بعيدة جدا عن الواقع، وعارية عن أية مصداقية، ولا تشكل سوى فرضية وهمية لتبرير فرضية وجود الإمام (محمد بن الحسن العسكري) وتناقض غيبته مع مسئولية الإمامة الملقاة على كاهله من الله. وهذا ما يثبت عدم صحة فرضية

ولادة ووجود (الإمام الحجة بن الحسن). وإلا فلو كان حقا موجوداً لكان يجب عليه الظهور والقيام عند أول فرصة تسمح له بذلك، وعدم جواز إبقاء الأمة مهملة بدون قيادة شرعية.

لقد طالب أصحاب نظرية الخوف، الشيعة، بأن يزيلوا الأسباب التي دفعت (الإمام المهدي) الى الغيبة، وذلك بتمكينه وإعداد العدة لنصرته، أو العزم على نصرته ومعاضدته والانقياد له والكف عن نصرة الظالمين، ودعوته للخروج، وقال السيد المرتضى في (الشافي): "ان المكلفين متمكنون مما إذا فعلوه زالت تقية الإمام وخوفه، ووجب عليه الظهور.. وقد بينا ان سبب الغيبة هو فعل الظالمين، وتقصيرهم فيما يلزم من تمكين الإمام فيه والإفراج بينه وبين التصرف فيهم، وبيّنا انهم (الشيعة) مع الغيبة، متمكنون من مصلحتهم، بأن يزيلوا السبب الموجب للغيبة ليظهر الإمام وينتفعوا بتدبيره وسياسته" [372].

وقد زال الخوف اليوم، وأزال الشيعة الأسباب التي دفعت الإمام الى الغيبة، وأعدوا العدة لنصرته، وعزموا على معاضدته والانقياد له والكف عن نصرة الظالمين، ودعوه للخروج، ولكنه لم يخرج! بالرغم من قول السيد المرتضى بوجوب الظهور عليه في هذه الحال.

وكان الشيخ الصدوق قد رفض التصديق بقول الواقفية، في غيبة الإمام الكاظم ومهدويته، لأن عمره كان قد تجاوز يوم ذاك العمر الطبيعي المعهود، ومع ذلك فقد روى هو والطوسي روايات تقول بأن عمر المهدي قد يطول مثل عمر نوح، وجواز ان ينقض الله العادة لضرب من المصلحة [373].

المبحث الثاني: الوضع السياسي العام عشية (الغيبة) وغداتها

القسم الأول: النظام العباسي

امتاز العهد العباسي الثاني، بسيطرة الموالي الأتراك على شؤون الخلافة، والتدخل في تعيين الخلفاء وإزالتهم، حيث قتل (باغر) التركي المتوكل، نتيجة صراعات داخل البيت الحاكم، وخلافات بين أركان السلطة والقوات المسلحة [374]. وورث عرش الخلافة من المتوكل ابنه محمد المنتصر، وله من العمر 25 سنة، ولكنه لم يستمر في الخلافة اكثر من ستة اشهر حتى توفي [375]. ثم قام قائدا الأتراك (وصيف) و(بغا) بعد وفاة المنتصر بقتل (باغر) الذي قتل المتوكل، وجاءا بالمستعين الى سدة الخلافة، والسيطرة عليه، بحيث لم يكن له من الأمر شيء غير الاسم، حتى قال بعض الشعراء فيه: "خليفة في قفص بين وصيف وبغا، يقول ما قالا له كما يقول الببغا" [376].

وقام المستعين باعتقال أخويه المعتز والمؤيد، ثم ارتبك عليه الوضع فانحدر الى بغداد، فقام الموالي بإخراج المعتز والمبايعة له والانقياد الى خلافته ومحاربة المستعين وناصريه (وصيف وبغا) ببغداد، فبايعوه، وذلك في 11/محرم/251، وأحدر المعتز أخاه احمد مع عدة من الموالي لحرب المستعين الى بغداد، مما اضطر المستعين الى الاستقالة من الخلافة يوم الخميس 3 محرم 252 هـ وسلم الخلافة الى المعتز الذي بويع له، وله يومئذ 18 سنة، وعين أخاه المؤيد وليا للعهد، ولكنه سرعان ما حبسه لأنه سمع أن المؤيد يتآمر عليه، ثم خلعه [377].

وقام المعتز بقتل وصيف وبغا، ومال الى المغاربة والفراغنة، فنقم عليه الأتراك وثاروا عليه واجبروه على الاستقالة في أواخر شهر رجب سنة 255 هـ، بعد ان حكم حوالي أربع سنين وستة اشهر، وحاول محمد بن الواثق ان يتوسط بينه وبين الأتراك، فقال له المعتز يائسا: أمر لا أطيقه ولا أقوم به ولا اصلح له. وحاول المهتدي ان يتوسط أيضا فقال له المعتز: لا حاجة لي فيها ولا يرضونني لها. وقتل في محبسه بعد ستة أيام من الاستقالة [378].

وقد نصب الأتراك بعد استقالة المعتز، المهتدي محمد بن هارون الواثق، وكان له من العمر 37 سنة، وحكم حوالي عام، من 29 رجب 255 هـ الى 16 رجب 256 هـ، حيث قتل على أيدي الأتراك.

وكان موسى بن بغا الكبير، عندما قتل المعتز، غائبا، بينما كان صالح بن وصيف، يدير الأمر مع المهتدي، فعاد موسى مسرعا ودخل (سرّ من رأى) بدون إذن الخليفة المهتدي، وقتل صالح بن وصيف [379].

وفي هذه الأثناء تمرد (مساور الشاري) ودنا في عسكره من سامراء، وعم الناس بالأذى، وانقطعت السابلة وظهرت الأعراب، فأخرج المهتدي، موسى بن بغا، وبايكال، الى حرب الشاري، ولكنهما عادا، ليهاجم بايكال الخليفة المهتدي، وتكون بينهما حرب عظيمة قتل فيها خلق كثير من الناس. وبعد أن قتل المهتدي بايكال في المعركة، انهزم أمام أصحابه، فدخل سامراء مستغيثا بالعامة مستنصرا بالناس يصيح في الأسواق فلا مغيث، فمضى يائسا من النصر، الى دار ابن خيعونة متخفيا، فهجموا عليه وطعنوه بالخناجر، وذلك في 16 رجب سنة 256 هـ.

وفي ظل حكم هذا الخليفة الضعيف، يقال ان (محمد بن الحسن العسكري) قد ولد، سراً، وكتم أبوه الخبر خوفا من بطشه.

وقد بويع بعد ذلك للمعتمد احمد بن جعفر المتوكل، وهو ابن 25 سنة، وبقي في الخلافة 23 سنة الى ان توفي سنة 279 هـ، وقد كان ضعيفا جدا مشغوفا بالطرب، والغالب عليه المعاقرة ومحبة أنواع اللهو والملاهي.. وبايع المعتمد لابنه جعفر وسماه المفوض الى الله، ولكن أخاه أبا احمد الموفق غلب على الأمور وتدبيرها فحظر على أخيه المعتمد وحبسه، فكان أول خليفة يقهر ويحبس ويحجر عليه، وعندما توفي الموفق قام ابنه المعتضد بأمور الناس في التدبير وخلع جعفر من ولاية العهد سنة 278، واصطبح المعتمد في 19 رجب 279 وتغدي غداء مسموما فمات..ودخل إسماعيل بن حماد القاضي الى المعتضد وعليه السواد فسلم عليه بالخلافة [380].

وقد توفي الإمام الحسن العسكري في عهد المعتمد سنة 260 هـ، وحدثت (الغيبة) والحيرة، والخليفة المعتمد يبلغ من العمر حوالي ثلاثين سنة.

وتوفي المعتضد في 22 ربيع الثاني سنة 289 هـ فخلف ابنه علي المكتفي بالله، الذي بويع له بالخلافة وله من العمر 25 سنة، فكان شابا ضعيفا، فغلب عليه القاسم بن عبيد الله وفاتك مولاه، ثم غلب عليه بعد وفاة القاسم وزيره العباس بن الحسن وفاتك [381].

وعاش الخلفاء العباسيون بعد ذلك سلسلة من الصراعات الداخلية الدموية العنيفة على السلطة، فيما بينهم وبين الموالي والأتراك، فقد قتل المقتدر عام 320 هـ في الواقعة التي كانت بينه وبين مؤنس الخادم في بغداد، وبويع للقاهر بالله بعده، ثم خلع بعد اقل من عامين وسملت عيناه في 5/5/322 هـ وبويع للراضي بالله بعده، الذي حكم حوالي خمس سنين ومات حتف انفه في

10/3/329 هـ، ولكن عصره شهد سيطرة الموالي و(بجكم) التركي الذي ضرب الدنانير والدراهم ووضع صورته عليها وهو شاكي السلاح مع كتابة هذه الجملة "إنما العز فاعلم، للأمير المعظم، سيد الناس بجكم"[382].

وبويع بعده للخليفة المتقي بالله في 1/3/329 هـ، وظل في الخلافة حوالي أربع سنين، ثم خلع وسملت عيناه في 3/4/333 هـ، وذلك بسبب استعانته بالحمدانيين وتفويض الملك إليهم، مما اغضب الأتراك وزعيمهم توزون الذين سيطروا على بغداد سنة 332 فتآمروا على المتقي وخلعوه وأرسلوا الى عبد الله بن علي المستكفي وبايعوه بالخلافة في 3/2/333 هـ، ولكنه خلع بعد عام وسملت عيناه أيضا، وذلك على يدي احمد بن بويه الديلمي، الذي اتهمه بمكاتبة بني حمدان واطلاعهم على أسراره، وولى المطيع مكانه في 23/شعبان/334 هجرية.

القسم الثاني: وضع المعارضة

كما شاهدنا في القسم الأول، كان من ابرز خصائص العصر العباسي الثاني: التفسخ والانحلال، وقد نشأ من ضعف الخلافة وعدم امتلاكها زمام الأمور.. فصار أي واحد من أمراء الأطراف في الدولة الإسلامية الواسعة غير مقيد بالارتباط الوثيق بالعاصمة، ان شاء كان مواليا، وان شاء اصبح مستقلا وناجز الآخرين، فكانت الحروب تدور في الأطراف بين الأمراء والولاة.

ومن أوضح تلك الموارد، الأندلس، التي استقلت تلك الفترة بالخلافة تحت حكم عبد الرحمن الناصر الأموي، وكان الشمال الأفريقي مستقلا الى حد كبير تحت إمرة آل الأغلب، وكانت بلاد فارس والعراق مسرحا خصبا لجيوش يعقوب بن الليث الصفار وحروبه من سنة 253 الى ان توفي سنة 265، حيث خلفه أخوه عمرو بن الليث، وفي عام 261 استقل الى حد كبير نصر بن احمد الساماني ببلاد ما وراء النهر حتى توفي عام 270، ولم تكن الأطراف القريبة من العاصمة (سر من رأى) بأحسن حالا من الأطراف البعيدة، فقد كانت أيضا مسرحا لمصالح العمال والقواد من ناحية، ومسرحا لنشاط الخوارج والزنج ثم القرامطة من ناحية أخرى.

وكان الخليفة المعتمد الذي كان مولعا بالطرب والملاهي وشرب الخمور، بالخصوص، ضعيفا الى درجة كبيرة بحيث لم تبق معه من الخلافة إلا صورتها بلا واقع.. لا حل له ولا عقد.

وشهد هذا العصر سلسلة من ثورات الشيعة والعلويين بمختلف فئاتهم وأحزابهم، رغم ان بعض الخلفاء العباسيين بدأ يميل الى التشيع أو يتعاطف مع العلويين بصورة كبيرة، فقد كان النظام يتفسخ ويتفتت، وربما حدث الصراع داخل البيت العباسي نفسه.

الثورات العلوية عشية (الغيبة)

يقول المسعودي في (مروج الذهب): "في عام 250 هـ ظهر ببلاد طبرستان الحسن بن زيد العلوي، فغلب عليها وعلى جرجان بعد حروب كثيرة وقتال شرير.. وظلت في يده الى ان توفي سنة 270 فخلفه أخوه محمد بن زيد، الى ان حاربه رافع بن هرثمة، ودخل محمد بن زيد الديلم في سنة 277 فصارت في يده وبايعه بعد ذلك رافع بن هرثمة وصار في جملته وانقاد الى دعوته والقول بطاعته..وكان الحسن ومحمد يدعوان الى الرضا من آل محمد، وكذلك من طرأ بعدهما ببلاد طبرستان، وهو الحسن بن علي الحسني، المعروف بالأطروش"[383].

وفي نفس الوقت (سنة 250) ظهر بالري محمد بن جعفر ودعا للحسن بن زيد صاحب طبرستان. كما ظهر بقزوين الكركي، وهو ثائر علوي آخر، ثم التحق بالحسن بن زيد. وظهر بعده بالري علوي آخر هو: احمد بن عيسى، ودعا الى الرضا من آل محمد، وسيطر على الري. كما ظهر بعد ذلك بعام الحسين بن محمد العلوي بالكوفة، وأجلى عنها عامل الخليفة. وثار بعده علوي آخر هو: محمد بن جعفر. وفي عام 251 ثار علي بن عبد الله الطالبي المسمى بالمرعشي في مدينة آمل. كما ثار الحسين بن احمد الأرقط بقزوين، وظل مستوليا عليها حتى عام 252، كما استولى على الري أيضا [384].

وقد تم كل ذلك في ظل تدهور الأمور أيام الخليفة المستعين الذي اختلف مع أهل بيته، وانحدر الى بغداد، فاضطرب عليه الموالي وحاربوه واجبروه على خلع نفسه، وتمت البيعة للمعتز.

وفي عام 252 هـ، في ظل خلافة المعتز، الشاب الذي لم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، ثار العلوي: إسماعيل بن يوسف، في المدينة. وخلفه بعد وفاته أخوه محمد بن يوسف، ثم سار الى اليمامة والبحرين واستولى عليها، وخلف بها عقبه المعروف ببني الأخضر [385].

وفي خلافة المهتدي سنة 255 ظهر صاحب الزنج في البصرة.

وفي عام 256 هـ خرج في مصر، العلوي إبراهيم بن محمد، المعروف بابن الصوفي. كما ثار علي بن زيد في الكوفة، وقاتل بعكبرا، حتى قتل سنة 257 هـ.

وفي سنة 257 ظهر القرامطة في البحرين وامتدوا الى البصرة والعراق والجزيرة.

وقد تفجرت في الري ثورة شيعية بقيادة احمد بن الحسن المادراني الذي سيطر عليها في عهد المعتمد، في عام 275، واظهر فيها التشيع وأقام حكومة شيعية [386].

الثورات الإسماعيلية في اليمن وشمال أفريقيا

وكان (الحسين بن حوشب) قبل ذلك، وبعد سنوات قليلة من وفاة الإمام العسكري، وذلك في سنة 266 هـ قد استطاع ان يؤسس في اليمن، أول حركة إسماعيلية ناجحة، ويجمع حوله عددا كبيرا من قبائل اليمن، ويظهر بينهم الدعوة لـ (المهدي الإسماعيلي) الذي كان يعيش مستترا في مدينة سلمية في سوريا، ويؤسس أول دولة إسماعيلية في التاريخ. ثم أرسل ابن حوشب: الداعي (أبا عبد الله الشيعي) الذي كان قد انسحب من الفرقة القائلة بوجود (محمد بن الحسن العسكري) والتحق بالإسماعيلية، وكان يعمل محتسبا في بغداد، أرسله الى شمال أفريقيا للدعوة الى الإمام الإسماعيلي المستتر (عبيد الله المهدي). واستطاع أبو عبد الله في ظل ضعف الدولة العباسية، ان يكسب تأييد قبيلة كتامة، ويسيطر على المغرب ويكتسح نفوذ بني الأغلب، ويقضي على دولتهم في القيروان في تونس عاصمة أفريقية، ويؤسس الدولة الفاطمية، التي امتدت بعد ذلك الى مصر وسوريا والحجاز، وذلك في سنة 296 في عهد الخليفة العباسي المقتدر، الذي بويع وله من العمر 13 عاما، وكان الإمام المهدي الإسماعيلي يقود نشاطاته المعارضة للدولة العباسية ويعمل على إسقاطها، وبعد نجاحه في تفجير الثورة في اليمن على يدي الداعي بن حوشب، استطاع ان يفجر الثورة في واسط في العراق، على يدي أحد أتباع المذهب الإسماعيلي:(حمدان بن قرمط) الذي اكتسح جنوب العراق والجزيرة العربية وامتد الى سوريا.

تعاطف الخلفاء العباسيين مع العلويين

ونتيجة لذلك، فقد كانت سياسة المعتضد لينة مع العلويين كسياسة من سبقه من الخلفاء العباسيين، بالرغم من خروج الداعي في طبرستان واستقلاله بالسلطة هناك. يقول المسعودي: ان الداعي العلوي بعث بمال الى عاصمة الخلافة لكي يوزع على آل أبي طالب فيها، فعلم الخليفة المعتضد بذلك، فلم يستطع، أو لم يشأ ان يعارض ذلك، بل أرسل الى الرجل المكلف بالتوزيع وأحضره، وأنكر عليه إخفاء ذلك، وأمره بإظهاره، وقرّب إليه آل أبي طالب، وادعى الخليفة المعتضد انه كان قد شاهد الإمام علي في الرؤيا قبل ان يصل الى الخلافة وقال له: ان هذا الأمر سيصل إليك فلا تتعرض لولدي ولا تؤذهم، فقال: السمع والطاعة [387].

ويروي المجلسي عن محمد بن جرير الطبري: ان المعتضد، الذي ولي الخلافة بعد المعتمد، عزم على لعن معاوية بن أبي سفيان على المنابر، وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس [388].

واخفق المعتضد في مسعاه لمقاومة الحركة القرمطية، إذ أرسل جيشا لقمعها فهزم واسر قائده، وكان القرامطة يزحفون على البصرة تارة وعلى بغداد تارة، وعلى الحجاز تارة أخرى. ونودي بزعيم لهم هو (صاحب الناقة أبو عبد الله محمد) خليفةً وتسمى بأمير المؤمنين، ثم هجموا على الشام وظهروا فيها سنة 289 هـ، وظل خطرهم جاثما على المنطقة حتى نهبوا الكعبة وسرقوا الحجر الأسود وقتلوا آلافا من الحجاج سنة 317، ثم نهبوا البصرة واحتلوا الكوفة، واضطر الخليفة المعتضد ان يعقد معهم الهدنة ويؤدي لهم (مائة وعشرين ألف دينار) كل عام.

وفي عهد الخليفة الطفل، المقتدر بالله، أصيبت الدولة العباسية بالضعف الشديد داخليا وخارجيا، واحتل الروم ساحل الشام ومدينة اللاذقية سنة 298، وظهر محسن بن جعفر بن علي الهادي في دمشق سنة 300 هـ، ولكنه هزم وقتل بعد ذلك.

ومنذ ذلك الحين شهد العصر العباسي سيطرة البويهيين (الشيعة) على مقاليد السلطة في عاصمة الخلافة العباسية بغداد، حيث كانوا ينصبون الخلفاء ويعزلونهم [389].

إذا، فان الظروف المحيطة بـ (الغيبة) من قبل ومن بعد، لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية، بحيث يخفي الإمام الحسن العسكري مولد ابنه ويكتمه بالمرة، ولم يكن من العسير على (محمد بن الحسن العسكري) لو كان موجوداً فعلا، ان يظهر هنا وهناك. وحتى لو كان قد أعلن عن نفسه منذ البداية انه (المهدي المنتظر) لم يكن يصعب عليه اللجوء الى أطراف الدولة العباسية ويختبئ بالجبال والغابات، وان يتحدى السلطات العباسية الضعيفة جدا ويقيم دولته المعهودة، ويؤدي مسئولياته في إمامة الشيعة والمسلمين. ومن المعروف ان الحكام البويهيين (الشيعة المؤمنين به) طالبوا الشيخ المفيد ان يخرج ويحكم بدل الخليفة العباسي، كما خرج (المهدي الفاطمي) وحكم في شمال أفريقيا، بعد ان كان مستترا، فلم يحر المفيد جوابا، بعد تهافت حكاية التقية والخوف على نفسه من القتل.

المبحث الثالث: ماذا في علامات الظهور؟

إضافة الى عدم وجود مبرر حقيقي للغيبة، فان القائلين بها يتحدثون عن محاولات السلطة العباسية للتفتيش عن (الإمام المهدي) والقبض عليه، ومع ذلك فانهم يتحدثون عن اختباء (المهدي) في بيت أبيه في عاصمة الخلافة (سامراء) ولمدة طويلة، وهو ما يناقض فلسفة الغيبة المفترضة:

(الخوف والتقية)، حيث كان ينبغي لو صح وجوده، ان ينأى عن قبضة السلطة بالاختباء في نواحي البلاد البعيدة.

وبما ان الغيبة مناقضة لفلسفة الإمامة، خاصة بتلك الصورة الطويلة، فقد كان القول بها في البداية يتأرجح بين ستة أيام أو ستة شهور أو ست سنين، ثم تطور الى ثلاثين عاما أو أربعين عاما أو مائة وعشرين عاما، حسبما تقول روايات كثيرة ينقلها الطوسي[390].

ولم تكن مدة الغيبة تتصور اكثر من عمر الإنسان الاعتيادي، ولذا فقد رفض الشيخ الصدوق قول (الواقفية) بغيبة الإمام موسى الكاظم، لإنه كان قد تجاوز العمر الطبيعي في القرن الرابع الهجري، أي اصبح له من العمر حوالي مائتي عام.

وعلى أي حال، فان الروايات التي تتحدث عن علامات الظهور، تشكل دليلا إضافيا على عدم صحة نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) وذلك لأنها تتحدث عن علامات ظهور مضى عليها الزمان، كالظهور بعد سقوط الدولة الأموية، والانتقام من الأمويين. أو الظهور في العهد العباسي، أو نهايته عند اختلاف ولد بني العباس فيما بينهم، أو في أعقاب قتل (ذي النفس الزكية) كما تقول روايات أخرى يذكرها الطوسي والنعماني والكليني.

ويشير بعض الروايات الى ان (المهدي) سيفتح القسطنطينية التي استعصت على المسلمين قرونا طويلة، وانه سيفتح الديلم والسند والهند وكابل والخزر. وكل هذه العلامات أو المهمات قد حدثت ولم يظهر المهدي الموعود، مما يدل على عدم صحة الروايات أو ارتباطها بأشخاص آخرين.

ويتحدث بعض الروايات عن علامات تعجيزية لا تحدث إلا يوم القيامة أو بعد زوال الدنيا، كركود الشمس وسط السماء وطلوعها من المغرب، وامتداد اليوم الى 240 ساعة، وخروج أموات من قبورهم.

أو يتحدث عن معاجز تقنية كالحديث مع القائم ورؤيته عن بعد، بما يشبه جهاز (البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية) وقد حدث هذا الجهاز مؤخرا، ولكن ليس على يدي القائم، مما يحول دون اعتباره معجزة من معاجز (المهدي). أو حدوث بعض العلامات الغريبة التي تتنافى مع سنة الله في الحياة كولادة الذكور دون الإناث بالآلاف للشخص الواحد، كما يقول المفيد.

ومن الجدير بالذكر ان جميع الروايات الواردة في هذا الشأن هي مرسلة أو مروية عن مجاهيل وغلاة ووضاعين، وهي لا تذكر هوية القائم المهدي بالتحديد، وإنما تشير إليه بصورة عامة، مما يحتمل وضعها أو اختلاقها من قبل الحركات المهدوية السابقة في القرون الهجرية الأولى، وبالتالي فإنها تشكل دليلا على تطور النظرية المهدوية، وتطبيق أصحاب نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) تلك الأحاديث عليه.

المبحث الرابع: دور الغلاة الباطنيين في صنع الفرضية (المهدوية)

بعد تهافت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية التي قدمها أصحاب نظرية (وجود المهدي محمد بن الحسن العسكري) واتضاح ان ذلك القول لم يكن إلا "فرضية اجتهادية ظنية سرية" افترضها جماعة من الناس، يأتي السؤال المحير الكبير: من كان وراء ذلك القول الغريب الافتراضي؟.. وكيف استطاع أولئك الناس إحداثه؟ وما هي مصلحتهم من وراء ذلك؟ وما هي أجواؤهم الثقافية

والعقلية؟ ولماذا اختاروا القول بوجود ولد للإمام العسكري، بالخصوص، من بين الخيارات العديدة التي كانت تواجه الشيعة الإمامية بعد الحيرة؟ وكيف نجحوا في تسويق نظريتهم؟

لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة ومعرفة حلولها بدقة، إلا بالرجوع الى الوراء، وقراءة التاريخ الشيعي العام خلال القرون الثلاثة الأولى، والإطلاع على جذور الحركات المهدوية السابقة وعلاقتها بالفرق الباطنية الغالية التي كانت تحاول إلصاق نفسها بأهل البيت (عليهم السلام).

العلاقة بين الغلو والمهدوية في التجارب السابقة

كنا قد استعرضنا في الفصل الثاني من هذا الجزء، قصة نشوء حوالي عشرين حركة مهدوية، وكان معظمها وليد الحركات المغالية، وقد رأينا ان أول نظرية مهدوية في التاريخ الشيعي كانت تدور حول الإمام أمير المؤمنين (ع) وقد اختلقها الغلاة (السبئية) الذين كانوا يغالون في شخصية الإمام علي ويرفعونه الى درجة الربوبية [391].

أما النظرية الثانية فقد كانت حول محمد بن الحنفية، وقد اختلقها الكيسانية المتأثرين بالسبئية الغلاة، وخاصة (الكربية) منهم. وكان رجل من الكيسانية الغلاة اسمه (حمزة بن عمارة البربري) قد طور نظرية مهدوية ابن الحنفية، فقال بألوهيته وبنبوة ابن كرب، وجعل من نفسه إماما مرتبطا بالسماء [392].

وقد تناسلت تلك الحركة المغالية، بعد ذلك، الى عدة فرق، وقالت فرقة منهم تعرف بـ (البيانية) بزعامة (بيان النهدي) قالت: بمهدوية أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وغلت فيه، وادعى (بيان) النبوة عن أبي هاشم [393].

كما قال قسم آخر من الكيسانية الغلاة يعرف بـ (الجناحية) بمهدوية الثائر الطالبي عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار [394].

وقد انتقلت عدوى الغلو من الكيسانية الى بعض الزيدية الذين قالوا بمهدوية (ذي النفس الزكية: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن) حيث رفض قسم منهم الاعتراف بوفاته وقالوا بغيبته، وحدث فيهم ما حدث في الحركة الكيسانية، عندما قام رجل يدعى (المغيرة بن سعيد) بتطوير النظرية المهدوية وادعى الإمامة لنفسه في ظل (غيبة) ذي النفس الزكية، ثم ترقى به الأمر الى ان ادعى انه رسول نبي، وان جبرائيل يأتيه بالوحي من عند الله، كما يقول النوبختي والاشعري [395].

وتسربت روح الغلو بعد ذلك من (المغيرية) الى (الخطابية) أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع، الذين كانوا يغالون في الإمام الصادق، ويؤلهونه، وقد قالوا بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق ورفضوا الاعتراف بوفاته في حياة أبيه، وقالوا بمهدويته وغيبته [396].

وبالقرب من أجواء الغلو اللامنطقية تلك، قال فريق آخر من الشيعة الامامية الفطحية، بمهدوية (محمد بن عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق) وكان هذا اغرب قول بالمهدوية في ذلك الزمان، حيث نسب ذلك الفريق (المهدوية) الى شخص موهوم ليس له وجود، نتيجة المرور في أزمة نظرية بعد وفاة (الإمام عبد الله الافطح) دون عقب يخلفه في الإمامة، وذلك بسبب إيمانهم بضرورة

استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب الى يوم القيامة، وعدم جواز الجمع بين أخوين في الإمامة [397].

وقد كان القول بوجود (محمد بن عبد الله الأفطح) في البداية، مجرد فرضية فلسفية، ولكنهم قاموا بعد ذلك بحياكة مجموعة من القصص الأسطورية حول اللقاء به ومشاهدته هنا وهناك، واختلقوا بعض المعاجز للاستدلال الغيبي على وجوده.

والى جانب هؤلاء وأولئك.. كان فريق آخر من الشيعة الامامية المتأثرين بالغلاة وهم (الواقفية) يقولون بمهدوية الإمام موسى الكاظم (ع) وغيبته واستمرار حياته الى أمد غير منظور. وكان بعضهم يزعم ان الكاظم مات ثم قام بعد موته، واختفى في موضع من المواضع السرية [398].

وكما حدث في الحركتين الشيعيتين الكيسانية والزيدية، من استغلال بعض أقطابهما لفكرة المهدوية، وادعاء الإمامة أو النبوة، قام واحد من (الواقفية) اسمه (محمد بن بشير الكوفي) بادعاء الخلافة و(النيابة الخاصة) عن الإمام الكاظم (الغائب)، والالتقاء به في (غيبته). وذلك من اجل الحصول على منافع مالية وسياسية ضخمة، ثم نقل الخلافة الى ولده (سميع) والى من أوصى إليه سميع من بعده. وقال: "انه الإمام المفترض الطاعة على الأمة الى وقت ظهور موسى، فما يلزم الناس من حقوقهم في أموالهم مما يتقربون به الى الله عليهم أداؤه إليه الى قيام القائم" [399].

ويقول النوبختي والاشعري: ان محمد بن بشير كان على قدر كبير من الغلو والقول بالتناسخ والتفويض والإباحة [400].

التفسير الباطني

الى جانب القول بالمهدوية والغلو في الأئمة، الذي طبع قسما من المنتسبين للحركة الشيعية العريضة، كان يوجد أيضا القول بالتفسير الباطني. وفي الحقيقة ان كثيرا من المقولات الباطلة لم تكن تستقيم إلا بهذا التفسير الباطني المقلوب للأحداث والأقوال، ورفض الاعتراف بالحقائق التاريخية الظاهرية، أو اختلاق حوادث وأشخاص لا وجود لهم، كعدم الاعتراف بوفاة الإمام أمير المؤمنين، أو وفاة محمد بن الحنفية، أو وفاة ابنه أبي هاشم، أو وفاة ذي النفس الزكية، أو وفاة الإمام الصادق، أو وفاة ابنه إسماعيل، أو وفاة الإمام الكاظم، واختلاق ولد لعبد الله الأفطح الذي مات دون خلف ظاهر، والقول بوجود ولد له في السر أخفاه للتقية.

وقد كان (الخطابية) أتباع (محمد بن أبي زينب الأجدع) ينسبون الى الإمام الصادق معاني الغلو الفاحشة ويقولون انه الله، وقد حج جماعة منهم الى بيت الله الحرام ولبوا هكذا: (لبيك يا جعفر لبيك) فارتعش الإمام الصادق من قولهم وخرّ ساجدا الى الأرض، واستنكر قولهم اشد استنكار، ثم لعن أبا الخطاب، فذهب أصحابه إليه واخبروه بلعن الإمام الصادق له، فأجابهم بأن الإمام لا يلعنه شخصيا، وإنما يلعن رجلا آخر يحمل نفس الاسم في البصرة، وقد كان هو يعيش في الكوفة. فعاد أصحابه الى الإمام الصادق في المدينة واخبروه بمقالة أبي الخطاب الكوفي، فحدده الإمام بالاسم واللقب والمكان وجميع المواصفات الخاصة، وكرر لعنه والبراءة من قوله. وعندما اخبره أصحابه بذلك لم يتراجع وظل مصرا على دعواه بالانتماء الى الشيعة والى الإمام الصادق، ونسبة أقواله الى الإمام سرا، وقال: ان الإمام لم يلعنه بهذه الصورة الدقيقة العلنية إلا لكي يحافظ على بقية الشيعة من آثار قول الألوهية، تماما كما فعل الخضر الذي خرق السفينة لينقذها من الغصب والمصادرة،

وقرأ قوله تعالى: "أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر، فأردت ان أعيبها، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا" الكهف 79 [401].

وكان الباطنيون ينسبون كثيرا من الأقوال والآراء الى أئمة أهل البيت، سراً وخلافا لما كان يعلن به أهل البيت ويقولوه أمام الملأ من الناس، وبشكل يتعارض مع مواقفهم الحقيقية، ولما كان الأئمة ينفون تلك الأقوال الغريبة ويستهجنونها أو يرفضونها، كان الباطنيون يتشبثون بأقوالهم ويفسرون نفي الأئمة لادعاءاتهم بالتقية وبخوف الأئمة من إعلان الحق والتحدث بما لا يحتمله الناس!.

وبغض النظر عن مناقشة دعوى (التقية) ونسبتها الى أهل البيت، بهذه الصورة المناقضة لأمانة الكلمة والمحافظة على الرسالة، فان الباطنيين استطاعوا لعب أدوار كبيرة في التاريخ الشيعي وتحريف الناس عن خط أهل البيت، في كل زمان، حتى جاء عهد الإمام الحسن العسكري، الذي توفي عن دون ولد ظاهر، وأوصى بأمواله الى أمه (حديث) ولم يتحدث عن وجود ولد له في حياته. وقد قبل جميع المسلمين هذه الحقيقة كما قبلها معظم الشيعة الامامية وذهبوا الى القول بإمامة جعفر بن علي الهادي، أو القول بانقطاع الإمامة، أو القول بالشورى.. ولكن فريقا من الغلاة والباطنيين رفض التسليم بهذه الحقيقة الظاهرية، وأصر على اختلاق قصة سرية ووجود ولد مكتوم ومخفي لم يعلن عنه الإمام العسكري خوفا عليه من القتل، وتقية. وارتد قسم منهم عن القول بإمامة الحسن العسكري، وراح يقول بمهدوية محمد بن علي الهادي الذي كان قد توفي في حياة أبيه، ويرفض الاعتراف بهذه الحقيقة، ويصر على اختفائه واستمرار حياته الى يوم الظهور، تماما كما فعل قسم من الإسماعيلية الذين رفضوا التسليم بوفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، وفسروا عملية الدفن التي قام بها الإمام الصادق بأنها مسرحية من قبل الإمام!

وقد رفض مشايخ الطائفة الامامية الاثني عشرية كالشيخ المفيد والمرتضى والطوسي منهج الفرق الشيعية الأخرى الباطنية، التي ترفض الاعتراف بوفاة الإمام علي، أو ابنه محمد بن الحنفية أو ابنه أبي هاشم، أو وفاة الإمام الصادق أو ابنه إسماعيل، أو وفاة الإمام موسى الكاظم، أو وفاة الإمام العسكري أو أخيه محمد، وذلك لمخالفة منطقها الباطني للظاهر، الذي يشكل حجة لله على الناس. ولكن جميع القائلين بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ينتهجون بدورهم المنطق الباطني حيث يعترفون بعدم إعلان الإمام العسكري لولادة (ابنه) ووصيته لوالدته عند وفاته، ويفسرون ذلك بالخوف والتقية. وبغض النظر عن مناقشة هذه الدعوى والتأكد من حقيقة الظروف المحيطة بوفاة الإمام العسكري، فان القول بوجود ولد له في السر، هو إذن قول باطني سري مخالف للظاهر.

وقد رأينا أيضا: ان معظم الروايات التي تتحدث عن ولادته ومشاهدته في حياة أبيه تتضمن معاني الغلو الفاحشة والعلم بالغيب وما الى ذلك، من مقولات الغلاة المتطرفين، ويجدر بنا ان نتوقف قليلا عند الحركة المغالية (النميرية) التي كانت قد نشأت حول الإمام علي بن محمد الهادي، على يدي محمد بن نصير النميري، الذي كان من أقطاب الشيعة في البصرة. وكان هذا قد رفع الإمام الهادي الى درجة الألوهية، وادعى لنفسه مرتبة النبوة والرسالة من قبل الإمام، وكان يقول بالتناسخ [402].

وقد التف هذا الغالي (النميري) بعد وفاة الإمام الهادي، حول ابنه الامام الحسن العسكري، وكان بعد وفاته من ابرز القائلين بوجود (ولد) له في السر، هو: (محمد بن الحسن العسكري) وقد ادعى البابية و(النيابة الخاصة) عنه، ثم ادعى النبوة وأورثها الى عدد من أصحابه.

والى جانب النميرية كان يوجد في تلك الأيام تيار آخر من الغلو والغلاة في صفوف الشيعة الامامية، هم: (المخمسة) الذين يعتقدون، كما يقول سعد بن عبد الله الاشعري القمي: "ان الله عز وجل هو محمد، وانه ظهر في خمس صور مختلفة.. ظهر في صورة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وان أربعة من هذه الصور الخمسة تلتبس لا حقيقة لها، والمعنى شخص محمد وصورته لأنه أول شخص ظهر وأول ناطق نطق، لم يزل بين خلقه موجودا بذاته يتكون في أي صورة شاء، يظهر نفسه لخلقه في صور شتى من صور الذكران والإناث والشيوخ والشباب والكهول والأطفال، يظهر مرة والدا ومرة ولدا وما هو بوالد ولا بمولود، ويظهر في الزوج والزوجة، وإنما اظهر نفسه بالإنسانية والبشرانية لكي يكون لخلقه به انس ولا يستوحشوا ربهم.

"وان محمدا كان آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى لم يزل ظاهرا في العرب والعجم.. وانه كان يظهر نفسه لخلقه في كل الأدوار والدهور، وانه تراءى لهم بالنورانية، فدعاهم الى الإقرار بوحدانيته فأنكروه، فتراءى لهم من باب النبوة فأنكروه، فتراءى لهم من باب الإمامة فقبلوه، فظاهر الله عز وجل بالإمامة وباطنه الله الذي معناه محمد يدركه من كان من صفوته بالنورانية، ومن لم يكن من صفوته بدرجة بالبشرانية اللحمانية الدموية، وهو الامام... وان كل من كان من الأوائل مثل أبي الخطاب وبيان وصائد والمغيرة وحمزة وبزيع والسري ومحمد بن بشير، هم أنبياء أبواب بتغيير الجسم وتبديل الاسم، وان المعنى واحد، وهو سلمان وهو الباب الرسول يظهر مع محمد في كل صورة ظهر، وهو رسول محمد متصل به، ومحمد الرب" [403].

ويقول الاشعري القمي: "انهم (لعنهم الله) اظهروا دعوة التشيع واستبطنوا المجوسية، فزعموا ان سلمان (رحمه الله) هو الرب، وان محمدا داعٍ إليه، وان سلمان لم يزل يظهر نفسه لأهل كل دين. وذهبوا في جميع الأشياء مذهب المجوس". وقد كان شيعة الكرخ في تلك الأيام من (المخمسة) وانه لا أحد يشك في ذلك. كما يقول الشيخ الطوسي [404].

وكان شيخ الشيعة بالكرخ يوم ذاك: (احمد بن هلال العبرتائي) وهو من اعظم الغلاة – وقد اخرج الحسين بن روح النوبختي (النائب الثالث) توقيعا بلعنه بشدة والتبرؤ ممن لا يلعنه – وقد كان قطبا رئيسيا في عملية اختلاق نظرية (وجود ولد مخفي) للامام الحسن العسكري، ومن اقرب المساعدين لعثمان بن سعيد العمري (النائب الأول) وقد أيده في دعوى (الوكالة عن المهدي) ثم اختلف مع ابنه محمد (النائب الثاني) وادعى النيابة لنفسه.

والى جانب أولئك الغلاة النميرية والمخمسة، كان يوجد في صفوف الشيعة تلك الأيام صنف آخر من الغلاة هم (المفوضة) الذين كانوا يعتقدون: "ان الله أقام شخصا واحدا كاملا لا زيادة فيه ولا نقصان، ففوض إليه التدبير والخلق، فهو محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وسائر الأئمة، ومعناهم واحد، والعدد يلبس، وان هذا (الواحد الكامل) – أي محمد – هو الذي خلق السماوات والأرضين والجبال والإنس والجن والعالم بما فيه [405].

وقد اضطر هؤلاء (المفوضة) بعد وفاة الامام الحسن العسكري الى افتراض (وجود ولد) له في السر، لكي تستمر نظرية (الواحد الكامل) الذي يدبر الكون ويخلق ويرزق.. ولكن عامة الشيعة لم يكونوا يؤمنون بأفكارهم الغالية، وقد حدث بين الفريقين نوع من التنازع والاختلاف، وقاموا بالاحتكام الى محمد بن عثمان العمري، باعتباره (نائبا عن صاحب الزمان) وطلبوا منه ان يحسم النزاع، فأخرج لهم (توقيعا) يتضمن رفض نظرية (التفويض الكامل)، ويؤكد تدخل الأئمة في السؤال من الله

ان يخلق فيخلق، أو يرزق فيرزق [406] . ولم يخل جواب العمري لهم، في الواقع، من درجة مخففة من القول بالتفويض، وهو ما يدل على ارتباطه وارتباط القول بوجود (ابن الحسن) بالغلاة.

وهذا ما يؤكده الحسين بن روح النوبختي في حديثه عن اختلاف الشيعة في ذلك الزمان حول مسألة التفويض، وذهابه الى أبي طاهر ابن بلال (أحد أقطاب النظرية المهدوية) ومناقشته في الموضوع، وإخراجه حديثا عن أبي عبد الله (ع) يذكر فيه: "ان الله إذا أراد أمرا عرضه على رسول الله، ثم أمير المؤمنين، ثم الأئمة واحدا بعد واحد.. الى ان ينتهي الى صاحب الزمان، ثم يخرج الى الدنيا. وإذا أراد الملائكة ان يرفعوا الى الله عز وجل عملا عرض على صاحب الزمان ثم يخرج على واحد واحد من الأئمة الى ان يعرض على رسول الله ثم يعرض على الله عز وجل، فما نزل من الله فعلى أيديهم، وما عرج الى الله فعلى أيديهم، وما استغنوا عن الله عز وجل طرفة عين" [407] . وهو ما يوحي بمشاركة الأئمة مع الله في إدارة الكون، وهذا نوع من (التفويض) غير الكامل.

وكان محمد بن الحسن الصفار القمي، الذي كان معاصرا لفترة الحيرة، وكان أحد أقطاب (النظرية المهدوية الاثني عشرية)، يعتقد بنوع من التفويض للأئمة في التشريع وإدارة الحياة، وهو يقول: "وجدت في كتاب قديم في نوادر محمد بن سنان، قال قال أبو عبد الله: "لا والله ما فوّض الله الى أحد من خلقه، إلا الى رسول الله والأئمة، فقال:(انا أنزلنا الكتاب لتحكم بين الناس بما أراك الله) وهي جارية في الأوصياء" [408] .

ومن الواضح ان هذه النظرية تحتوي على درجة من الغلو، وان لم تصل الى درجة القول بالتفويض في الخلق والرزق وإدارة الكون. وقد كان الصفار يتطرف في الغلو في الأئمة، يشهد على ذلك كتابه (بصائر الدرجات) المليء بالأفكار المرفوضة من الشيعة اليوم.

وكان بعض أهل نيسابور من الشيعة على درجة كبيرة من الغلو والارتفاع والتفويض، كما يقول الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان. وعموما فقد كان الغلو بمختلف مدارسه ومذاهبه ينتشر بين الشيعة في منتصف القرن الثالث الهجري، كما يقول السيد هبة الدين الشهرستاني في مقدمته لكتاب الشيخ المفيد: (أوائل المقالات).

وقد لعب جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وآدم البلخي، واحمد الرازي، والحسين بن حمدان الخصيبي، دورا كبيرا في نشر نظرية (وجود الامام المهدي) ونسج الروايات الأسطورية حول مولده واللقاء به، وكان هؤلاء من أعاظم الغلاة الذين يجمع علماء الحديث الشيعة على رفض أحاديثهم.

المبحث الخامس: دور الإعلام في تكريس الفرضية المهدوية

السؤال الذي يفرض نفسه الآن.. بعد وضوح تأليف نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) من قبل الغلاة والمتكلمين وأدعياء النيابة المستفيدين، وتبين عدم وجود رصيد لها من الواقع والحقيقة، وأنها لم تكن إلا فرضية وهمية اخترعت في عصر (الحيرة) التي أعقبت وفاة الامام العسكري دون ولد يرثه في الإمامة.. السؤال هو: كيف إذاً شقت هذه النظرية أو الفرضية طريقها الى عقول وقلوب ملايين المسلمين من الشيعة الامامية الاثني عشرية، وغيرهم عبر التاريخ؟ وكيف أصبحت عقيدة راسخة وقوية؟

في الإجابة على هذا السؤال لا بد ان نقول: أولا: إن الشيعة الأوائل في عصر الأئمة من أهل البيت (ع) لم يعرفوا هذه النظرية بتاتاً، كما لم يعرفها الشيعة بعد وفاة الامام الحسن العسكري

مباشرة، وقد احتار الامامية في أمرهم عندما لم يجدوا له خلفا ظاهرا، وكان المهدي مجهولاً لديهم بالمرة، وغامضا غير محدد في شخص معين، وقد قالت فرقة واحدة من أربعة عشر فرقة بنظرية وجود ولد للامام العسكري، مما يعني ان الشيعة لم يجمعوا على هذه النظرية في فترة (الغيبة الصغرى) وربما مال إليها بعض الشيعة الامامية.

ثم.. ان عامة الشيعة تراجعوا عن هذا القول بعد حوالي خمسين عاما، وقد سجل الكليني في (الكافي) والخصيبي في (الهداية الكبرى) ظاهرة التراجع عن القول بوجود الولد عند قوم من أهل المدينة من الطالبيين [409].

وقال تلميذ الكليني: محمد بن أبي زينب النعماني (توفي سنة 340 هـ): "انا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة الى التشيع ممن يقول بالإمامة.. قد تفرقت كلمتها وتشعبت مذاهبها.. وشكوا جميعا إلا القليل في إمام زمانهم وولي أمرهم وحجة ربهم... فلم يزل الشك والارتياب قادحين في قلوبهم... حتى أداهم ذلك الى التيه والحيرة والعمى والضلالة، ولم يبقَ منهم إلا القليل النزر". وقال في موضع آخر من كتابه: "أي حيرة اعظم من هذه الحيرة التي أخرجت من هذا الأمر الخلق الكثير والجم الغفير؟.. ولم يبقَ ممن كان فيه إلا النزر اليسير، وذلك لشك الناس" [410].

وروى النعماني مجموعة من الروايات التي تتحدث عن وقوع الحيرة بعد الغيبة، ووصف حالة الحيرة التي عمت الشيعة في ذلك الوقت، فقال: "ان الجمهور منهم يقول في (الخلف) أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ والى متى يغيب؟ وكم يعيش؟ هذا وله الآن نيّف وثمانون سنة؟ فمنهم من يذهب الى انه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد". وقال: "شذّ الأكثر ممن كان متقدما وطار يمينا وشمالا.. وتفرق الناس عنه (الخلف) ويأسهم منه واستهزائهم بالمعتقد لإمامته ونسبتهم إياهم الى العجز. ووصف القائلين بوجود (الامام الثاني عشر) بـ الشرذمة المنفردة عن هذا الخلق الكثير المدعين للتشيع الذين تفرقت بهم الأهواء.. واستوحشوا من التصديق بوجود الامام مع فقدان شخصه وطول غيبته" [411].

كما أشار الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق (توفي سنة 381 هـ) في مقدمة كتابه: (إكمال الدين وإتمام النعمة) الى حالة الحيرة التي عصفت بالشيعة، وقال: "وجدت اكثر المختلفين اليّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة وعدلوا عن طريق التسليم الى الآراء والمقاييس.. وورد إلينا شيخ من بخارى من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلد قم، فبينا هو يحدثني ذات يوم إذ ذكر لي عن رجل قد لقيه ببخارى من كبار الفلاسفة والمنطقيين كلاما في القائم قد حيره وشككه في أمره". "وقد كلمني رجل بمدينة السلام (بغداد) فقال لي: إن الغيبة قد طالت، والحيرة قد اشتدت، وقد رجع كثير عن القول بالإمامة لطول الأمد" [412].

وقد ذكر الكليني والنعماني والصدوق مجموعة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر واختلاف الشيعة وتشتتهم في ذلك العصر، واتهام بعضهم بعضا بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسّرهم كتكسر الزجاج أو الفخار، وقولهم بموت صاحب الأمر، وارتدادهم وعدم البقاء على أمره إلا يسيرا منهم [413].

وبغض النظر عن مناقشة هذه الروايات المختلقة أو المستوردة من الفرق الشيعية والحركات المهدوية القديمة، فان نقل الكليني والنعماني والخصيبي والصدوق وغيرهم لها، وتطبيقهم لها على الشيعة في القرن الرابع، يكشف عن تراجع عامة الشيعة، في ذلك الوقت، عن القول بوجود (محمد بن الحسن العسكري) بعد قول فئة منهم بذلك فترة من الزمن.

وإذا كانت النظرية قد أصبحت في وقت لاحق عند قسم من الشيعة الامامية وهم (الاثني عشرية) أشبه بالعقيدة الراسخة التي لا تقبل الجدل أو النقاش، فليس ذلك إلا بسبب عملية إعلامية كبرى قام بها أدعياء النيابة وأعوانهم، وامتدت آثارها الى اليوم.

كانت الحملة الإعلامية تتألف من عدة أمور، هي:

1 – **التلفيق الروائي**، واختلاق الأحاديث المختلفة حول (الاثني عشرية والمهدي). وقد مرّ عرضها ونقدها في الفصل الخاص بالأدلة النقلية حول إثبات المهدي.

2 – **الإرهاب الإعلامي**، وقد استخدم أصحاب النظرية، بالإضافة الى ذلك، قسما آخر من الروايات الهجومية التي تتهم من لا يؤمن بالمهدي المفترض: (محمد بن الحسن العسكري) بالكفر والردة والفسق والضلال، والتي تساوي بين إنكار (وجود) المهدي وإنكار الرسول الأعظم، وتكذيبه والجحد بنبوته [414].

واعتمدت الحملة الإعلامية على بعض الأحاديث القديمة التي تعتبر من يموت ولا يعرف إمام زمانه كأنه قد مات ميتة جاهلية، وفسرتها بمعرفة (صاحب الزمان وإمام العصر المهدي المنتظر) واعتبرت كل من لم يعرفه ومن لم يؤمن به بأنه سوف يموت ميتة جاهلية، وذلك بالرغم من عدم وجود طريق الى معرفته والالتفاف حوله ونصرته والانقياد إليه. حيث قال محمد بن عثمان العمري (النائب الثاني): انه سمع الحسن العسكري يقول: "من مات ولم يعرف ابني مات ميتة جاهلية" [415].

وذهب العمري شأواً بعيدا جدا في هجومه الإعلامي، حيث اعتبر المشككين بوجود المهدي مفارقين للدين ومرتابين ومعاندين للحق، وأخرج (توقيعا) باسم المهدي يندد بمن لا يؤمن به ويهدده بالويل الوخيم. وقد ساعد الشيخ أبو عبد الله جعفر الحميري القمي، وسعد بن عبد الله الاشعري القمي على نشر تلك الرسالة في صفوف الشيعة.

3 – **الأدعية والزيارات**، وربما كانت الأدعية والزيارات أهم عمل إعلامي ساهم في ترسيخ نظرية (المهدي محمد بن الحسن) بين الشيعة، وذلك لما لهذه الأدعية والزيارات من دور حيوي مؤثر في حياة الناس، حيث يدأب الشيعة على قراءة الأدعية عقيب كل صلاة وفي جميع المناسبات الدينية، ويحرصون على زيارة قبور الأئمة دائما وفي الجمعات.

والأدعية والزيارات المتداولة بين الشيعة حول المهدي والقائم تنقسم الى قسمين:

أ – أدعية عامة وغير محددة بمحمد بن الحسن العسكري، وإنما تدور حول القائم أو المهدي المطلق، كدعاء صاحب الأمر، أو الدعاء في غيبة الامام، وهي مروية عن الأئمة السابقين كالباقر والصادق والكاظم والرضا، مما ينسجم مع العمومية التي كانت تلف موضوع المهدي نفسه وعدم تحديد هويته في زمن الأئمة، الأمر الذي بحثناه في الفصول الماضية، وهو ما يوحي بأن هذه الأدعية والزيارات مستوردة من التراث الشيعي القديم، أو الفرق الشيعية المختلفة، كالواقفية التي كانت تقول بمهدوية الامام الكاظم، وقد طبق الشيعة المتأخرون تلك الأدعية والزيارات على المهدي

(محمد بن الحسن) الذي افترضوا وجوده، حتى لم يعد لها من مفهوم سوى هذا (الامام المهدي)، ولم يعد أحد ينتبه الى عمومية الروايات وعدم تحديد المصداق الخاص بها.

ب – أدعية خاصة محددة بمحمد بن الحسن العسكري، كأدعية شهر رمضان ودعاء الافتتاح والاختتام واليوم الثالث عشر منه، ودعاء العهد والندبة، والزيارات المختلفة لمراقد أهل البيت (ع) وزيارة سرداب الغيبة في سامراء. وهي أدعية وزيارات مؤلفة بصورة مستقلة، أو ملفقة من مجموعة روايات، أو أدعية عامة مضاف إليها اسم المهدي.

ومما يميز هذه الأدعية والزيارات التي تتحدث عن المهدي وتذكر اسمه بالتحديد، بعد ان تسرد أسماء الأئمة السابقين واحدا واحدا، أنها تخلو من ذكر السند، وتعتمد على الإرسال التام، وهي صادرة عن عثمان بن سعيد العمري (النائب الأول) أو ابنه محمد بن عثمان العمري (النائب الثاني) أو الحسين بن روح النوبختي (النائب الثالث) أو محمد بن جعفر الحميري الذي كان أحد مساعدي العمري في مدينة قم.

وقد روى السيد ابن طاووس في (مهج الدعوات) دعاء يقول انه يصلح لأيام الغيبة، يقول انه رأى في المنام من يعلمه إياه! [416] وروى المجلسي بالإسناد الى علي بن محمد بن عبد الرحمن البشري، قال: دخلت مسجد صعصعة (في الكوفة) وإذا برجل عليه ثياب الحجاز وعمته كعمتهم قاعد يدعو بهذا الدعاء: "اللهم يا ذا المنن السابغة..." ثم سجد طويلا وقام وركب الراحلة وذهب، فقال صاحبي: هو والله صاحب الزمان [417].

4 – **الطقوس والقصص المرتبطة برؤية المهدي**، وبالإضافة الى الأدعية والزيارات الواردة حول (المهدي) هناك بعض الطقوس المعتادة التي تلعب هي الأخرى دورا إعلاميا مهما في تكريس الاعتقاد بنظرية (وجود المهدي) وتحويلها الى "حقيقة راسخة" في أذهان الشيعة، وذلك مثلاً، كالقيام وأداء التحية والانحناء عند سماع اسم (القائم) وهو ما يفعله عامة الشيعة المتدينين اليوم ومنذ زمن طويل، الأمر الذي يبعث على الاحترام والخشوع والرهبة والتحسس بوجود المهدي، والتعامل معه كأنه حي وحاضر في الأوساط.

وتلعب القصص الكثيرة التي يتداولها العامة والخاصة من الشيعة، حول رؤية بعض الناس أو العلماء للمهدي، ولقائهم به، وهي قصص يسرد المجلسي كمية كبيرة منها في موسوعته: (بحار الأنوار/الجزء 51).. تلعب دورا كبيرا أيضا في تعزيز نظرية المهدي، وتحويلها الى قصة قريبة من الواقع، خاصة وانها تروى عن مجموعة من الزهاد والعباد والعلماء البارزين.

وهناك مسجد شهير في الكوفة في العراق يعرف بمسجد السهلة يشتهر بأنه مسجد الامام المهدي، وان من يدأب على الصلاة فيه أربعين ليلة أربعاء فانه يحضى برؤية المهدي، وتوجد بعض المساجد هنا وهناك في العراق تعرف بـ (مقامات المهدي) حيث يقال انه قد شوهد (الامام) في تلك الأماكن وهو يصلي فبني فيها مساجد، كما هو الحال في مسجد جمكران في قم، الذي اشتهر بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. ان هذه المساجد أو المقامات تلعب هي الأخرى دورا إعلاميا في تعزيز الإيمان بالنظرية المهدوية (الاثني عشرية) وتحويلها من فرضية الى واقع مادي يعيشه الناس وينظرون إليه بأعينهم.

وهكذا يلعب الإعلام المهدوي بكل فقراته وفروعه دورا كبيرا في تعزيز نظرية "وجود الامام المهدي" وترسيخها بين أوساط الشيعة، وتحويلها من فرضية وهمية الى "حقيقة بديهية" لا تقبل الجدال!

ملخص الجزء الثالث: تطور الفكر السياسي الشيعي في (عصر الغيبة)

نظرية التقية والانتظار

دخل الشيعة الامامية الاثني عشرية، بعد قولهم بوجود الامام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" وغيبته، في مرحلة أسموها (الانتظار) وكانوا يعنون به: انتظار الإمام الغائب (الثاني عشر). وقد اتسمت تلك المرحلة بالسلبية السياسية المطلقة حيث حرموا الثورة وإقامة الدولة إلا بعد ظهور الإمام المعصوم المنصوص عليه من الله، وعطلوا كل ما يتعلق بالدولة من أمور، كجباية الخمس والزكاة وإقامة الحدود، وصلاة الجمعة، ورفضوا حتى نظرية ولاية الفقيه باعتبارها تفتقد الى شروط الإمامة من العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية [418] .

فقد قال الشيخ محمد بن أبى زينب النعماني (توفي سنة 340هـ): "ان أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه، وَرَدَ موردِ الظالمين والمنافقين الحالين في ناره". وأورد سبع عشرة رواية حول وجوب التقية والانتظار وتحريم الخروج في (عصر الغيبة) [419] .

وقال الشيخ الصدوق (توفي سنة 381 هـ): "التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الامامية وفارقه.. والتقية واجبة لا يجوز تركها الى ان يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهي الله عز وجل ونهي رسوله والأئمة (ع) ويجب الاعتقاد ان حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن.. ويجب ان يعتقد انه لا يجوز ان يكون القائم غيره بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي عمر الدنيا لم يكن القائم غيره" [420] .

ومن هنا فقد رفض المتكلمون الاماميون الأوائل دعوة المعتزلة والشيعة الزيدية، الى تبني نظرية (ولاية الفقيه) في ظل (الغيبة الكبرى)، استنادا الى فقدان الفقيه للعصمة والتعيين من الله، وتعارض نظرية (ولاية الفقيه) مع نظرية (الإمامة الإلهية) [421] .

وعلى رغم أن الشيعة الامامية الاثني عشرية كانوا يعيشون في القرنين الرابع والخامس، في ظل الدولة البويهية الشيعية، إلا انهم لم يستطيعوا إنتاج نظرية عصرية سياسية تلبي متطلبات الحياة، وأصروا على تكريس نظرية (الانتظار) السلبية وترديدها في مختلف كتبهم الفكرية والفقهية. وحتى عندما قامت الدولة الصفوية في القرن العاشر الهجري، فان قسما من الشيعة ظل يتمسك بموقف الانتظار السلبي للإمام الغائب المنتظر، كلازمة من لوازم نظرية (الإمامة الإلهية)، ويرفض الانخراط في الدولة الصفوية، بالرغم من تأييد الشيخ علي الكر كي بناء على نظرية (نيابة الفقهاء العامة عن الإمام الغائب) والتي أجاز لنفسه على ضوئها إضفاء نوع من الشرعية على الدولة الصفوية. حيث كان ذلك القسم يرى في المحاولة الصفوية – الكركية انقلابا على أهم أسس النظرية الامامية، من حيث اشتراط العصمة والنص في الإمام (الرئيس) واستلابا واغتصابا لدور الإمام المعصوم (المهدي المنتظر الغائب) [422] .

وتجلى ذلك الموقف السلبي من إقامة الدولة في (عصر الغيبة) في القرن الثالث عشر الهجري أيضا في موقف الشيخ محمد حسن النجفي صاحب (جواهر الكلام)، والذي عاصر الأيام الأخيرة للدولة العثمانية، ولكنه لم يفكر في الثورة عليها وإقامة دولة شيعية خاصة في العراق، رغم إيمانه بنظرية ولاية الفقيه الى درجة كبيرة، نظرا لأنه كان يؤمن بعدم إمكانية إقامة الدولة في عصر (الغيبة) وإلا لظهرت دولة الحق وخرج الإمام المهدي، الذي لم يختف إلا بسبب الخوف على نفسه. ولذلك توصل النجفي الى ضرورة الانتظار، وعدم جواز إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة، بل عدم إمكانيتها [423].

وقد انعكست نظرية الانتظار السلبي للإمام الغائب (الثاني عشر) على موقف الشيعة الامامية الاثني عشرية من: (قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مما أدى إلى نشوء ظاهرة الانسحاب السياسي عند قطاع واسع من الشيعة الامامية، وضعف المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي، وقد تمثل ذلك بصورة جلية في إحجام عدد من الفقهاء الذين تسلموا زمام المرجعية الشيعية العامة عن خوض العمل السياسي أو التصدي للظلمة والطواغيت [424].

كما انعكست نظرية (الانتظار) التي التزم بها أولئك العلماء، أيضا، على مسألة إقامة الحدود في (عصر الغيبة)، حيث اشترطوا إقامتها بظهور الإمام المهدي الغائب [425].

وكاد إجماع الشيعة الامامية الاثني عشرية ينعقد عبر التاريخ على حرمة الجهاد الابتدائي في (عصر الغيبة). فقد اشترط الشيخ الطوسي في: (المبسوط) في وجوب الجهاد: ظهور الإمام العادل الذي لا يجوز لهم القتال إلا بأمره، ولا يسوغ لهم الجهاد دونه، أو حضور من نصبه الإمام للقيام بأمر المسلمين، وقال بعدم جواز مجاهدة العدو متى لم يكن الإمام ظاهرا ولا من نصبه الإمام حاضرا، وقال: "ان الجهاد مع أئمة الجور أو من غير إمام خطأ يستحق فاعله به الإثم، وان أصاب لم يؤجر وان أصيب كان مأثوما". واستثنى من ذلك حالة الدفاع عن النفس وعن حوزة الإسلام وجميع المؤمنين إذا دهم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الإسلام [426].

وإضافة الى تلك الجوانب السياسية التي علقها الفقهاء الذين آمنوا بنظرية (الانتظار) في عصر الغيبة، فقد علقوا أيضا الجوانب الاقتصادية التي ترتبط بالدولة، كالزكاة والخمس والأنفال والخراج وما شابه.. إلا انهم لم يعطلوا قانون الزكاة بالمرة، ولكنهم عطلوا بعض موارد صرفها، وهي الموارد التي تتعلق بشؤون الدولة و(الإمام) فقد أجازوا لمن وجبت عليه الزكاة ان يتولى إخراجها من ماله وتوزيعها بنفسه، وذلك عند فقد الإمام والنائبين عنه، وتعذر إيصالها اليه. واسقطوا سهم المؤلفة قلوبهم وسهم (سبيل الله) والعاملين عليها من مصارف الزكاة [427].

ومع سقوط نظرية الدولة في الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري، وتحريم إقامتها في (عصر الغيبة) تعامل الفقهاء مع موضوع الزكاة من ثلاثة جوانب، فأوجبوا الزكاة من ناحية، وأمروا المكلفين بإخراجها وتوزيعها بأنفسهم لعدم وجود الإمام الشرعي، من ناحية ثانية، واسقطوا حصص العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والجهاد، من ناحية أخرى.

هكذا فعل ابن حمزة في (الوسيلة الى نيل الفضيلة)، وهكذا قال ابن إدريس في (السرائر) وهكذا أفتى المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن في (شرائع الإسلام) و(المختصر النافع) والمقداد بن عبد الله السيوري الحلي في: (كنز العرفان في فقه القرآن).

وبالرغم من رعاية المحقق الكركي للدولة الصفوية الشيعية، وإعطاء الشاه (طهماسب) الإجازة في الحكم نيابة عنه باعتباره نائبا عن الإمام المهدي، إلا انه التزم بنظرية: (التقية والانتظار) واسقط في (جامع المقاصد) سهم المؤلفة قلوبهم والساعي والغازي حال الغيبة، إلا مع الحاجة الى الجهاد.

أما في موضوع الأنفال التي ينص القرآن الكريم على أنها لله وللرسول، فيعتقد الشيعة الامامية أنها للإمام القائم مقامه من بعده، خالصة له كما كانت خالصة للرسول (ص) في حياته، ولا يحق لأحد ان يعمل في شيء من الأنفال إلا بأذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بأذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها وللإمام الخمس. ولما كان (الإمام العادل) في المصطلح الامامي يعني: (الإمام المعصوم المعين من قبل الله تعالى) وانه منذ وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 هـ هو (الإمام الثاني عشر المهدي محمد بن الحسن العسكري) الذي ولد سنة 255 هـ وغاب بعد ذلك الى اليوم، فانه يصبح: المالك الحقيقي للأنفال، وكذلك المالك الحقيقي للخمس، وهو قانون خاص غير الزكاة يفرضه الشيعة على المغانم والأرباح أيضا، ويعتقدون ان عليهم تقديمه لله وللرسول وللإمام ولليتامى والمساكين وأبناء السبيل من بني هاشم، وان سهم الله والرسول وذي القربى يجب تقديمه للإمام (الذي يمثل ذوي القربى) والذي هو اليوم (الإمام المهدي المنتظر) كما يجب إعطاؤه الأسهم الثلاثة الأخرى: اسهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، لكي يوزعها على الأصناف الثلاثة من بني هاشم[428].

وقد أدى الالتزام بنظرية (الانتظار) الى الوقوع في أزمة حادة في موضوع الخمس والأنفال في (عصر الغيبة)، فمن جهة: ان الإمام المهدي هو الشخص الوحيد صاحب الخمس والأنفال، والذي يحق له استلامها وتوزيعها، ومن جهة أخرى: لا سبيل الى الوصول اليه لأداء حقوقه، كما لا توجد أية نصوص منه في مسالة توزيعها والتصرف فيها في ظل الغيبة. ومن هنا فقد احتار الفقهاء في حكم الخمس والأنفال، وقال الشيخ المفيد في: (المقنعة): "قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة، وذهب كل فريق منهم الى مقال: فمنهم من يسقط فرض إخراجه، لغيبة الإمام، وما تقدم من الرخص فيه من الأخبار. وبعضهم يوجب كنزه، ويتأول خبرا ورد: (ان الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الإمام، وانه (ع) إذا قام دله الله على الكنوز فيأخذها من كل مكان). وبعضهم يرى صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستصحاب. وبعضهم يرى عزله لصاحب الأمر، فان خشي إدراك الموت قبل ظهوره وصّى به الى من يثق به في عقله وديانته حتى يسلم الى الإمام، ثم ان أدرك قيامه.. وإلا وصّى به الى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط الى ان يظهر إمام الزمان. وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم، لأن الخمس حق لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته رسما يجب الانتهاء اليه فوجب حفظه الى وقت إيابه، والتمكن من إيصاله اليه أو وجود من انتقل بالحق اليه، ويجري ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند ذلك سقوطها، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك، ويجب حفظها بالنفس أو الوصية الى من يقوم بإيصالها الى مستحقها من أهل الزكاة من الأصناف". وأضاف: "إنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ اليه من صريح الألفاظ"[429].

وقد أدت هذه الحيرة والغموض في موضوع الخمس في (عصر الغيبة) الى ظهور عدد من الأقوال الغريبة المنافية للعقل والقرآن من قبيل إسقاط الخمس أو دفنه في الأرض أو إلقائه في

البحر أو عزله والوصية به الى يوم ظهور المهدي، وهو الرأي الذي اختاره المفيد وفقهاء آخرون عبر التاريخ، بينما ذهب فقهاء آخرون الى تحليل الخمس وإباحته للشيعة في (زمان الغيبة)[430].

وكانت صلاة الجمعة هي المعقل الأخير الذي تأثر بنظرية (الانتظار) وذلك في أعقاب سقوط الدولة البويهية في أواسط القرن الخامس الهجري. ولم يكن ليحدث في أمر هذه الصلاة العظيمة من جديد لولا التفسير الذي راج عند بعض الفقهاء الامامية، حول كلمة: "الإمام" أو "الإمام العادل" حيث حصروا معناها بـ "الإمام المعصوم". ولما كانوا يقولون: ان الإمام المعصوم غائب في هذا العصر، وان من شروط إقامة صلاة الجمعة حضور الإمام أو إذنه، فقد قال أولئك الفقهاء بافتقاد أحد شروط صلاة الجمعة، وهو إذن الإمام المعصوم المهدي المنتظر. ونتيجة لذلك قالوا بحرمة أو بعدم وجوب صلاة الجمعة في (عصر الغيبة)[431].

وقد سار كثير من الفقهاء اللاحقين بعد ذلك، والى يومنا هذا، على خطى أولئك العلماء الذين اشترطوا العدالة في الإمام وفسروا كلمة (الأمام العادل) بالإمام المعصوم (المهدي المنتظر)، وانتهوا الى تعطيل صلاة الجمعة في عصر الغيبة، انسجاما مع نظرية (الانتظار) التي تحرم إقامة الدولة الإسلامية لغير الأئمة المعصومين المعينين من قبل الله تعالى.

إذن فقد أدت نظرية (الانتظار للإمام المهدي الغائب) – كما رأينا في الصفحات السابقة – الى غيبة الشيعة الامامية أنفسهم عن مسرح الحياة السياسية، وذلك بتحريم العمل السياسي وإقامة الدولة في (عصر الغيبة)، مما أدى بكثير من العلماء الى التراجع عن الفكر الامامي المتصلب والتخلي عن نظرية الانتظار المتشددة، وكانت أول خطوة في هذا الطريق هي فتح باب الاجتهاد.

وكان الاجتهاد محرما في الفكر الامامي الذي كان يحصر العمليات التشريعية الجديدة في (الأئمة المعصومين). ولذلك فقد كانت المدرسة الامامية القديمة اخبارية تحرم الاجتهاد خارج النصوص، وظلت هكذا الى فترة طويلة بعد (الغيبة)، وكان منتهى العمل (الاجتهادي) يدور داخل النصوص والترجيح فيما بينها ومعرفة العام والخاص والمطلق والمقيد وما شابه، وكانت فتاوى العلماء، كعلي بن بابويه الصدوق، مجرد نصوص روايات معتبرة لديهم.

ولكن بعد القول بغيبة (الأمام الثاني عشر) ومرور مدة طويلة على انقطاع الاتصال بـ "مصدر العلم الإلهي" وحدوث مسائل جديدة تستوجب الإجابة عليها، بدأ موقف الامامية من (الاجتهاد) يتطور.. ويتغير، واضطروا لفتح باب الاجتهاد والقول بجواز القياس. وكان أول من قال بذلك في أواسط القرن الرابع هو الحسن بن عقيل العماني، المعاصر للكليني. ثم جاء الشيخ المفيد في بداية القرن الخامس الهجري ليمارس (الاجتهاد) مع تلميذيه السيد المرتضى والشيخ الطوسي ويؤسسوا بذلك المدرسة الأصولية التي شقت طريقها في الحياة منذ ذلك الحين[432].

وقد كان فتح باب الاجتهاد خطوة كبيرة للخروج من الأزمة، وملأ الفراغ التشريعي الذي حدث للشيعة الامامية بعد وفاة الأمام الحسن العسكري وغيبة أو افتقاد الأمام الثاني عشر، وذلك في ظل القول بحصر العمل التشريعي بالأئمة المعصومين الذين يرتبطون بمصادر العلم الإلهي الحقيقي، وعدم جواز اللجوء الى الطرق الظنية والإمارات كالقياس والاجتهاد وما شابه، لمعرفة الأحكام الشرعية. وقد أدى فتح باب الاجتهاد بالشيعة الى التحرر من نظرية (التقية والانتظار) وإعادة النظر في كثير من أبواب الفقه المعطلة بسبب نظرية (الغيبة)، وملاحقة التطورات والإجابة على المسائل الحادثة، كما أدى الى حدوث تطورات جذرية في الفكر الامامي والتخلي عن اشتراط العصمة

والنص والسلالة العلوية الحسينية في الأمام، والقول بجواز الحكومة لغير المعصوم أو وجوبها، واستنباط نظرية (ولاية الفقيه) وغيرها من النظريات التي أعادت الشيعة الى مسرح الحياة.

والى جانب العمل العظيم الذي قام به الفقهاء الامامية في مطلع القرن الخامس الهجري، وهو فتح باب الاجتهاد، قاموا أيضا باستنباط نظرية أو فرضية كان لها دور كبير في مستقبل الفكر السياسي الامامي، وهي:(فرضية النيابة الواقعية للفقهاء عن الأمام المهدي). خاصة في مجال القضاء، حيث فتحت هذه الفرضية نافذة تطورت مع مرور الزمان وأدت الى تخلي الامامية عن شرط العصمة والنص في الإمام، وبالتالي التخلي عن الالتزام بنظرية (التقية والانتظار للامام الغائب) والقول بنظرية (ولاية الفقيه).

ومن المعلوم ان القضاء يعتبر من أهم أعمال الدولة، ولما كان الشيعة الامامية يحصرون الدولة الشرعية في الدولة التي يقودها (الأمام المعصوم المعين من قبل الله) فانهم قد حرموا ممارسة القضاء لغير الإمام المعصوم، ولكنهم رووا عدة روايات تجيز للفقهاء الشيعة ممارسة ذلك بالنيابة عن (الأئمة المعصومين). مثل:

1 – مقبولة عمر بن حنظلة عن الأمام الصادق (ع) التي يقول فيها: "انظروا الى رجل منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فارضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم حاكما".

2 – مشهورة أبى خديجة عن الأمام الصادق أيضا: "انظروا آلي رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم قاضيا فتحاكموا اليه".

وقد تم استعارة هذه الأذونات العامة الصادرة في عهد حضور الأئمة، والحكم بجواز ممارسة القضاء في عهد (الغيبة) للفقهاء من الشيعة، وذلك للتشابه بين الحالتين وهو عدم سيطرة الأئمة وممارستهم للحكم، وحل الشيعة الامامية بذلك مشكلة القضاء في عصر الغيبة.

وقد استنبط الشيخ المفيد من تلك الروايات: (فرضية النيابة الواقعية عن الأمام المهدي). فقال في كتاب:(المقنعة، كتاب الحدود): "ان الأئمة قد فوضوا اليهم (الفقهاء) النظر في القضاء مع الإمكان" وأضاف: "ومن تأمر على الناس من أهل الحق بتمكين ظالم له وكان أميرا من قبله في ظاهر الحال، فإنما هو أمير في الحقيقة من قبل (صاحب الأمر) الذي سوغه ذلك وأذن له فيه دون المتغلب من أهل الضلال" [433].

وهكذا قال فقهاء آخرون كالمقدس الاردبيلي (– 993 هـ) والشيخ جعفر كاشف الغطاء (– 1227 هـ) والشيخ محمد حسن النجفي (– 1266 هـ) بضرورة افتراض النيابة عن الإمام الثاني عشر الغائب لدى تولي القضاء، وكانت آراؤهم هذه في باب الحدود متميزة عن آرائهم في الأبواب الأخرى التي كانوا يلتزمون فيها بنظرية: (التقية والانتظار)، وكانت وسيلة كبرى ساعدتهم على الخروج من سائر المرافق الأخرى، وكانت "فرضية النيابة الحقيقية" التي اقترح بعض العلماء افتراضها عند إجبار الحاكم الظالم للفقيه أو لغيره على إقامة الحدود، قاعدة أساسية لتطوير نظرية (النيابة العامة) و(ولاية الفقيه) فيما بعد.

وإذا كانت نظرية: (التقية والانتظار) تحرم الثورة والدولة في عصر الغيبة، وتحدد – تبعا لذلك – قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمراتب الدنيا القلبية والإعلامية، وترفض استخدام القوة المؤدية إلى الجرح أو القتل في غياب دولة (الإمام المهدي) الشرعية الوحيدة الممكنة.. فان الالتزام بهذه النظرية في عصر الغيبة ولمدة طويلة كان يبدو صعبا جدا، ومن هنا فقد تخلى الشيعة

عمليا وتدريجيا عن نظرية: (التقية والانتظار) واخذوا يبنون دولهم المستقلة هنا وهناك. وكان لا بد ان يطور الفقهاء قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويخففوا من الشروط التعجيزية التي تحول دون تنفيذه. وربما كان أول من حاول الخروج من كهف الغيبة في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو السيد المرتضى الذي نقل عنه الطوسي في:(الاقتصاد) قوله بجواز ممارسة القتل والجرح في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عصر الغيبة بلا حاجة إلى استئذان الإمام.

وقد تبعه بعد ذلك حمزة بن عبد العزيز الديلمي (سلار) ومحمد بن إدريس، صاحب (السرائر) والعلامة الحلي ويحيى بن سعيد، والمقدس الاردبيلي، والشيخ محمد حسن الفيض الكاشاني، وآخرون.

ومع تبلور نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) أو (ولاية الفقيه) فقد قوي القول بجواز القتل والجرح في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بإذن الفقيه الولي أو" نائب الإمام".

هذا في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما في موضوع الجهاد الابتدائي، فانه بالرغم من تحرر الفقهاء الشيعة الامامية من نظرية: (التقية والانتظار) خلال القرون الأخيرة وفي كثير من المجالات، فان الموقف العام ظل سلبيا ولم يحدث تطور يذكر إلا في السنوات الأخيرة. ولم أجد من يتحدث عن جواز الجهاد في عصر الغيبة سوى السيد محمد الحسيني الشيرازي الذي كان يقول بنظرية (ولاية الفقيه) [434].

وقد تقدم الشيعة الامامية الاثنا عشرية خطوة أخرى الى الأمام، على طريق التحرر من نظرية انتظار الإمام الغائب (الثاني عشر)، وذلك عبر تطوير حكم الخمس من الإباحة الى الوجوب. وقد تم الانسحاب من القول بالإباحة في وقت مبكر، خطوة.. خطوة..

وكانت الخطوة الأولى هي القول بوجوب الخمس في عصر الغيبة، مع القول بدفنه أو الاحتفاظ به حتى ظهور المهدي، أو الايصاء به بعد الموت من واحد إلى واحد حتى يوم الظهور.

وكانت الخطوة الثانية هي القول بتسليم الخمس إلى الفقهاء للاحتفاظ به حتى ظهور الإمام المهدي. ثم القول بجواز قيامهم بتوزيعه بأنفسهم على المحتاجين.

وقام الشيخ حسن الفريد (1319 – 1417هـ) بثورة في باب الخمس عندما سلب حق الخمس من الإمام المهدي لغيبته وعدم قيامه بمهام الإمامة، وقال بضرورة قيام واحد من الناس باستلام الخمس وتوزيعه من باب الحسبة، لأنه من الأمور الحسبية التي لا محيص عن وقوعه في الخارج ولم يعين للقيام به في غيبة الإمام شخص أو صنف خاص [435].

ومع تطور نظرية ولاية الفقيه كان لا بد ان يتطور حكم صلاة الجمعة، ويتغير من التحريم الى الوجوب أو الجواز. فقد حاول عدد من الفقهاء التحرر من نظرية (الانتظار) التي كانت تشترط إذن الإمام المعصوم الغائب، والعودة الى القرآن الكريم الذي يأمر بإقامتها بصورة مطلقة ولا يشترط لذلك أية شروط، ولا يربطها بالإمام (المعصوم) الغائب.

ورغم ادعاء ابن إدريس الحلي: إجماع الشيعة الامامية على تحريم إقامتها في عصر الغيبة. فقد قام عدد من الفقهاء بنقض الموقف السلبي منها، وربما كان المحقق الحلي أول من حاول الخروج من نظرية (الانتظار) في باب صلاة الجمعة، حيث قال باستحباب إقامتها عند إمكانية الاجتماع [436]. وكسر بذلك حاجز الإجماع المدعى على التحريم.

ومع بروز نظرية (نيابة الفقيه العامة) في القرن السابع والثامن الهجريين، وجد بعض العلماء فيها مخرجا للهروب من نظرية (الانتظار) فقالوا بجواز إقامة الفقهاء للجمعة باعتبارهم نوابا عامين للإمام المهدي. وهو ما مهد السبيل أمام فقهاء آخرين ليقولوا بالوجوب، خاصة بعد قيام الدولة الصفوية في بلاد فارس.

وحاول الشهيد الثاني (– 965 هـ) ان يتحرر من عقدة (إذن الأمام) في وجوب صلاة الجمعة، وان يحصر ذلك في زمان حضور الإمام، وان يسقط ذلك في عصر الغيبة، من الأساس، وانتقد في رسالة له حول ضرورة صلاة الجمعة، حالة التقليد الأعمى وتهديم الدين بالشبهات، وشنّ هجوما عنيفا على الذين يتهاونون في صلاة الجمعة، واشتكى بحرقة وحسرة من القائلين بتحريمها، وقال: "اتفق علماء الإسلام في جميع الإعصار وسائر الأمصار والأقطار على وجوب صلاة الجمعة على الأعيان في الجملة، وإنما اختلفوا في بعض شروطها ... ومع ذلك فالحث على فعلها والأمر به بضروب التأكيد في الكتاب والسنة لا يوجد مثله في فريضة البتة"[437].

وهكذا قام الشهيد الثاني بخطوة كبيرة نحو الأمام في سبيل التحرر من نظرية: (الانتظار)، وذلك بتحليله أو إيجابه إقامة صلاة الجمعة في عصر الغيبة حتى لغير الفقيه.

ومنذ إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، بدء الشيعة الامامية الاثنا عشرية يقيمون صلاة الجمعة هنا وهناك بشكل واسع.

تطور النظريات السياسية الشيعية في عصر الغيبة

لقد كانت تلك محاولات جريئة للخروج من أزمة: (الانتظار للإمام المهدي) التي وقع بها الامامية، نتيجة قولهم باشتراط العصمة والنص في الإمام، وافتراض وجود الإمام المعصوم الغائب. وقد نجحوا فيها نجاحا كبيرا حيث استطاعوا فتح باب الاجتهاد والسماح بتنفيذ الحدود وممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء الخمس والزكاة وإجازة أو إيجاب صلاة الجمعة في (عصر الغيبة)، تلك الأمور التي جمدوها في البداية انتظارا لخروج (الإمام المهدي) "الحاكم الشرعي الوحيد الذي يحق له إقامة الدولة الإسلامية".

وقد كانت تلك المحاولات متفرقة ومتدرجة بابا.. بابا، وجزءا.. فجزءا.. ولكنها لم ترقَ لتعالج المشكلة من جذرها، حيث لم تبحث موضوع (الإمامة) و(الغيبة) من الأساس. ومع ذلك فقد حاول العلماء تطوير نظرية سياسية بديلة عن الإمامة والإمام المهدي، وذلك بافتراض النيابة الواقعية أو الحقيقية عن الإمام الغائب في مجال الحدود. وقد تطورت هذه النظرية البسيطة الافتراضية التي ولدت في بداية القرن الخامس الهجري لتصبح نظرية سياسية متكاملة في نهاية القرن الرابع عشر تحت اسم (ولاية الفقيه).

نظرية: (النيابة الملكية)

وبينما كانت نظرية (النيابة العامة) تنمو ببطء وبصورة جزئية ومحدودة، على أيدي علماء الحلة وجبل عامل في القرن السابع والثامن الهجريين، كان الواقع الشيعي السياسي يتطور بعيدا عن الفكر الإمامي.. حيث انفجرت ثورة (السربدارية) في نيسابور، وأقامت دولة دامت خمسين عاما من سنة 738هـ الى سنة 782هـ، كما قام الشيعة بتأسيس دولة لهم في مازندران وخوزستان وجنوب العراق.

ثم انفجرت حركة جديدة في تبريز على أيدي الصفويين بقيادة إسماعيل بن صفي الدين بن حيدر الذي أعلن قيام الدولة الصفوية سنة 907 هـ، الا انه كان يفتقد الى نظرية سياسية شيعية شرعية. حيث لم تكن نظرية النيابة العامة للفقهاء الافتراضية، قد تطورت بعد الى مستوى إقامة الدولة.

وعندما أراد الصفويون التحرك العسكري لإقامة دولة خاصة بهم.. وجدوا نظرية الانتظار غير معقولة ولا واقعية، وتشكل حجر عثرة أمام طموحهم وتحركهم.. وبالرغم من انهم كانوا منذ فترة قد أعلنوا التمسك بالمذهب الامامي الاثني عشري، إلا انهم في الحقيقة لم يستوعبوا نظرية (الإمامة الإلهية) التي تشترط العصمة والنص في الإمام، وحولوها الى نظرية تاريخية، ورفضوها عمليا.. حيث أجازوا لزعمائهم وهم غير معصومين ولا منصوص عليهم من الله، ان يستولوا على الملك ويقوموا بمهام الإمامة تماما كما فعل الأمويون والعباسيون والعثمانيون. ولم يصعب عليهم الالتفاف على نظرية الانتظار وتجاوزها.

واختلفت تجربة الدولة الصفوية في مرحلتها الأولى (أيام الشاه إسماعيل بن صفي الدين) عن التجارب السياسية الشيعية السابقة كالدولة البويهية والسربدارية والمرعشية والمشعشعية، في ان هذه التجارب كانت دولا سياسية بحتة، أي غير أيديولوجية، بينما حاولت الدولة الصفوية تقديم نفسها كدولة عقائدية ومرتبطة بالأئمة الاثني عشر بصورة روحية غيبية. ولذلك فإنها كانت تشكل تطورا انقلابياً في الفكر السياسي الشيعي، نقل الشيعة من نظرية الانتظار السلبية الانعزالية الى سدة الحكم والسلطنة. وقد طور الشاه إسماعيل، أو تطور على يديه، فكر سياسي جديد حاول الالتفاف على فكر (التقية والانتظار) فادعى ذات يوم انه اخذ إجازة من (صاحب الزمان: المهدي المنتظر) بالثورة والخروج ضد أمراء التركمان الذين كانوا يحكمون إيران، وبينما كان ذات يوم مع مجموعة من رفقائه الصوفية خارجين للصيد في منطقة تبريز، مروا بنهر، فطالبهم بالتوقف عنده وعبر هو النهر بمفرده ودخل كهفا.. ثم خرج متقلدا بسيف، واخبر رفقاءه انه شاهد في الكهف (صاحب الزمان) وانه قال له: "لقد حان وقت الخروج وانه امسك ظهره ورفعه ثلاث مرات ووضعه على الأرض وشد حزامه بيده ووضع خنجرا في حزامه وقال له: "اذهب فقد رخصتك" [438] .

وادعى بعد ذلك انه شاهد الأمام علي بن أبى طالب (ع) في المنام وانه حثه على القيام وإعلان الدولة الشيعية. وذلك في محاولة للتحرر من نظرية الانتظار. وبناء على ذلك فقد كان الشاه إسماعيل يعتبر نفسه "نائب الله وخليفة الرسول والأئمة الاثني عشر وممثل الأمام المهدي في غيبته" [439] .

وقد كان بروز التجربة الصفوية نتيجة الفراغ السياسي الذي كان يهيمن على الشيعة في ظل نظرية الانتظار السلبية الانعزالية، في تلك الأيام.

ولما كانت دعاوى الشاه إسماعيل بالنيابة والخلافة عن الإمام المهدي الغائب خطيرة، ومنافسة لدور الفقهاء الشيعة، فقد تصدى له الشيخ المحقق علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي الذي طور نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الأمام المهدي) من نظرية جزئية محدودة غير سياسية.. الى نظرية سياسية متقدمة، وادعى بأنه نائب الإمام المهدي وانه صاحب الحق الشرعي الوحيد في الحكم. واستطاع ان يؤثر على الشاه طهماسب بن إسماعيل فيدفعه للتسليم بمكانته كنائب عام عن الإمام المهدي، وطلب الإجازة منه لممارسة السلطة [440] .

وقد لقي تحالف الشيخ الكركي مع الدولة الصفوية معارضة شديدة من قبل عدد كبير من العلماء كالشهيد الثاني والمقدس الاردبيلي والشيخ إبراهيم القطيفي والملا محمد أمين الاسترابادي والملا محمد طاهر القمي، وغيرهم من الفقهاء، وذلك لأن نظرية (النيابة العامة) لم تكن قد تطورت لتحل محل نظرية:(الإمامة الإلهية) وإنما كانت لا تزال محدودة وجزئية، وتقتصر على الفتيا وتنفيذ بعض الأمور الاجتماعية والاقتصادية والعبادية.

ومع ذلك فان نظرية (إجازة الملوك) لم تمنح نظام الحكم الشرعية الكاملة، حيث ظل الفقهاء يعتبرون الملوك غاصبين لحق الإمامة الخاص بالأئمة المعصومين المعينين من قبل الله تعالى، وظل عامة الفقهاء حتى الذين تعاونوا مع الدولة الصفوية أو خليفتها: القاجارية، متأثرين بنظرية (الانتظار) في عدة جوانب. وهذا ما أدى لاحقاً الى تطورات مختلفة لدى الفقهاء والملوك من اجل تطوير الفكر السياسي وحل عقدة الشرعية المزمنة في الفكر السياسي الشيعي في ظل (الغيبة).

ومع تطور الواقع السياسي الشيعي، ووجود الشك بصحة نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) بادر بعض الفقهاء الى الدعوة الى بناء نظام سياسي مدني معقول، فاقترح السيد محمد باقر السبزواري (1018هـ – 1090 هـ) تأسيس نظام ملكي مستقل، وحاول الالتفاف على نظرية الغيبة والانتظار التي تشترط العصمة والنص في الإمام فقال: "لا يخلو زمان من حجة، ولكن في بعض الأوقات يغيب عن أبصار الناس لأسباب ومصالح، ولكن العالم ليس بعيدا عن ألطافه وبركاته... ونحن الآن في هذه الدورة من الغيبة إذا لا يوجد سلطان عادل وقوي يدير العالم ويحكمه، فان الأمور تنتهي الى الفوضى والهرج والمرج وتصبح الحياة غير قابلة للتحمل بالنسبة لكل شخص، لذلك لا بد للناس من الخضوع تحت سيطرة ملك يحكم بالعدل ويتبع سيرة وسنة الإمام"[441] .

رد فعل الاماميين (الإخباريين)

وقد أدى قيام الدولة الصفوية، في القرن العاشر الهجري، وتطوير نظرية (النيابة العامة للفقهاء) إلى نظرية سياسية.. أدى ذلك إلى حدوث انشقاق عميق وعنيف في المجتمع الشيعي الامامي الاثني عشري.. وهو ما عرف بالصراع الاخباري – الأصولي، الذي امتد عدة قرون. ولم يكن هذا الصراع يدور حول أمر جزئي بسيط.. وإنما كان يتعلق بأمر أساسي يدخل في موضوع الهوية العقائدية.. وكان في حقيقته صراعا بين المحافظين والمجددين.. بين الخط الامامي المتمسك بنظرية (الانتظار) بالتحديد، وبين الخط الشيعي المتحرر من شروط الإمامة المتصلبة كالعصمة والنص، والمتحرر من نظرية (الانتظار).

كان الفكر الامامي يعطي للإمام مهمتين رئيسيتين هما: التشريع والتنفيذ وقيادة المسلمين، ويحصر مهمة الإمامة في (الأئمة المعصومين المعينين من قبل الله) ولا يجيز لأي شخص غيرهم ان يقوم بشيء من ذلك.. وعندما اضطر بعض العلماء، في القرن الخامس الهجري، إلى فتح باب الاجتهاد، اعتبر الاخباريون (أو الاماميون القدماء) اللجوء إلى الاجتهاد خروجا عن الخط الامامي لأنه يهدم ركنا رئيسيا من أركان نظرية الإمامة التي تشترط العلم الإلهي في أحكام الدين، وتحصر عملية التشريع والإفتاء في (الإمام المعصوم العالم من الله). وعندما قام العلماء المتأخرون بالقول بنظرية (النيابة العامة السياسية) اعتبر الاخباريون (أو بالأحرى: الاماميون) العمل السياسي وإقامة الدولة وممارسة مهامها اغتصابا لسلطات وصلاحيات (الإمام المعصوم) وتهديما للركن الثاني

الأساسي من أركان نظرية (الإمامة الإلهية) وهو (التنفيذ). ومن هنا كانت معارضة الاخباريين مرتكزة على قاعدة نظرية الإمامة التي تحرم التشريع والتنفيذ خارج دائرة (الإمام المعصوم) وكان الاخباريون يعتبرون (المجتهدين) وأصحاب نظرية (النيابة العامة أو ولاية الفقيه) خارجين من المذهب الإمامي..

نظرية ولاية الفقيه

شهد القرن الثالث عشر الهجري، وخاصة بعد سقوط الدولة الصفوية، انتعاش المد الأصولي وقيام العلماء هنا وهناك بتطبيق الحدود وممارسة القضاء والإفتاء وتولي أمور الرعية والتصرف في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء وتقسيم الخمس والزكوات وممارسة مهمات الحكومة الأخرى.

وهذا ما دل على تطور نظرية (النيابة العامة) من إجازة الملوك إلى تصدي الفقهاء بأنفسهم للحكم، وتجاوز نظرية (الانتظار) والتخلي عنها تماما.. الأمر الذي دفع الشيخ احمد بن محمد مهدي النراقي (توفي 1245هـ) إلى طرح النظرية في إطار جديد وشامل اكثر تطورا، تحت عنوان: (ولاية الفقيه) وليس تحت العنوان السابق: (النيابة العامة) القائمة على قاعدة نظرية (الغيبة والانتظار)، حيث نظر النراقي إلى واقع قيام الفقهاء بتشكيل حكومات لا مركزية في بلاد شيعية واسعة مما ينفي أدنى مبرر لاستمرار نظرية (الانتظار) أو القول المحدود الاستثنائي بقيام الفقهاء بتغطية بعض الجوانب الجزئية من الحياة، وبحث النراقي في كتابه: (عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام) مشكلة الإمامة أو السلطة والولاية العامة وضرورتها في (عصر الغيبة) وذلك على نفس الأسس الفلسفية والمبادئ التي توجب (الإمامة) للأئمة المعصومين [442].

وقد كانت نظرية الشيخ النراقي تتألف من قسمين هما: أولا: ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وثانيا: حصر الإمامة في الفقهاء.. وبغض النظر عن مناقشة القسم الثاني، فان القسم الأول من نظريته يرفض القبول بنظرية (الغيبة) وفائدة الإمام الغائب كإمام، ويحتم استمرار الإمامة.. ويؤكد الحاجة الملحة لوجود الإمام الحجة العالم المعلم الهادي والداعي إلى سبيل الله بصورة ظاهرةٍ حيويةٍ متفاعلة مع الأمة [443].

ولما كانت نظرية (الإمامة) أو (وجود الإمام الثاني عشر الغائب) تعجز عن تلبية حاجة الأمة المستمرة للإمام فان النراقي يتخلى مضطرا عن اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية في الإمام، ويأتي بكل أدلة ضرورة الإمامة التي كان يستخدمها المتكلمون الاماميون الأوائل ومن ضمنها حديث الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا، الذي يتحدث عن ضرورة الإمامة والعصمة، فيأخذ النراقي الشطر الأول ويلغي (العصمة) ويكتفي بشرط الفقاهة والعدالة.

ويعتمد النراقي كثيرا على الأدلة العقلية والإطلالات العامة التي تحتم إقامة الدولة بصورة مستقلة، وليس بالضرورة: بالنيابة العامة عن الإمام المهدي.. إذ ان قيام الفقهاء بمهام الإمامة الكبرى – ولو بالنيابة – يتناقض مع اشتراط العصمة والنص في الإمام، خاصة مع انتفاء ظروف التقية والخوف التي تجبر الإمام على الاختباء.

ومن هنا يمكن اعتبار نظرية النراقي حول (ولاية الفقيه) تطورا جذريا في الفكر الشيعي السياسي نحو التحرر من نظرية (الإمامة الإلهية) اكثر من التحرر من نظرية (الانتظار).. وإذا كانت نظرية: (ولاية الفقيه) قد تعرضت منذ ذلك الحين إلى مناقشات حامية من قبل عدد من العلماء والمحققين، فأنها نجحت فى طرح موضوع (الإمامة) على بساط البحث، وجاء العلماء من

بعد ذلك ليبحثوا المسألة في ضوء الحاجة الماسة والمستمرة إلى الإمامة والقيادة العامة في (عصر غيبة الإمام الذي لا يقوم بمهام الإمامة). كما فعل الشيخ رضا الهمداني (– 1310هـ) الذي أسمى نظرية ولاية الفقيه بـ (القائمقامية) وذهب في: (مصباح الفقيه) الى: "ثبوت منصب الرياسة والولاية للفقيه، وكون الفقيه في زمان الغيبة بمنزلة الولاة المنصوبين من قبل السلاطين على رعاياهم في الرجوع إليه، وإطاعته فيما شأنه الرجوع فيه إلى الرئيس" [444]. وكما فعل الشيخ محمد حسن النائيني نظريته في (المشروطية) على أساس استحالة التفاف الأمة حول الإمام المهدي المنتظر الغائب وعدم وجود الأئمة المعصومين، وحاجة الأمة إلى قيادة مشروطة بمجلس منتخب منها.

أما الإمام الخميني فقد مهد لنظرية: (ولاية الفقيه) بالحديث عن ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وقال: "ان ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر (ع)". وقال: "... أما في زمان الغيبة فالولاية والحكومة، وان لم تجعل لشخص خاص، لكن يجب بحسب العقل والنقل ان تبقيا بنحوٍ آخر، لما تقدم من عدم إمكان إهمال ذلك، لأنها مما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي... والعلة متحققة في زمن الغيبة، ومطلوبية النظام وحفظ الإسلام معلومة لا ينبغي لذي مسكة (عقل) إنكارها" [445].

الحركة الديموقراطية الإسلامية

وبينما كان الفقهاء الاماميون في النصف الأخير من القرن الثاني عشر الهجري (القرن التاسع عشر الميلادي) يتناقشون حول (ولاية الفقيه) وحدودها السياسية، فيثبتها بعضهم كالنراقي ويرفضها بعض آخر كالشيخ مرتضى الأنصاري، كان الملوك القاجاريون يعززون من سلطتهم في إيران ويوسعون صلاحياتهم بلا حدود، مما سمح للشاه ناصر الدين (1848م – 1896م) بتوقيع اتفاقية جائرة لحصر بيع وشراء التنباك مع شركة بريطانية استعمارية كادت تؤدي إلى هيمنة بريطانيا على إيران. وهذا ما اضطر مرجع ذلك العصر: (الميرزا محمد حسن الشيرازي) الذي كان يقطن مدينة سامراء في العراق، للإفتاء بحرمة استعمال التنباك بأية صورة زراعة وشراء وبيعا وتدخينا، وذلك في سنة 1309هـ/1891م. وكان لفتواه هذه اثر كبير جدا في الشعب الإيراني الذي أطاعه بدقه تامة، مما اضطر الشاه ناصر الدين إلى إلغاء امتياز الشركة البريطانية.

وقد فتحت تلك المواجهة ملف شرعية الملكية المستبدة في إيران، فانخرط بعض العلماء المشاركين في حركة إسقاط التنباك، في حركة جديدة متواصلة من اجل تطوير النظام السياسي الإيراني وإصلاحه، وبناء نظام ديموقراطي، وتحديد صلاحيات الملك المطلقة بمجلس شورى منتخب من الشعب، وطالبوا ان يحكم الملك حكما دستوريا (مشروطا) بالبرلمان. وكان على رأسهم الشيخ الآخوند كاظم الخراساني.

واستطاع التيار الديموقراطي الإسلامي، بعد معركة طويلة، ان ينتصر ويقيم أول مجلس برلماني دستوري في إيران سنة 1906م. وقد شكل ذلك تطورا في الفكر السياسي الشيعي الذي لم يكن قد وصل – شعبيا – بعد إلى مرحلة (ولاية الفقيه). وقد اصبح دستور 1906م أساسا لنظام الجمهورية الإسلامية الذي قام سنة 1979م، واستبدل الملك برئيس الجمهورية، وأعطى للفقيه (الولي) صلاحيات اكبر، استنادا إلى نظرية (ولاية الفقيه).

وكان هناك من ينادي باستبدال النظام الملكي بالنظام الجمهوري، كالسيد جمال الدين الاصفهانى الذي أعلن خلال الثورة ضد مظفر الدين سنة 1905م: ان نظام الحكم الأقرب للإسلام

هو النظام الجمهوري، وأيد ذلك بآيات من القرآن الكريم [446] .

لقد كان الفكر السياسي الشيعي في هذه المرحلة واقعيا ومتطلعا نحو الأفضل في تعامله مع مسألة السلطة، فبعد تخليه عن نظرية (الإمامة الإلهية) المثالية التي لم يكن لها وجود في الخارج، ورفضه لوليدتها ولازمتها: نظرية (الانتظار للإمام الغائب) انطلق الفكر الشيعي الذي كان قد قبل بمبدأ قيام الدولة في (عصر الغيبة) منذ العهد الصفوي.. انطلق في هذه المرحلة ليطور نظرية السلطة والدولة ويُشرك العلماء ونواب الشعب في إدارة البلاد. وقد عبر هذا الفكر عن نفسه بقلم أحد أبنائه وهو الشيخ محمد حسين النائيني في كتابه:(تنبيه الأمة وتنزيه الملة) الذي يعتبر قمة الفكر السياسي الشيعي في بداية القرن العشرين..

وقد أكد النائيني على ان اصل الحكومة الإسلامية يقوم على الشورى، وان السلطة حق من حقوق عامة الناس، وأشار الى عجز الأمة عن الالتفاف حول الإمام المهدي المنتظر الغائب، وعدم وجود الأئمة المعصومين، مما يفتح الطريق أمام الأخذ بالنظام الديموقراطي أو الشورى [447] .

لم تصمد نظرية (الحكم الملكي الدستوري) التي أقامها الفقهاء الشيعة في إيران طويلا، فسرعان ما قام الشاه رضا بهلوي بانقلاب عسكري، ونصب نفسه ملكا على إيران دون استشارة من الفقهاء المراجع، بل قاد حملة شعواء ضد رجال الدين، وهذا ما دفع الفقهاء المراجع إلى مقاومته بشدة.

وفي سنة 1963 قاد الإمام الخميني انتفاضة ضد الشاه محمد رضا بهلوي، انتهت بتسفير الإمام إلى العراق.. وهناك راح الإمام الخميني يلقي دروسه على طلبته ويطور نظرية سياسية جديدة تجمع بين نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب) ونظرية:(ولاية الفقيه) لينقل الفكر السياسي الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء للملوك للحكم باسمهم ووكالة عنهم إلى مرحلة جديدة هي حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة بصورة كاملة. وقد شكلت تلك الدروس القاعدة الفكرية التي قامت عليها الثورة الإسلامية وانتهت بتشكيل (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) عام 1979.

الخميني ينقد نظرية الانتظار

رفض الإمام الخميني في البداية نظرية (الانتظار للإمام المهدي) التي كانت تهيمن على الفكر السياسي الشيعي حتى وقت قريب، رفضا مطلقا، واسقط بالأدلة العقلية الأحاديث التي كانت تحرم العمل السياسي في ظل (الغيبة)، ولم يعبأ بها، وكتب يقول: "بديهي.. ان ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي (ص) بل الضرورة مستمرة.. واعتقاد: ان الإسلام قد جاء لفترة محدودة أو لمكان محدود يخالف ضروريات العقائد الإسلامية، وبما ان تنفيذ الأحكام بعد الرسول (ص) والى الأبد من ضروريات الحياة، لذا كان وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبرة ضروريا، إذ لولا ذلك لساد الهرج والمرج... فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل: ان ما كان ضروريا أيام الرسول (ص) وفي عهد الإمام أمير المؤمنين (ع) من وجود الحكومة لا يزال ضروريا إلى يومنا هذا. ولتوضيح ذلك أتوجه إليكم بالسؤال التالي: قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي اكثر من ألف عام، وقد تمر عليه ألوف السنين قبل ان تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، وفي طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس خلالها ما يشاءون؟.. ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ وهل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام؟ هل ينبغي ان يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟". وأضاف: "ان الذهاب إلى هذا الرأي أسوء في نظري من الاعتقاد بان الإسلام منسوخ، فلا

يستطيع أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقول: انه لا يجب الدفاع عن ثغور الإسلام والوطن، أو انه يجوز الامتناع عن دفع الزكاة والخمس وغيرهما، أو يقول بتعطيل القانون الجزائي في الإسلام وتجميد الأخذ بالقصاص والديات، إذن فان كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ الإسلام، ويدعو إلى تعطيل أحكامه وتجميدها، وهو بالتالي ينكر شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف". وخاطب الإمام الخميني الملتزمين بنظرية (الانتظار) قائلا: "لا تقولوا ندع إقامة الحدود والدفاع عن الثغور وجمع حقوق الفقراء حتى ظهور الحجة (الإمام المهدي) فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحجة؟!".

ثم استشهد على ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وقال: "ان ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر (ع)" [448].

وبعد إثبات الإمام الخميني للحاجة المستمرة إلى الإمامة في (عصر الغيبة) وعدم جواز تجميدها انتظارا للإمام المهدي، عقلا ونقلا، توصل الى ضرورة إقامة الدولة بقيادة من تتوفر فيه خصائص الإمامة من العلم بالقانون والعدالة.

وتحدث الإمام الخميني عن التشابه بين الفقيه والإمام المعصوم فقال: "للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة (ع) مما يرجع إلى الحكومة والسياسة، ولا يعقل الفرق، لأن الوالي – أي شخص كان – هو مجري أحكام الشريعة والمقيم للحدود الإلهية والأخذ للخراج وسائر الماليات والتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين... ومع اقتضاء المصالح يأمرون الناس بالأوامر التي للوالي ويجب إطاعتهم..فولاية الفقيه – بعد تصور أطراف القضية – ليست أمرا نظريا يحتاج إلى برهان، ومع ذلك دلت عليها بهذا المعنى الواسع روايات" [449].

واعتبر الإمام الخميني الفقهاء أوصياء للرسول (ص) من بعد الأئمة وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بجميع ما كلف الأئمة (ع) بالقيام به [450].

وكان الإمام الخميني يؤمن نتيجة لبعض الروايات ان ولاية الفقيه ولاية دينية إلهية ويقول: "ان الله جعل الرسول (ص) وليا للمؤمنين جميعا، ومن بعده كان الإمام وليا، ونفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه" [451]. ويقول: "إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فانه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، ووجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) واميرالمؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة... وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي (ص) واميرالمؤمنين (ع) من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، غاية الأمر ان تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم والعدل" [452].

وكان يحصر الحق في إقامة الدولة في (عصر الغيبة) في الفقهاء فقط، ويقول: "الفقهاء العدول وحدهم المؤهلون لتنفيذ أحكام الإسلام واقرار نظمه وإقامة حدود الله وحراسة ثغور المسلمين، وقد فوض إليهم الأنبياء جميع ما فوض إليهم ائتمنوهم على ما أؤتمنوا عليه" [453].

الولاية المطلقة

ونظرا لإيمان الخميني بأن ولاية الفقيه مستمدة من الله، فقد طرح بعد حوالي عشرة أعوام من إقامة (الجمهورية الإسلامية في إيران) نظرية (ولاية الفقيه المطلقة) التي لا تحدها حدود، وجاء في رسالة له الى رئيس الجمهورية: "ان الحكومة التي تعني الولاية المخولة من قبل الله إلى النبي الأكرم (ص) مقدمة على جميع الأحكام الفرعية الإلهية... ولو كانت صلاحيات الحكومة محصورة في إطار الأحكام الفرعية الإلهية لوجب ان تلغى أطروحة الحكومة الإلهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام (ص) وان تصبح دون معنى.. لا بد ان أوضح: ان الحكومة شعبة من ولاية رسول الله (ص) المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج... ان باستطاعة الحاكم ان يعطل المساجد عند الضرورة، وان يخرب المسجد الذي يصبح كمسجد ضرار ولا يستطيع ان يعالجه بدون التخريب. وتستطيع الحكومة ان تلغي من طرف واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الشعب، إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام. وتستطيع ان تقف أمام أي أمر عبادي أو غير عبادي إذا كان مضرا بمصالح الإسلام، مادام كذلك. ان الحكومة تستطيع ان تمنع مؤقتا وفي ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي – إذا رأت ذلك – ان تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية"[454].

وكانت هذه الرسالة تطورا كبيرا في نظرية: (ولاية الفقيه) باتجاه الشمولية والإطلاق، وقفزة كبيرة في توسيع الولاية، وهي تتحدث عن صلاحيات مشابهة لصلاحيات الرسول الأكرم والأئمة المعصومين، للفقيه بحكم منصب الولاية والسلطان. وقد توصل الإمام الخميني الى ذلك بالجمع بين نظرية (النيابة العامة) ونظرية (ولاية الفقيه) وتطويرهما بحيث تصبحان نظرية واحدة مطلقة.

ان الحديث عن "النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي" في "الغيبة الكبرى" هو فرع لثبوت "النيابة الخاصة" التي ادعاها "الوكلاء الأربعة" في فترة "الغيبة الصغرى". وان القول بذلك يبتنى على القول بوجود وولادة "الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" ووجود غيبتين له، وإذا لم نستطع التأكد من وجود هذا "الإمام" فان تلك النظرية تتلاشى بالطبع من باب الأولى.

ونظرا للغموض الذي لف موضوع الخلف للإمام العسكري، والحيرة التي عصفت بالشيعة الامامية الاثني عشرية، والشك الذي أحاط بدعاوى النيابة الخاصة عن الإمام الغائب، فان نظرية النيابة العامة لم تكن معروفة لدى الشيعة الامامية في بداية "الغيبة الكبرى" التي يقال أنها ابتدأت بعد وفاة "النائب الرابع: علي بن محمد الصيمري". بل ان الشيعة الأوائل (في القرن الرابع) اعتبروا النيابة العامة التي توازي الإمامة أو ولاية الفقيه متناقضة تماما مع نظرية الإمامة، لأنها تسقط شرطي العصمة والنص في الإمام، وإنما هي نظرية ظنية استنبطها بعض العلماء في وقت لاحق وطوروها عبر التاريخ، ولم يكن لها وجود من قبل. وقد توفي الصيمري سنة 329هـ ولم يتحدث عن "النيابة العامة" ببنت شفة، ولو كان لها أي رصيد من الواقع لتحدث عنها "الإمام المهدي" – على فرض وجوده – بدلا من ان يترك الشيعة يتخبطون قرونا طويلة في ظلمات الحيرة.

ومن هنا فلم يعرف الشيخ الصدوق نظرية النيابة العامة، ولم يشر إليها أبدا بالرغم من روايته لـ:توقيع إسحاق بن يعقوب عن العمري عن المهدي: "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله". وذلك أما للشك بصحة "التوقيع" المروي عن مجهول هو (إسحاق بن يعقوب) واما لعدم دلالته على "النيابة العامة" خاصة وانه يتحدث عن الرجوع إلى الرواة في ظل "النيابة الخاصة" وفي أيام "السفير الثاني: العمري". وإذا كانت النيابة الخاصة المتصلة –

حسب الفرض – بالإمام المهدي محدودة وغير سياسية، فكيف يمكن ان يفهم من "التوقيع" معنى اكبر وأوسع منها؟.

لقد كان أول من تحدث عن تفويض الأئمة للفقهاء في مجال إقامة الحدود فقط هو الشيخ المفيد الذي جاء بعد الغيبة بحوالي مائة وخمسين عاما، وكان ذلك منه افتراضا اكثر منه قولا بيقين، وقد انطلق في محاولته استنباط نظرية (النيابة العامة) من الأحاديث السابقة (مقبولة عمر بن حنظلة ومشهورة أبى خديجة وتوقيع إسحاق بن يعقوب) التي تعطي الإذن لرواة أحاديث أهل البيت بممارسة القضاء من دون الحاجة إلى إذن خاص من الأئمة.

وقد أثار التطور السياسي الكبير الذي حدث في تاريخ الشيعة في العهد الصفوي في القرن العاشر الهجري، والذي نقلهم من مرحلة "التقية والانتظار" إلى مرحلة إقامة الدولة في (عصر الغيبة) بعدما ادعى (الشاه إسماعيل الصفوي) النيابة الخاصة عن الإمام المهدي.. أثار ذلك التطور جدلا واسعا في صفوف الفقهاء وفتح الباب واسعا أمام القول بنظرية "النيابة العامة" وتعزيزها بقوة، ثم تطويرها بعد ذلك نحو حكم الفقهاء بصورة مباشرة على يدي النراقي في منتصف القرن الثالث عشر الهجري.

وقد اعتمد الإمام الخميني في قوله بنظرية (ولاية الفقيه) بصورة رئيسية على روايات عامة عن الرسول الأعظم (ص) مثل (الفقهاء ورثة الأنبياء ووحصون الأمة وخلفاء الرسول) واستنتج منها معنى الوراثة والخلافة السياسية والولاية التامة للفقهاء كما كانت للرسول الأعظم (ص) والأئمة من أهل البيت (ع) حسب النظرية الامامية، وقال: "كما ان الرسول الأعظم جعل الأئمة (ع) خلفاء ونصبهم للخلافة على الخلق أجمعين، جعل الفقهاء ونصبهم للخلافة الجزئية... وتحصل مما مر ثبوت الولاية للفقهاء من قبل المعصومين (ع) في جميع ما ثبت لهم الولاية فيه من جهة كونهم سلطانا على الأمة" [455]. ولذلك اعتبر الخميني الفقهاء اكثر من (نواب للإمام المهدي الغائب) وإنما أيضا: أوصياء للرسول (ص) من بعد الأئمة، وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بجميع ما كلف به الأئمة بالقيام به [456]. واعتبر – بناء على ذلك – ولاية الفقهاء على الناس مجعولة من قبل الله كولاية الرسول والأئمة من أهل البيت، وأنها ولاية دينية إلهية [457].

وقد رفض الإمام الخميني الأدلة "العقلية والنقلية" التي قدمها ويقدمها علماء الكلام الاماميون السابقون الذين كانوا يشترطون العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الإمام، واستخدم العقل في رفض نظرية الانتظار السلبية المخدرة التي تحرم إقامة الدولة في (عصر الغيبة) إلا للإمام المعصوم الغائب، وضعّف عقليا الأحاديث "المتواترة" والتي كان يجمع عليها الاماميون في السابق، والتي تقول: "ان كل راية ترفع قبل راية المهدي فهي راية ضلالة وصاحبها طاغوت يعبد من دون الله". وقد استخدم المقدمة الامامية الأولى في "ضرورة وجود إمام في الأرض" لينطلق منها إلى إثبات "ضرورة الإمامة في هذا العصر".

وعلى أي حال فقد كانت نظرية "ولاية الفقيه" التي تحصر الحق في ممارسة السلطة في "الفقهاء" محل نقاش كبير بين العلماء الشيعة. وقد رفضها بعض العلماء المحققين كالشيخ مرتضى الأنصاري (1216 هـ – 1281هـ) الذي ناقش في (المكاسب) أدلة القائلين بالولاية العامة، وأنكر دلالة الروايات العامة التي يتشبثون بها على الموضوع، وحدد دلالتها في موضوع الفتيا والقضاء فقط، وشكك في صحتها ودلالتها وقال: "لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها (الروايات) أو صدرها

أو ذيلها يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية لا كونهم كالأنبياء أو الأئمة (ص) في كونهم أولى بالمؤمنين من أنفسهم... وان إقامة الدليل على وجوب إطاعة الفقيه كالإمام – إلا ما خرج بالدليل – دونه خرط القتاد"[458].

كما رفض السيد أبو القاسم الخوئي نظرية ولاية الفقيه المبتنية على نظرية (النيابة العامة) وقال: "ان ما استدل به على الولاية المطلقة في (عصر الغيبة) غير قابل للاعتماد عليه، ومن هنا قلنا بعدم ثبوت الولاية له إلا في موردين هما الفتوى والقضاء... ان الأخبار المستدل بها على الولاية المطلقة قاصرة السند والدلالة"[459].

ان إعطاء الفقيه العادل، وهو بشر غير معصوم ومعرض للخطأ والانحراف، صلاحيات الرسول الأعظم (ص) المطلقة وولايته العامة على النفوس والأموال، والتطرف في ذلك إلى حد السماح للفقيه بتجميد القوانين الإسلامية الجزئية (الشريعة) – كما يقول الإمام الخميني وبعض أنصار ولاية الفقيه في إيران – يلغي الفوارق الضرورية بين النبي المعصوم المرتبط بالسماء وبين الفقيه الإنسان العادي المعرض للجهل والهوى والانحراف، وهذا ما يتناقض تماما مع الفكر الامامي القديم الذي رفض مساواة أولي الأمر (الحكام العاديين) في وجوب الطاعة لهم كوجوب الطاعة لله والرسول، وذلك خوفا من أمرهم بمعصية والوقوع في التناقض بين طاعتهم وطاعة الله.. ومن هنا اشترط الفكر الامامي العصمة في "الإمام" – مطلق الإمام – ثم قال بوجوب النص، وانحصار النص في أهل البيت وفي سلالة علي والحسين إلى يوم القيامة. فإذا أعطينا الفقيه الصلاحيات المطلقة والواسعة التي كانت لرسول الله (ص) وأوجبنا على الناس طاعته، وهو غير معصوم، فماذا يبقى من الفرق بينه وبين الرسول؟.. ولماذا إذن أوجبنا العصمة والنص في الإمامة وخالفنا بقية المسلمين وشجبنا اختيار الصحابة لأبي بكر مع انه كان افقه من الفقهاء المعاصرين؟

ومادام الفقيه إنسانا غير معصوم فانه معرض كغيره للهوى وحب الرئاسة والحسد والتجاوز والطغيان، بل انه معرض اكثر من غيره للتحول إلى اخطر دكتاتور يجمع بيديه القوة والمال والدين، وهو ما يدعونا إلى تحديد وتفكيك وتوزيع صلاحياته اكثر من غيره، لا ان نجعله كالرسول أو"الأئمة المعصومين"، فانه عندئذ سيتحول إلى ظل الله في الأرض، ويمارس هيمنة مطلقة على الأمة كما كان يفعل الباباوات في القرون الوسطى.

إلغاء الدور السياسي للامة

وقد كان لتطور نظرية (ولاية الفقيه) على قاعدة نظرية (النيابة العامة عن الإمام المهدي) المرتكزة على نظرية (الإمامة الإلهية) أثر كبير على طبيعة النظرية ونموها في جانب واحد هو جانب السلطة، دون جانب الأمة، حيث اصبح للفقيه من الصلاحيات ما للإمام (المعصوم) وما للنبي الأعظم (ص) واصبح الفقيه (منصوبا) و(مجعولا) و(معينا) من قبل (الإمام المهدي) و(نائبا) عنه، كما كان (الإمام المعصوم) منصوبا ومجعولا من قبل الله تعالى، وبالتالي فانه قد اصبح في وضع (مقدس) لا يحق للامة ان تعارضه أو تنتقده أو تعصي أوامره أو تخلع طاعته، أو تنقض حكمه.

ومن هنا فقد اتخذت فتاوى العلماء وآراؤهم الاجتهادية الظنية صبغة دينية مقدسة، ووجب على عامة الناس غير المجتهدين "تقليد" الفقهاء والطاعة لهم سواء في التشريع أو التنفيذ أو القضاء، وحرمت عليهم مخالفتهم.

وبما ان (الأئمة المعصومين) – حسب نظرية الإمامة الإلهية – معينون من قبل الله تعالى، وان لا دور للامة في اختيارهم عبر الشورى، ولا حق لها في مناقشة قراراتهم أو معارضتها، وان الدور الوحيد المتصور للامة هو الطاعة والتسليم فقط، فقد ذهب أنصار مدرسة ولاية الفقيه المنصوب والمجعول والنائب عن (الإمام المهدي) إلى ضرورة طاعة الأمة وتسليمها للفقيه، ولم يجدوا بعد ذلك أي حق للامة في ممارسة الشورى أو النقد أو المعارضة أو القدرة على خلع الفقيه، أو تحديد صلاحياته أو مدة رئاسته.

وقد ذهب الإمام الخميني في رسالته الشهيرة إلى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي الخامنائي عام (1408هـ/1988م) إلى قدرة الفقيه الولي على فسخ الاتفاقيات الشرعية التي يعقدها مع الأمة، من طرف واحد، إذا رأى بعد ذلك ان الاتفاقية معارضة لمصلحة الإسلام أو مصلحة البلاد، وأناط بالحاكم وليس بالأمة تحديد المصلحة العامة.

وقد كان للتطور التدريجي الطويل الذي امتد اكثر من ألف عام أثره أيضا على طبيعة نظرية (ولاية الفقيه) من حيث عدم التكامل والشمول في البحث، واقتصار النظرية على الجانب الرئاسي وإهمال الدور السياسي للامة.

وفي الحقيقة.. ان أساس المشكلة في هذه المسألة المهمة يعود إلى الدمج بين نظرية (النيابة العامة) المستنبطة من بعض الأدلة الروائية الضعيفة وبين نظرية (ولاية الفقيه) المعتمدة على العقل وعلى ضرورة تشكيل الحكومة في (عصر الغيبة) بعيدا عن شروط العصمة والنص الإلهي والسلالة العلوية الحسينية، وان الخلط بين هاتين النظريتين، أو تطوير نظرية (النيابة العامة) إلى مستوى إقامة الدولة أدى إلى جعل الفقيه بمثابة الإمام المعصوم أو النبي الأعظم وإعطائه كامل الصلاحيات المطلقة، وإلغاء الفوارق بين المعصوم وغير المعصوم، بالرغم من قابلية الأخير للجهل والخطأ والانحراف، وهو ما يتناقض مع أساس الفلسفة الامامية القديمة حول اشتراط العصمة في الإمام.

الشورى.. وولاية الأمة على نفسها

بغض النظر عن مناقشة تفاصيل نظرية "ولاية الفقيه" فانها تشكل ثورة جذرية على نظرية الإمامة، وذلك لأنها لا تشترط العصمة ولا النص ولا السلالة العلوية الحسينية في الإمام، وتكتفي بالفقه والعدالة، وكذلك تشكل ثورة على نظرية "الانتظار للإمام المهدي" وان كانت تدعي النيابة العامة عنه، وهو ما أدى إلى نهضة الشيعة في العصر الحديث، وقيامهم بتأسيس (الجمهورية الإسلامية) في إيران.

وإذا كان الفكر الامامي القديم يرفض الشورى، فان الفكر السياسي الشيعي المعاصر يقوم على الشورى، ويقبل حتى بالنظام الديموقراطي الحديث. وهو ما يعني تحوله جذريا، وتخليه عملياً عن نظرية "الإمامة الإلهية" التي كانت تشكل عقدة خلافه مع بقية الشيعة والمسلمين.

ولو كان الفكر السياسي الامامي يقبل بنظرية (الشورى) من قبل أو يؤمن بنظرية (ولاية الفقيه) لما كان بحاجة إلى افتراض وجود (ولد للإمام العسكري) بالرغم من عدم وجود أدلة علمية تثبت ذلك. ولما كان بحاجة بعد ذلك إلى القول بنظرية (الانتظار) ثم افتراض (النيابة الواقعية) أو (النيابة العامة) لحل إشكالية تحريم إقامة الدولة في (عصر الغيبة). أما وقد آمن الفكر السياسي الشيعي المعاصر بنظرية (ولاية الفقيه) فهو مطالب بإقامتها على أساس (الشورى) وحق الأمة في السيادة على نفسها وإدارة شؤونها بنفسها. وليس على أساس فرضية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام

المهدي). بل ان الفكر السياسي الشيعي مطالب اليوم بإعادة النظر في فرضية "وجود محمد بن الحسن العسكري" التي تفرعت عن نظرية (الإمامة الإلهية) وحتمية وجود (الإمام المعصوم المعين من قبل الله). فلو قلنا بإمكانية إقامة الدولة الإسلامية تحت قيادة الفقيه العادل أو المؤمن العادل، فانه لا تبقى بعد ذلك أية حاجة إلى افتراض وجود "إمام معصوم" غائب لا يتفاعل مع الأمة.

وإذا لم نقل بفرضية وجود الإمام الغائب، فإننا لسنا بحاجة إلى افتراض (النيابة الخاصة أو العامة).. ومن ثم فإننا لا نعطي الفقيه من الصلاحيات والسلطات اكثر من دوره الطبيعي الاستشاري، ولا نجعل منه شخصية مقدسة في الفتوى والحكم كشخصية الرسول الأعظم محمد (ص) أو (الأئمة المعصومين).

وإذا تحررنا من نظرية (النيابة العامة)، بعد وضوح ضعفها وعدم صحتها لعدم وجود (المناب عنه: الإمام المهدي) وعدم ثبوت ولادته، فإننا يمكن ان نقيم أساس الدولة على قاعدة (الشورى) وولاية الأمة على نفسها، بمعنى ان يكون الإمام منتخباً من الأمة، ونابعاً من إرادتها، ونائباً عنها، ومقيداً بالحدود التي ترسمها له، وملتزماً بالصلاحيات التي تعطيها له. وذلك لأن الأدلة العقلية تعطي للامة حق اختيار الحاكم ليحكم بالنيابة عنها، كما تعطيها الحق في ان تهيمن على الإمام وتشرف عليه وتراقبه وتحاسبه، وان تعطيه من الصلاحيات بقدر ما تشاء وحسبما تشاء، وذلك لأن منبع السلطة في غياب النص الشرعي وعدم وجود الإمام المعين من قبل الله تعالى هي الأمة الإسلامية. حيث لا تعطي الأدلة العقلية الحاكم العادي (غير المعصوم) القابل للخطأ والصواب والانحراف والهدى، من الصلاحيات المطلقة، مثلما تعطي للرسول المرتبط بالله عبر الوحي، ولا تساويه أبدا مع (الإمام المعصوم).

لذا نعتقد، في هذه المرحلة من تطور الفكر السياسي الشيعي، ومن اجل إعادة تصحيح الفكر السياسي الشيعي وبناء علاقات اكثر ديموقراطية بين الأمة والإمام، ان من الضروري جدا بحث موضوع وجود وولادة (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وإعادة النظر في الأدلة الفلسفية والنقلية والتاريخية التي تحدثت عن ذلك.. وكذلك إعادة النظر في نظرية الإمامة الإلهية التي تقوم على العصمة والنص وحصر الحق في الحكم في السلالة العلوية الحسينية.

وخصوصا إذا علمنا ان نظرية الإمامة لم تكن نظرية أهل البيت السياسية، وإنما كانت من صنع المتكلمين الذين اندسوا في صفوف الشيعة في القرن الثاني الهجري، والذين كانوا يخشون من نسبتها الى الأئمة علنا خوفا من رفضهم، ولذلك كانوا يغلفونها بغطاء من دعاوى التقية، وان نظرية أهل البيت السياسية كانت تقوم على الشورى وحق الأمة في اختيار أئمتها، وانهم لم يعرفوا مطلقا شخصا باسم (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) لأنه ببساطة كان شخصية افتراضية وهمية لا حقيقة لها. تم اختلاقها بعد وفاة الإمام الحسن العسكري.

وإذا كان الشيعة اليوم قد تخلصوا عمليا من نظرية الإمامة ومن فرضية وجود الإمام الثاني عشر، بعد رحلة طويلة من الحيرة والعذاب استمرت ألف عام، وعادوا الى فكر أهل البيت الأصيل: الشورى، فلا بد ان يتخلصوا نهائيا من كل مخلفات ورواسب نظرية "الإمامة" المثالية والوهمية. ومن أهم تلك الرواسب: الموقف السلبي من الشيخين الجليلين الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما). ذلك الموقف الذي يقوم على أساس الاعتقاد باغتصابهما للخلافة من الامام علي عليه السلام، حسب نظرية "النص الإلهي" وتعيين النبي الأكرم (ص) له كخليفة من بعده. وما يسببه هذا الموقف من توتر وتشنج وعداء بين الإمامية وعموم المسلمين.

وفيما يلي قراءة جديدة لنشوء نظرية الإمامة، ولازمتها: فرضية وجود الولد للإمام العسكري، قراءة تلاحظ التباين السافر بين فكر أهل البيت وأقوالهم وأعمالهم، وبين نظريات المتكلمين الاماميين وافتراضاتهم المناقضة للعقل والقرآن الكريم.

الخاتمة

نستخلص من كل ما مضى: أن الشيعة كانوا يشكلون حزب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مقابل حزب معاوية والأمويين، وأنهم في القرن الأول الهجري، لم يكونوا يعرفون نظرية الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص، حيث كانوا يؤمنون فقط بأولوية وأحقية أهل البيت بالحكم والخلافة من الأمويين. وعندما اختلف أهل البيت في القرن الثاني الهجري، بين عباسيين، وطالبيين، وعلويين، وكيسانيين، وحسنيين، وحسينيين، وإسماعيليين، وموسويين، نشأ من الشيعة فريق يؤمن بحق خط معين منهم، هو الخط العلوي الحسيني الموسوي، بالإمامة والخلافة الى يوم القيامة. ولكن هذه النظرية وصلت الى طريق مسدود، مع وفاة الامام الحسن العسكري، سنة 260 للهجرة، دون خلف يرثه في الإمامة، مما سمح للتيارات الشيعية الأخرى الزيدية والإسماعيلية أن تواصل معركتها ضد الخلفاء العباسيين، وتنجح في إقامة دول لها في اليمن وطبرستان وأفريقيا والحجاز، حتى كادت أن تقضي على الدولة العباسية في بغداد، في منتصف القرن الخامس الهجري.

وكان من المحتمل جدا، أن يطوي التاريخ حديث التيار الإمامي الموسوي، لولا مبادرة بعض أركانه الى اختلاق قصة وجود ولد مستور وغائب للامام العسكري، وتأليف النظرية الإثني عشرية في القرن الرابع الهجري، مما سمح لها بالبقاء في أذهان فريق من الشيعة، ظل ينتظر خروج ذلك الإمام أكثر من ألف عام، ولم يجنِ ذلك الفريق من انتظاره للإمام الغائب، سوى العزلة والتلاشي والانكفاء والغيبة عن مسرح الحياة.

واضطر هؤلاء الشيعة، في نهاية الأمر، الى الثورة على نظرية الانتظار التي كانت تكبلهم وتمنعهم من النشاط السياسي، وتأليف نظرية جديدة هي "فرضية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب" وتطويرها من بعد ذلك الى "نظرية ولاية الفقيه". ومع أن هذه النظرية قد حررتهم تماما من نظرية الإمامة الإلهية المثالية، القائمة على اشتراط العصمة والنص في الإمام، إلا أنها ظلت في أذهانهم تشكل امتدادا لها، وترتبط بها ببعض الخيوط الرقيقة، مثل الاعتقاد بأن الفقهاء منصوبين ومعينين من قبل الامام الغائب، بالنيابة العامة. وهو ما أضفى هالة قدسية على الفقهاء المراجع رفعتهم فوق مستوى الشعب، وحالت دون مراقبتهم ومحاسبتهم ونقدهم. وهذا ما أدى الى قيام ديكتاتورية باسم الدين، هنا وهناك، في بعض الأحيان.

ولكن مسيرة الفكر السياسي الشيعي لم تتوقف عند هذه النقطة، حيث واصل الفقهاء سعيهم من أجل تقديم فكر سياسي أفضل وبناء نظام سياسي أكثر حرية وعدلاً، فرفض كثير منهم فرضية النيابة العامة، وكذلك نظرية الولاية العامة والمطلقة للفقهاء، وقالوا بمبدأ الشورى وولاية الأمة على نفسها، ولم يتردد بعضهم عن إعلان تأييده للنظام الديموقراطي على أسس إسلامية. (كما هو حاصل اليوم في العراق).

كل هذا التطور الجذري في الفكر السياسي الشيعي، يجعلنا نعيد النظر في التسمية الموروثة والشائعة: "الإمامية" ومدى انطباقها على شيعة اليوم، الذين يمكن أن نقول عنهم أنهم "جعفرية" باعتبارهم يتبعون فقه الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، كما يتبع بعض المسلمين المذهب الحنفي أو الشافعي أو المالكي أو الحنبلي أو الاباضي، ولكن لا يمكن أن نصفهم بالإمامية أو الإثني عشرية. وهو، كما قلنا قبل قليل، اسم أطلق على فريق صغير من الشيعة في القرون الأولى،

في حين لم يكن أحد من الشيعة يعرف هذا الاسم في القرن الأول الهجري. وفي الواقع لا يعرف معظم الشيعة المعاصرين شيئا عن نظرية الإمامة، سوى الحب والولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، وهو أمر يشترك فيه عامة المسلمين، وبالتالي فلا يجوز نعتهم بالرافضة، كما يفعل بعض السلفيين.

ولا يجوز مؤاخذة الشيعة، أو محاسبتهم على ما قاله أو يقوله الغلاة والمتطرفون، كما لا يجوز محاكمة أمم وطوائف وشعوب على ما يقوله ويفعله الغلاة منهم.

إن من الخطأ الكبير تصوير الخلاف بين السنة والشيعة وكأنه خلاف عقدي لا ينتهي حتى يوم القيامة، والتشبث بالأقوال الشاذة والنادرة التي تفوه بها بعض الغلاة والمتطرفين عبر التاريخ، لأنه خلاف كان يدور في الإطار السياسي، وهو موضوع فرعي اجتهادي، وقد انتهى اليوم، ولم يبق منه سوى أوهام أو رواسب وطقوس ومخلفات قشرية.

وإذا كانت هنالك من عقدة تعكر صفو العلاقات الشيعية مع الآخرين، فهي تكمن في قضية الموقف السلبي من الشيخين أبي بكر وعمر، والصحابة عموما (رضي الله عنهم) وذلك بسبب اعتقاد الإمامية بـ "اغتصاب" الشيخين للخلافة من الامام علي، الذي "نصَّ عليه رسول الله وعينه خليفة من بعده".

وبعد وضوح فكر أهل البيت السياسي القائم على الشورى، وتخلي الشيعة عن نظرية الإمامة التي وصلت الى طريق مسدود في القرن الثالث الهجري، وانقرضت، وتخليهم كذلك عن نظرية الانتظار للإمام الغائب (محمد بن الحسن العسكري) الذي ثبت أيضا أنه لم يكن سوى فرضية وهمية لا تمت بصلة الى أهل البيت، حان الوقت للتخلص من كل رواسب التاريخ، وتصحيح الموقف وإعادة النظر بإيجابية الى الشيخين الجليلين أبي بكر وعمر، وعموم الصحابة الكرام الذين كانوا على علاقة طيبة وحميمة مع أهل البيت.

وهذا أمر كفيل بتعزيز علاقة الشيعة بأخوتهم المسلمين، وإزالة ما في قلوبهم من أحقاد وأدران.

وأجدني مضطرا لتكرار: أن ليس كل الشيعة، قديما وحديثا، يؤمنون بنظرية الإمامة، ويلتزمون بكل حذافيرها، وبالتالي فانهم لم يتخذوا.. ولا يتخذون موقفا سلبيا من الصحابة والشيخين، بصورة حتمية. ولذا فان نظر الآخرين اليهم يجب أن يكون واقعيا، ودقيقاً، ومميّزاً بين فرقهم المختلفة وتياراتهم العديدة. ولا بد أن يلاحظ المسلمون التطورات الجذرية الكبيرة التي حدثت وتحدث في صفوف الشيعة بصورة عامة.

وربما كان أهم درس يأخذه المسلمون من التطور الديموقراطي عند الشيعة، هو ضرورة التخلص من الفكر الاستبدادي، الذي روَّج لهم فقهاء السلاطين في ظل الدولة العباسية، والذي يشكل اليوم عقبة كأداء أمام مسيرة الأمة الإسلامية من أجل إقامة نظام سياسي موحدٍ وحرٍّ وعادل.

وإذا ما توصل المسلمون جميعا الى فكر الشورى والحرية والعدالة، ورفض الاستيلاء على السلطة بالقوة، فانهم يمكن أن يبدءوا طريق النهوض، وإعادة صياغة حضارتهم من جديد، ويطووا صفحة الصراع على السلطة، ويوحدوا أمتهم الممزقة من جديد.

المصادر

- القرآن الكريم
- الامام علي: نهج البلاغة
- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة
- النوبختي: فرق الشيعة.
- الأشعري القمي، سعد بن عبد الله: المقالات والفرق.
- الحميري: قرب الإسناد.
- الخصيبي: الهداية الكبرى
- الصدوق، علي بن بابويه: الامامة والتبصرة من الحيرة.
- الصفار القمي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ (المتوفى سنة 290هـ): بصائر الدرجات. نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، سنة 1404 هـ، في قم إيران.
- البرقي: المحاسن.
- العياشي: التفسير.
- تفسير فرات ابن ابراهيم الكوفي
- الكليني: الكافي، والروضة.
- كتاب سليم بن قيس الهلالي
- النعماني، محمد ابن أبي زينب: الغيبة.
- الصدوق، محمد بن علي: اكمال الدين، والأمالي، وعيون اخبار الرضا، والهداية، وعلل الشرائع والخصال.
- الخزاز: كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر.
- الطبري:دلائل الإمامة.
- الطبري، تاريخ الرسل والملوك.
- ابن قتيبة: الامامة والسياسة.
- المسعودي: مروج الذهب.
- ابن الأثير: الكامل في التاريخ.
- ابن عساكر: التهذيب.
- ابن كثير: البداية والنهاية.
- تاريخ اليعقوبي
- الاصفهاني: مقاتل الطالبيين.
- والمسعودي: التنبيه والاشراف
- البلاذري: أنساب الأشراف.
- الحموي، ياقوت: معجم البلدان.
- الاسفراييني: الفرق بين الفرق.
- الشهرستاني: الملل والنحل.
- الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا: مقتل الامام أمير المؤمنين، تحقيق مصطفى القزويني، مركز الدراسات والبحوث العلمية، بيروت
- الشيخ الأقدم ابن أبي الثلج البغدادي: تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم
- المفيد: المقنعة، والأمالي، والارشاد، وأوائل المقالات والاختصاص، المسائل الجارودية، والإفصاح في إمامة علي بن أبى طالب، وشرح عقائد الصدوق، والنكت الاعتقادية، وعدة رسائل، والرسائل العشر، مختصر من الكلام على الزيدية، والفصول المختارة من العيون والمحاسن، والمسائل الجارودية في تعيين الخلافة والإمامة في ولد الحسين بن علي، والثقلان.
- الشريف الرضي: خصائص الأئمة.
- المرتضى: تثبيت دلائل النبوة، والشافي.

- الطوسي: الغيبة، والنهاية، والمبسوط، الفهرست، ومسائل كلامية/المسائل العشر، وتلخيص الشافي.
- النجاشي: الرجال.
- الكشي: معرفة الرجال.
- الكراجكي:البرهان على صحة طول عمر صاحب الزمان، والاستنصار في النص على الأئمة الأطهار، المطبعة العلوية في النجف سنة 1346 هـ، وكنز الفوائد،
- الطبرسي: الاحتجاج.
- القطب الراوندي: الخرايج والجرائح
- النيسابوري: روضة الواعظين.
- الديلمي: أعلام الدين في صفات المؤمنين.
- ابن ادريس الحلي: المختصر النافع.
- إبراهيم القطيفي: السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج.
- المقدس الاردبيلي: تعليقات على خراجية المحقق الثاني.
- المجلسي: بحار الانوار
- النجفي محمد حسن: جواهر الكلام
- نعمة الله الجزائري: شرح غوالي اللئاليء
- ابن بطريق الحلي: رسالة نهج العلوم
- الأردبيلي الحائري، محمد بن علي: جامع الرواة.
- العلامة الحلي، الحسن بن المطهر: الباب الحادي عشر، والخلاصة، ونهج الحق وكشف الصدق، ومنهاج الكرامة في إثبات الإمامة، وكشف المراد.
- الحر العاملي: إثبات الهداة.
- النوري الطبرسي، خاتمة لمستدرك وسائل الشيعة.
- النراقي، أحمد: عوائد الأيام.
- الهمداني: مصباح الفقيه.
- الأنصاري، مرتضى: المكاسب
- الخميني: كتاب البيع، والحكومة الاسلامية
- الفريد، حسن: رسالة في الخمس.
- الخوئي: التنقيح في شرح العروة الوثقى/كتاب الاجتهاد والتقليد، ومعجم الرجال.
- العطاردي: مسند الرضا.
- القرشي، باقر شريف: حياة الإمام موسى بن جعفر، وحياة الإمام الحسن العسكري.
- الجزائري، نعمة الله: الأنوار النعمانية.
- شبر: حق اليقين.
- الاصفهاني، محمد تقي الموسوي: مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم،
- الكاشاني: الصحيفة المهدية.
- الحسني، هاشم معروف: بين التصوف والتشيع.
- الزين، محمد حسن: الشيعة في التاريخ
- الأميني: الغدير.
- الصدر، محمد صادق: الشيعة الامامية.
- الصدر، محمد: الغيبة الصغرى.
- صحيفة كيهان، العدد رقم 13223 المؤرخ 16 جمادى الأولى 1408هـ
- طلال مجذوب: إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية.
- تاريخ الشاه إسماعيل، طبع مركز تحقيقات فارس إيران وباكستان، إسلام آباد.
- راجر سيوري: إيران في العصر الصفوي.
- التنكابني: قصص العلماء
- حميد عنايت، تفكير نوين سياسي إسلام.
- حسين عطوان: الشورى في العصر الأموي.

- كاشف الغطاء، محمد حسين: اصل الشيعة وأصولها.

صدر للمؤلف

1 – الفكر السياسي الوهابي.. قراءة تحليلية
2 – المرجعية في مواجهة التحديات، تجربة الامام السيد محمد الشيرازي
3 – تطور الفكر السياسي السني.. نحو خلافة ديموقراطية

يصدر قريبا بإذن الله تعالى:

حوارات
أحمد الكاتب
حول وجود الإمام المهدي والمفكرين
الجزء الأول
المقدمة
مع السيد سامي البدري
مع السيد محمد الحسيني الشيرازي
مع السيد محمد تقي المدرسي
مع "الكاتب السيستاني"
مع السيد محمد محمد الصدر
مع السيد مرتضى العسكري
مع الشيخ ناصر مكارم الشيرازي
مع الشيخ لطف الله الصافي
مع الدكتور الشيخ محمد حسين الصغير
مع الشيخ جواد التبريزي
مع الشيخ محمد باقر الأيرواني
مع السيد صادق الحسيني الشيرازي
مع الشيخ محمد حسين الوحيد الخراساني
مع الشيخ علي الكوراني العاملي
مع الشيخ محمد رضا الجعفري
مع السيد كمال الحيدري، ونذير الحسني
مع الشيخ محمد مهدي الآصفي
الجزء الثاني
مع الدكتور التيجاني السماوي
مع الشيخ فاضل المالكي
مع السيد علي الحسيني الميلاني
مع الشيخ جعفر كاظم المصباح
مع الأستاذ المغربي إدريس الحسيني
مع السيد محمد رضا الكلبايكاني

مع الشيخ حسن الصفار
مع السيد أمير محمد الكاظمي القزويني
مع الشيخ علي آل محسن
مع المهندس عالم سبيط النيلي
مع الشيخ هادي نعمة الساعدي

انتهى

---

[1] هذا ملخص الجزء الأول من كتاب "تطور الفكر السياسي الشيعي.. من الشورى الى ولاية الفقيه" ومن أراد التفصيل فعليه مراجعة الطبعات السابقة للكتاب.

[2] الكليني، الكافي، ج1، ص 236 عن محمد بن الحسين وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن الوليد الصيرفي عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله (ع)

[3] المفيد، الأمالي، ص 220، المجلس رقم21، والمفيد، الارشاد، ص 188

[4] الكليني، روضة الكافي، ص 246

[5] الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3، ص 450

[6] كتاب سليم بن قيس الهلالي، ص 182، والمجلسي، بحار الانوار، ج8، ص 555 (الطبعة الحجرية)

[7] الكليني، روضة الكافي، ص 292 و293 والمجلسي، بحار الأنوار، ج74، ص 302

[8] المرتضى، الشافي، ج3، ص 295، والمرتضى، تثبيت دلائل النبوة، ج1، ص 212 وابن ابي الدنيا، مقتل الامام أمير المؤمنين، ص 43 والمجلسي، بحار الأنوار، ج7، باب أحاديث تنسب الى سليم غير موجودة في كتابه.

[9] المفيد، الارشاد، ص 187 والحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا، مقتل الامام أمير المؤمنين، ص 41 – 42، تحقيق مصطفى القزويني، مركز الدراسات والبحوث العلمية، بيروت

[10] المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص 44 وابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص 13، وابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج4، ص 8 وج16، ص 22

[11] المجلسي، بحار الأنوار، ج44، ص 65، باب: كيفية المصالحة، من تاريخ الامام الحسن المجتبى.

[12] راجع: الصدوق، الامامة والتبصرة من الحيرة، ص 198، والصفار، بصائر الدرجات، ص 148 و198

[13] الصدوق، اكمال الدين، ص 91

[14] الصدوق، عيون اخبار الرضا، ج2، ص 62

[15] النوبختي، فرق الشيعة، ص 22، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 18

[16] العياشي، التفسير، ج2، ص 291

[17] الكليني، الكافي، ج1، 257 و305

[18] المصدر

[19] الكليني، الكافي، ج1، ص 307 والمفيد، الارشاد، ص 272

[20] الكليني، الكافي، ج1، ص 241

[21] النوبختي، فرق الشيعة، ص 62 والمفيد، الارشاد، ص 268، والاصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 167

[22] الكليني، الكافي، ج1، ص 174، والطبرسي، الاحتجاج، ج2، ص 141

[23] الطوسي، تلخيص الشافي، ج1، ص 192

[24] الكليني، الكافي، ص 169 والمرتضى، الشافي، ج1، ص 14 – 15

[25] المصدر، ج1، ص 236

[26] المصدر، ج1، ص 199 – 211

[27] المفيد، الثقلان، ص 179
[28] المرتضى، الشافي، ج2، ص 17 و42
[29] المرتضى، الشافي، ج4، ص 6
[30] المفيد، الإرشاد، ص 278 – 279 والحلي، نهج الحق، ص 168
[31] المفيد، الثقلان، ص 10
[32] الصدوق، إكمال الدين، ص 416
[33] الصدوق، إكمال الدين، ص 120
[34] الصدوق، اكمال الدين، ص 210
[35] الصدوق، علي بن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 177 والمفيد، الرسائل العشر، مختصر من الكلام على الزيدية، ص 157
[36] الكليني، الكافي، ج1، ص 286، والمفيد، الإرشاد، ص 289، والصدوق، إكمال الدين، ص 414، والطوسي، الغيبة، ص 118
[37] الصدوق، إكمال الدين، ص 222
[38] الكليني، الكافي، ج1، ص 204 والصدوق، إكمال الدين، ص 245 والصدوق، عيون أخبار الرضا، ج1، ص 261، وج2، ص 131، والعطاردي، مسند الرضا، ص 108
[39] الصفار، بصائر الدرجات، ص 473 – 474 و477 – 478
[40] الصفار، بصائر الدرجات، ص 489 وابن بابويه الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 226 والكليني، الكافي، ج1، ص 284، والصدوق، الخصال، ص 116
[41] الصفار، بصائر الدرجات، ص 236، و239
[42] الكليني، الكافي، ج1، ص 342 والصدوق، إكمال الدين، ص 348 و350 – 351
[43] الكليني، الكافي، ج1، ص 86، والصدوق، إكمال الدين، ص 350، والمفيد، الإرشاد، ص 289
[44] الكليني، روضة الكافي، ص 10
[45] الكراجكي، كنز العرفان، ص 449، والطوسي، تلخيص الشافي، ج1، ص 192، والحلي، منهاج الكرامة في إثبات الإمامة، ص 51 ونهج الحق، ص 164
[46] الصدوق، إكمال الدين، ص 362 – 368 والمفيد، شرح عقائد الصدوق، ص 106، والنكت الاعتقادية، ص 48 – 49، والحلي، كشف المراد، ص 365، والمجلسي، بحار الأنوار، ج11، ص 291
[47] انظر الخطبة كاملة في: روضة الكافي للكليني، ص 292 – 293، وبحار الأنوار للمجلسي، ج74، ص 309
[48] الكليني، الكافي، الروضة، ص 312، والحر العاملي، إثبات الهداة، ص 770
[49] الصدوق، إكمال الدين، ص 75 – 76
[50] الكليني، الكافي، ج1، ص 351 – 352، والمفيد، الإرشاد، ص 291، والصفار، بصائر الدرجات، ص 250 – 252، والكشي، الرجال، ترجمة هشام بن سالم
[51] الأشعري، المقالات والفرق، ص 87
[52] المفيد، الفصول المختارة، ص 253، والإرشاد، ص 285 و291 والصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 205، والنوبختي، فرق الشيعة، ص 77 – 78، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 87
[53] الكليني، الكافي، ج1، ص 285، والمفيد، الإرشاد، ص 307
[54] الكليني، الكافي، ج1، ص 484
[55] الطوسي، الغيبة، ص 47، والكليني، الكافي، ج1، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 39
[56] الطوسي، الغيبة، ص 29 – 40
[57] القرشي، باقر شريف، حياة الإمام موسى بن جعفر، ص 410 – 411 (نقلا عن تحفة العالم للسيد جعفر آل بحر العلوم، ج2، ص 87)
[58] ابن الأثير، الكامل، ج6، ص 121، والأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 353، وتاريخ الطبري، ج3، ص 989
[59] الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 563
[60] الصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 246
[61] الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج2، ص 62
[62] النوبختي، فرق الشيعة، ص 88 والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 96 – 98

[63] الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 96، والمفيد، الفصول المختارة، ص 112 – 113
[64] المفيد، الإرشاد، والفصول المختارة، ص 256، والنوبختي، فرق الشيعة، ص 88 والأشعري، المقالات والفرق، ص 97
[65] الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 579، وتاريخ الطبري، ج7، ص 223
[66] النوبختي، فرق الشيعة، ص 86 – 90 والأشعري، المقالات والفرق، ص 99
[67] الكليني، الكافي، ج1، ص 382 – 384 و494
[68] الصدوق، ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 222، والكليني، الكافي، ج1، ص 353 و496
[69] الكليني، الكافي، ج1، ص 325
[70] الصفار، بصائر الدرجات، ص 467، والكليني، الكافي، ج1، ص 498 – 499، 502
[71] الكليني، الكافي، ج1، ص 326 – 327، والصفار، بصائر الدرجات، ص 473، والمفيد، الإرشاد، ص 337 والطوسي، الغيبة، ص 122
[72] النوبختي، فرق الشيعة، ص 94
[73] الحر العاملي، إثبات الهداة، ج2، ص 717
[74] راجع: بصائر الدرجات، ص 473، والكافي، ج1، ص 277 و309 والإرشاد للمفيد وقرب الإسناد وتفسير العياشي.
[75] الحر العاملي، إثبات الهداة، ج2، ص 714 – 715 والصفار، بصائر الدرجات، ص 489
[76] الصدوق، إكمال الدين، ص 77 – 78
[77] الطوسي: الغيبة، ص 132. والصدوق: إكمال الدين ج1ص 44. والمفيد: الإرشاد، ص 341 والنجاشي: الرجال. ترجمة احمد بن عامر بن سليمان أبى الجعد. والطبري:دلائل الإمامة، ص 224، والصدر: الغيبة الصغرى، ص 315، والصدوق: إكمال الدين، ص 44
الصدوق: إكمال الدين44، والطبري: دلائل الإمامة 224
[79] الطبرسي: الاحتجاج ج2 ص 279، والصدر: الغيبة الصغرى، ص 307 والصدوق: إكمال الدين، ص 475، والخصيبي: الهداية الكبرى، ص 391
[80] الصدوق، إكمال الدين، ص 475
[81] النوبختي:فرق الشيعة، ص 98 و99، والاشعري:المقالات والفرق، ص 110، والمفيد:الفصول المختارة من العيون والمحاسن، ص 259
[82] الخصيبي:الهداية الكبرى 383 – 391
[83] المصدر نفسه
[84] الصدوق: إكمال الدين 476 والطوسي: الغيبة... والصدر: الغيبة الصغرى 316
[85] الخصيبي، الهداية الكبرى، ص 392
[86] الكليني: الكافي ج1ص 343، والحر العاملي: إثبات الهداة ج3 ص 477، والطوسي: الغيبة ص 244. الصدوق: إكمال الدين، ص 230، والنوبختي:فرق الشيعة، ص 105، والاشعري:المقالات، ص 115، والمفيد:الفصول، ص 260
[87] الاشعري: المقالات والفرق، ص 11، والنوبختي: فرق الشيعة، ص 114
[88] النوبختي:فرق الشيعة، ص 101
[89] النوبختي:فرق الشيعة 107 – 108 والمفيد:الفصول 260
[90] المصادر
[91] النوبختي: فرق الشيعة، ص 98 والاشعري:المقالات والفرق، ص 106
[92] الاشعري:المقالات، ص 107 والنوبختي: فرق الشيعة، ص 96 – 98
[93] النوبختي:فرق الشيعة، ص 96 – 98، والاشعري: المقالات والفرق، ص 108
[94] الصدوق: إكمال الدين، ص 40
[95] النوبختي:فرق الشيعة، ص 108، والاشعري: المقالات، ص 115، والمفيد:الفصول، ص 260
[96] النوبختي: فرق الشيعة، ص 103، والاشعري: المقالات، ص 114، والمفيد:الفصول، ص 260
[97] النوبختي:فرق الشيعة، ص 104، والاشعري:المقالات، ص 115، والمفيد:الفصول، ص 260
[98] الصدوق:إكمال الدين، ص 483، والطوسي:الغيبة، ص 186، والنوبختي:فرق الشيعة، ص 102، والاشعري: المقالات، ص 114، والمفيد:الفصول، ص 260
[99] الصدوق:إكمال الدين، ص 2 و16

[100] الكليني، الكافي، ج1 ص 366، 338، 340، والنعماني، الغيبة، ص 89، 206، 208، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 168، وإكمال الدين، ص 408
[101] النعماني، الغيبة، ص 113، و186
[102] الصدوق، إكمال الدين، ص 92
[103] المفيد، الإرشاد، ص 347
[104] الكراجكي، كنز الفوائد، ص 345
[105] المرتضى، رسالة في الغيبة، ص 2 – 3
[106] المرتضى، الشافي، ج1، ص 79 – 80
[107] الطوسي، تلخيص الشافي، ص 211
[108] الطوسي، مسائل كلامية/المسائل العشر، ص 99
[109] الطوسي، الغيبة، ص 138
[110] المصدر، ص 15
[111] المصدر نفسه، ص 3 – 4
[112] النيسابوري، روضة الواعظين، ص 224
[113] الديلمي، أعلام الدين في صفات المؤمنين، ص 52
[114] البغدادي، تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم.باب ولادة المهدي.
[115] العلامة الحلي، الباب الحادي عشر، الفصل السادس
[116] المجلسي، بحار الأنوار، ج51
[117] الصدر، الشيعة الإمامية، ص 27
[118] الطوسي، الغيبة، ص 133 و135
[119] الصدوق، إكمال الدين، ص 63
[120] الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 157 و160 – 162
[121] الصدوق، إكمال الدين، ص 229
[122] الصدوق، علل الشرائع، ص 195 و201
[123] الطبري، دلائل الإمامة، ص 231
[124] الصدوق، إكمال الدين، ص 120
[125] الطبري، دلائل الإمامة، ص 231
[126] الطوسي، الغيبة، ص 118
[127] الصفار، بصائر الدرجات، المختصر، ص 14 و170، والطوسي، الغيبة، ص 118، والصدوق، إكمال الدين، ص 36، وابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 193
[128] الصدوق ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 179 – 180
[129] المصدر نفسه.
[130] ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 199، والصدوق، إكمال الدين، ص 137، والطوسي، الغيبة، ص 18
[131] الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 207
[132] الصدوق، إكمال الدين، ص 39
[133] الطوسي، الغيبة، ص 120
[134] المصدر، ص 121
[135] المصدر، ص 122 – 124
[136] الصدوق، إكمال الدين، ص 40 و133 والطوسي، الغيبة، ص 133 و136
[137] الطوسي، الغيبة، ص 136
[138] الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 233
[139] المفيد، الفصول المختارة، ص 402
[140] الطوسي، الغيبة، ص 123
[141] الكراجكي، البرهان على صحة طول عمر صاحب الزمان، ص 243
[142] الطوسي، الغيبة، ص 260 – 282

[143] الكليني، الكافي، الروضة، ص 175
[144] المصدر نفسه، ص 260، والعياشي، التفسير، ج1، ص 66
[145] الكليني، الكافي، الروضة، ص 312
[146] المصدر نفسه، ص 239 - 240
[147] المصدر نفسه، ص 44
[148] القمي، التفسير، ج2، ص 390
[149] المصدر نفسه، ص 327
[150] الصدوق، إكمال الدين، ص 378، والخزاز، كفاية الأثر، ص 277
[151] الصدوق، إكمال الدين، ص 378، والخزاز، كفاية الأثر، ص 277
[152] النعماني، الغيبة، ص 116
[153] الصدوق، إكمال الدين، ص 19
[154] المصدر، ص 113
[155] الطوسي، الغيبة، ص 109
[156] المصدر نفسه، ص 110
[157] الصدوق، إكمال الدين، ص 67 - 68
[158] الكليني، الكافي، ج1، ص 525 - 534 والطوسي، الغيبة، ص 88 - 90
[159] الخزاز، كفاية الأثر، ص 77
[160] النعماني، الغيبة، ص 77
[161] الصدوق، إكمال الدين، ص 66
[162] الطوسي، الغيبة، ص 88 و100
[163] الصدوق، إكمال الدين، ص 280
[164] المصدر، ص 281
[165] المصدر ص 289
[166] المصدر، ص 316
[167] المصدر نفسه، ص 342
[168] المصدر نفسه، ص 379
[169] المصدر نفسه، ص 372
[170] المصدر نفسه، ص 382
[171] المصدر نفسه، ص 305، والكافي، ج1، ص 527
[172] الصدوق، إكمال الدين، ص 413، والكليني، الكافي، ج1 ص 376، والنعماني، الغيبة، ص 129، والمفيد، الاختصاص، ص 268، والرسائل، ص 384
[173] البرقي، المحاسن، ص 235، والصدوق، علل الشرائع ج1 ص 200، والمفيد، الاختصاص، ص 289
[174] الصفار، بصائر الدرجات، ص 485، والكليني، الكافي ج1 ص 178، والصدوق، إكمال الدين، ص 229
[175] الصفار، بصائر الدرجات، ص 481، والكليني، الكافي، ج1 ص 179، والنعماني، الغيبة، ص 139، والصدوق، علل الشرائع، ص 197 وإكمال الدين، ص 201
[176] الصدوق، إكمال الدين، ص 417
[177] المسعودي، إثبات الوصية، ص 195
[178] الصدوق، إكمال الدين، ص 431
[179] المجلسي، بحار الأنوار، ج51، ص 432
[180] النوبختي، فرق الشيعة، ص 103، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 114
[181] المفيد، رسالة مولد الأئمة، ص 6
[182] المفيد، الفصول المختارة، ص 258
[183] المصدر نفسه
[184] الصدوق، إكمال الدين، ص 432
[185] الطوسي، الغيبة، ص 143

[186] المصدر نفسه، ص 141
[187] الصدوق، إكمال الدين، ص 424
[188] المصدر، ص 428
[189] المصدر نفسه، ص 426
[190] الصدوق، إكمال الدين، ص 430
[191] الطوسي، الغيبة، ص 141
[192] المصدر نفسه، ص 142
[193] المصدر نفسه، ص 143
[194] المصدر نفسه، ص 145
[195] المصدر نفسه
[196] المسعودي، إثبات الوصية، ص 196 والخصيبي، الهداية الكبرى
[197] المسعودي، إثبات الوصية، ص 197
[198] المصدر نفسه
[199] المصدر نفسه
[200] الصدوق، إكمال الدين، ص 434
[201] المصدر نفسه، ص 384
[202] المصدر 435
[203] الطوسي، الغيبة، ص 151
[204] المفيد، الإرشاد، ص 392
[205] الصدوق، إكمال الدين، ص 432
[206] الكليني، الكافي، ج1، ص 329 والصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 140
[207] الصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 217
[208] المصدر
[209] الصدوق، إكمال الدين، ص 436
[210] المصدر، ص 454 - 456
[211] المصدر نفسه، ص 384
[212] الطوسي، الغيبة، ص 148 - 149
[213] المصدر، ص 165
[214] الصدوق، إكمال الدين، ص 475 - 476
[215] المصدر نفسه، ص 476 - 479
[216] الطوسي، الغيبة، ص 149 والراوندي، الخرايج والجرايح، ص 67، والمجلسي، بحار الأنوار، ج13، ص 118، ومحمد الصدر، الغيبة الصغرى، ص 577
[217] المجلسي، بحار الأنوار، ج13، ص 118، ومحمد الصدر، الغيبة الصغرى، ص 560
[218] الطوسي، الغيبة، ص 209 و214
[219] المصدر نفسه، ص 215
[220] المصدر نفسه، ص 215 - 216
[221] المصدر نفسه، ص 217
[222] المصدر، ص 216
[223] المصدر، ص 215
[224] المصدر، ص 218
[225] المصدر، ص 220
[226] المصدر نفسه.
[227] المصدر نفسه.
[228] المصدر نفسه.
[229] المصدر نفسه، ص 222

[230] المصدر نفسه، ص 221
[231] الصدوق، إكمال الدين، ص 503
[232] الطوسي، الغيبة، ص 174 – 176
[233] ناحية الإمام المهدي، عبر سفيره الخاص.
[234] الطوسي، الغيبة، ص 172 – 174
[235] الصدوق، إكمال الدين، ص 473، والطوسي، الغيبة، ص 186 – 188
[236] الصدوق، إكمال الدين، ص 510
[237] راجع أيضا: النوري الطبرسي، خاتمة المستدرك، ج3، ص 518، والجزائري، الأنوار النعمانية، ج2، ص 21، وابن بطريق الحلي، رسالة نهج العلوم، والتنكابني، قصص العلماء، ص 399
[238] المفيد، الإرشاد، ص 351
[239] الكليني، الكافي، ج1، 519، والمفيد، الإرشاد، ص 352 – 355، والطوسي، الغيبة، ص 179 و184 و192 و193 و222 و243
[240] الطوسي، الغيبة، ص 199
[241] إلا شعري القمي، المقالات والفرق، ص 106
[242] الصدوق، إكمال الدين، ص 44 و93
[243] الصدوق، إكمال الدين، ص 21 و85
[244] المرتضى، تلخيص الشافي، للطوسي، ج4، ص 211
[245] الطوسي، الغيبة، ص 57 – 58
[246] كاشف الغطاء، اصل الشيعة وأصولها، ص 71
[247] الصدوق، إكمال الدين، ص 346 و348، والطوسي، الغيبة، ص 203 و204 و206
[248] الصدوق، إكمال الدين، ص 360، والطوسي، الغيبة، ص 104 و204
[249] الصدوق، إكمال الدين، ص 352 و357، والطوسي، الغيبة، ص 104 و108
[250] الطوسي، الغيبة، ص 203
[251] الكليني، الكافي، ج1، ص 337 – 338 و340 والصدوق، إكمال الدين، ص 481
[252] المفيد، الإرشاد، ص 345
[253] المفيد، الأمالي، والفصول المختارة، ص 395
[254] المرتضى، الشافي، ج3، ص 149
[255] الكراجكي، كنز الفوائد، ج1، ص 371
[256] الطوسي، الغيبة، ص 203
[257] المرتضى، الشافي، ج1، ص 147، والطوسي، الغيبة، ص 63، والكراجكي، كنز الفوائد، ج1، ص 371
[258] المفيد، الإرشاد، ص 355
[259] الكليني، الكافي، ج1، ص 338 و340 والطوسي، الغيبة، ص 76 – 78 و104 و258 والنعماني، الغيبة، ص 323
[260] الصدوق، إكمال الدين، ج1، ص 61 – 62
[261] المرتضى، الشافي، ج1، ص 149
[262] الكليني، الكافي، ج1، ص 201 والصدوق، إكمال الدين، ص 268 وكذلك: عيون أخبار الرضا، ج1، ص 63 والمفيد، الإرشاد، ص 355 و359 و362 والطوسي، الغيبة، ص 274 و283 – 285 والعياشي في تفسيره، ج2، ص 326
[263] الصدوق، إكمال الدين، ص 183
[264] الكليني، الكافي، ج1 ص 536
[265] الكليني، الكافي، ج1 ص 341، والنعماني، الغيبة، ص 187
[266] الصدوق، إكمال الدين، ص 35
[267] الصفار، بصائر الدرجات، ص 189
[268] الطوسي، الغيبة، ص 263
[269] الكليني، الكافي، ج1، ص 341، والصدوق، إكمال الدين، ص 370
[270] الصدوق، إكمال الدين، ص 373

[271] النوبختي، فرق الشيعة، ص 29، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 27
[272] المرتضى، الشافي، ص 184
[273] النوبختي، فرق الشيعة، ص 34
[274] المصدر
[275] النوبختي، فرق الشيعة، ص 35، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 35
[276] الاسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 60
[277] الكليني، الكافي، ص 245
[278] المصدر
[279] النوبختي، فرق الشيعة، ص 67
[280] النوبختي، فرق الشيعة، ص 67، والأشعري، المقالات والفرق، ص 79
[281] الكشي، أخبار معرفة الرجال، ترجمة أبان
[282] النوبختي، فرق الشيعة، ص 68، والأشعري القمي، ص 80
[283] المصادر
[284] الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 88
[285] النوبختي، فرق الشيعة، ص 80، والأشعري القمي، المقالات، ص 89
[286] النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك وسائل الشيعة، ج3، ص 595
[287] الكشي، معرفة الرجال، ص 379
[288] الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 577، والاسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 31
[289] المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 147 والكامل في التاريخ، ج7، ص 43
[290] النوبختي، فرق الشيعة، ص 94 و96 و105، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 101 و106 و108
[291] النوبختي، فرق الشيعة، ص 105، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 108
[292] النوبختي، فرق الشيعة، ص 98، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 110، والمفيد، الفصول المختارة، ص 259
[293] الصدوق، إكمال الدين، ص 475
[294] الصدوق، إكمال الدين، ص 476 – 479، والراوندي، الخرايج والجرايح، ص 164، والصدر، الغيبة الصغري، ص 323
[295] الخصيبي، الهداية الكبرى، ص 391 والصدوق، إكمال الدين، ص 475 والطبرسي، الاحتجاج، ج2، ص 279 والصدر، الغيبة الصغرى، ص 391
[296] الخصيبي، الهداية الكبرى، ص 383 – 391
[297] الصدوق، إكمال الدين، ص 476 والصدر، الغيبة الصغري، ص 316
[298] الصدوق، إكمال الدين، ص 479 والخصيبي، الهداية الكبرى، ص 391
[299] الطوسي، الغيبة، ص 135
[300] النوبختي، فرق الشيعة، ص 98 والاشعري القمي، المقالات والفرق، ص 107 – 110
[301] النوبختي، فرق الشيعة، ص 105 – 108، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 115، والمفيد، الفصول المختارة، ص 260، والكليني، الكافي، ج1، ص 343، والطوسي، الغيبة، ص 2444، والصدوق، إكمال الدين، ص 230، والحر العاملي، إثبات الهداة، ج3، ص 477
[302] الطوسي، الغيبة، ص 133 و135
[303] المرتضى، الشافي، ص 184
[304] الصدوق، إكمال الدين، ص 63
[305] الصدوق، إكمال الدين، ص 54
[306] المرتضى، رسالة في الغيبة، ص 2
[307] الشيرازي، مهدي انقلاب بزرك، ص 213
[308] الطوسي، تلخيص الشافي، للمرتضى، ج4، 213
[309] النوبختي، فرق الشيعة، الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري.

[310] راجع: بصائر الدرجات، لصفار، والكافي للكليني، وقرب الإسناد للحميري، وتفسير العياشي، والإرشاد للمفيد، وإثبات الهداة للحر العاملي.
[311] الصفار، بصائر الدرجات، ص 374
[312] الكليني، الكافي، ج1، ص 277
[313] الصفار، بصائر الدرجات، ص 478، والصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، باب 19، ص 84، والكليني، الكافي، ج1، ص 275
[314] الكليني، الكافي، ج1، ص 309
[315] الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 77، والكليني، الكافي، ج1، ص 378، وتفسير العياشي، ج2، ص 117
[316] الصدوق، إكمال الدين، ص 74
[317] المصدر، ص 76
[318] الكليني، الكافي، ج1، ص 326 و328 والمفيد، الإرشاد، ص 336 و337 والطوسي، الغيبة، ص 120، 122
[319] الصدوق، إكمال الدين، ص 77
[320] القمي، مفاتيح الجنان، ص 542
[321] الصدوق، إكمال الدين، ص 78
[322] الطوسي، الغيبة، ص 97
[323] الكليني، الكافي، ج1، ص 534
[324] المسعودي، التنبيه والاشراف، ص 198، والأميني، الغدير، ج1، ص 195
[325] لمزيد من التفاصيل، راجع كتاب (نقد الأحاديث الشيعية والسنية الواردة حول الإثني عشرية) للمؤلف، والموجود على شبكة المعلوماتية (الانترنت) في موقع الكاتب.www.alkatib.co.uk
[326] الحلي، الخلاصة، ص 83
[327] المفيد، أوائل المقالات وشرح اعتقادات الصدوق، ص 247
[328] المصدر نفسه، ص 242
[329] الصدوق، إكمال الدين، ص 75 – 76
[330] المصدر نفسه، ص 76
[331] الخزاز، كفاية الأثر، ص 293
[332] الطوسي، الغيبة، ص 88 و89، والصدوق، إكمال الدين، ص 274
[333] الكليني، الكافي، ج1، ص 177، والحميري، قرب الإسناد، ص 203
[334] المصدر نفسه
[335] كما ينقل عنه الصدوق في، إكمال الدين، ص 92 عن كتاب النوبختي:(التنبيه).
[336] الصدوق، إكمال الدين، ص 424
[337] الطوسي، الغيبة، ص 138 – 146
[338] الكليني، الكافي، ج1، ص 329، والصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 140، والصدر، الغيبة، ص 285
[339] الصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 217
[340] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص 85
[341] الطوسي، الغيبة، ص 215 – 216
[342] عن المجلسي، بحار الأنوار، ج51، 362
[343] شبر، حق اليقين، ص 224
[344] الطوسي، الغيبة، ص 218
[345] الطوسي، الغيبة، ص 217
[346] الخوئي، معجم الرجال، ج2، ص 251، والطبرسي، خاتمة المستدرك، ص 556، والنجاشي، الرجال
[347] الطوسي، الغيبة، ص 244
[348] الصدوق، إكمال الدين، ص 516 – 519 والطوسي، الغيبة، ص 192
[349] الطوسي، الغيبة، ص 236

[350] المصدر نفسه، ص 221
[351] الصدوق، إكمال الدين، ص 106 و109 و116
[352] الحر العاملي، إثبات الهداة، ج3، ص 748
[353] المصدر نفسه، ص 772
[354] المصدر نفسه، ص 767 والمفيد، الآمال، ص 23
[355] الحر العاملي، إثبات الهداة، ص 764
[356] الطوسي، الغيبة، ص 241
[357] المصدر نفسه، ص 240
[358] الفريد، رسالة في الخمس، ص 87
[359] الطوسي، الغيبة، ص 223
[360] الصدوق، إكمال الدين، ص 109
[361] المصدر نفسه
[362] الكليني، الكافي، ج1، ص 380
[363] الكشي، الرجال، ص 378
[364] الكيني، الكافي، ج1، ص 177 والحميري، قرب الإسناد، ص 203
[365] الصدوق، إكمال الدين، ص 88
[366] المصدر نفسه، ص 531
[367] الصدوق، علل الشرائع، ص 246، والأمالي، ص 426
[368] المفيد، الفصول المختارة، مسألة من الغيبة، ص 266 و269
[369] الكراجكي، كنز الفوائد، ج1، ص 371
[370] الطوسي، الغيبة، ص 3 – 4
[371] المفيد، الأمالي، ص 390
[372] المرتضى، الشافي، ج1، ص 147
[373] الطوسي، الغيبة، ص 76 و78
[374] المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 38
[375] المصدر، ص 52
[376] المصدر، ص 60 – 61
[377] المصدر.
[378] المصدر.
[379] المصدر، ص 98
[380] المصدر، ص 141
[381] المصدر، ص 187
[382] المصدر، ص 245
[383] المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 68
[384] المصدر
[385] المصدر، ص 91
[386] الحموي، ياقوت، معجم البلدان، أحداث سنة 275 هـ
[387] المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 91
[388] المجلسي، بحار الأنوار، المجلد الثامن من الطبعة الحجرية، ص 523
[389] المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 277
[390] الطوسي، الغيبة، ص 76 – 78
[391] النوبختي، فرق الشيعة، ص 22، والأشعري القمي، المقالات، ص 20
[392] النوبختي، فرق الشيعة، ص 27، والأشعري القمي، المقالات، ص 33
[393] النوبختي، فرق الشيعة، ص 29 و31 و34، والأشعري القمي، المقالات، ص 34 و37
[394] النوبختي، فرق الشيعة، ص 35، والأشعري القمي، المقالات، ص 44

[395] النوبختي، فرق الشيعة، ص 63، والأشعري القمي، المقالات، ص 77
[396] النوبختي، فرق الشيعة، ص 68 – 69، والأشعري القمي، المقالات، ص 81
[397] الأشعري القمي، المقالات، ص 88
[398] النوبختي، فرق الشيعة، ص 80، والأشعري القمي، المقالات، ص 90
[399] النوبختي، فرق الشيعة، ص 83 – 84، والأشعري القمي، المقالات، ص 91
[400] المصدران،
[401] الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 51
[402] الحلي، الخلاصة، ص 273، والشيخ الأقدم ابن أبي الثلج البغدادي، تاريخ الأئمة، ص 20، والطوسي، الغيبة، ص 2444، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 101، والمجلسي، بحار الأنوار، ج51، ص 367
[403] الاشعري القمي، المقالات والفرق، ص 58
[404] الأشعري القمي، ص 62، والطوسي، الغيبة، ص 256
[405] الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 61
[406] الطوسي، الغيبة، ص 178
[407] النوبختي، فرق الشيعة، ص 238
[408] الصفار، بصائر الدرجات، ص 376
[409] الكيني، الكافي، ج1، ص 518، والخصيبي، الهداية الكبرى، ص 370
[410] النعماني، الغيبة، ص 20 و186
[411] المصدر، ص 157 و113
[412] الصدوق:إكمال الدين، ص 2 و16
[413] الكليني، الكافي، ج1، ص 336 و338 و340، والنعماني، الغيبة، ص 89 و206 و208، وال صدوق، إكمال الدين، ص 408 وعيون أخبار الرضا، ص 68
[414] الصدوق، إكمال الدين، ص 338 و361 و409 – 410 و412 – 413
[415] المصدر نفسه.
[416] راجع: محمد تقي الموسوي الاصفهاني، مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم، ص 101
[417] الكاشاني، الصحيفة المهدية، ص 138
[418] لمزيد من التفصيل راجع: الفصل الأول من الجزء الثالث من كتابنا تطور الفكر السياسي الشيعي، والمنشور في الطبعات السابقة، والذي قمنا باختصاره هنا
[419] النعماني، الغيبة، ص 57 و201 وكان من تلك الروايات التي اعتمد عليها محمد بن أبى زينب النعماني في تنظيره لفكرة الانتظار، هي ما رواه عن أبى جعفر الباقر (ع) انه قال:
– الزم الأرض، لا تحركن يدك ولا رجلك أبدا حتى ترى علامات اذكرها لك.. وإياك وشذاذ آل محمد، فان لأل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات، فالزم الأرض ولا تتبع منهم رجلا أبدا حتى ترى رجلا من ولد الحسين معه عهد النبي ورايته وسلاحه.. فالزم هؤلاء أبدا وإياك ومن ذكرت لك.
– أوصيك بتقوى الله وان تلزم بيتك وتقعد في دهماء هؤلاء الناس، وإياك والخوارج منا فانهم ليسوا على شيء ولا الى شيء.
– انظروا الى أهل بيت نبيكم فان لبدوا فالبدوا، وان استصرخوكم فانصروهم، تؤجروا، ولا تستبقوهم فتصرعكم البلية.
– كل راية ترفع قبل راية المهدي فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله.
– كل بيعة قبل ظهور القائم فانها بيعة كفر ونفاق وخديعة.
– والله لا يخرج أحد منا قبل خروج القائم إلا كان مثله كمثل فرخ طار من وكره قبل ان يستوي جناحاه فأخذه الصبيان فعبثوا به.
[420] الصدوق، الهداية، ص 47
[421] انظر المبحث الثاني من الفصل الأول من الجزء الثالث من كتاب: تطور الفكر السياسي الشيعي، حول الموقف السلبي من الاجتهاد وولاية الفقيه.
[422] وكان يقود ذلك التيار الشيخ إبراهيم القطيفي، الذي أفتي بحرمة صلاة الجمعة خلافا للشيخ الكركي الذي أفتى بإباحتها. وألف رسالة خاصة في حرمة الخراج في الرد على الشيخ الكركي، اسماها: (السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج) وأيده في ذلك المقدس الاردبيلي الذي كتب (تعليقات على خراجية المحقق الثاني).

[423] حيث قال في كتاب القضاء من (جواهر الكلام): "لم يأذنوا (الأئمة) لهم (للفقهاء) في زمن الغيبة ببعض الأمور التي يعلمون عدم حاجتهم إليها كجهاد الدعوة المحتاج الى سلطان وجيوش وأمراء ونحو ذلك مما يعلمون قصور اليد فيها عن ذلك ونحوه، وإلا ظهرت دولة الحق".

[424] راجع المبحث الثالث من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، الموقف من عملية الإصلاح الاجتماعي

[425] راجع المبحث الرابع من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، الموقف من إقامة الحدود. وقد قال الشيخ الطوسي في: (النهاية ص 284): "أما إقامة الحدود.. فليس يجوز لأحد إقامتها إلا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى أو من نصبه الإمام لإقامتها، ولا يجوز لأحد سواهما إقامتها على حال".

[426] الطوسي، المبسوط، ص 281، لمزيد من التفصيل راجع المبحث الخامس من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى.

[427] لمزيد من التفصيل راجع المبحث السادس من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، الموقف من الزكاة

[428] راجع: الطوسي، النهاية، ص 265

[429] المفيد، المقنعة، ص 46

[430] لمزيد من التفصيل راجع المبحث السابع من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة. وراجع أيضا: جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفي، كتاب الخمس، ص 156 و164

[431] لمزيد من التفصيل راجع المبحث الثامن من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

[432] للمزيد من التفاصيل راجع المبحث الأول من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

[433] لمزيد من التفصيل راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات سابقة.

[434] للمزيد من التفصيل راجع المبحث الثالث من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

[435] حيث قال في (رسالة في الخمس ص 83 – 86): "ان مقتضى القاعدة سقوط النصف الذي هو للإمام (ع) إذ لا ريب انه إنما استحق ذلك بحق الرئاسة والإمامة، ولذا ينتقل هذا الحق بموته إلى الإمام الذي يقوم بعده بالإمامة لا إلى ورثته، فإذا غاب عن الناس ولم يقم بالإمامة انتفت رئاسته خارجا، وينتفي حقه بانتفاء موضوعه". وأضاف: "لا إشكال في وجوب إيصال نصف الخمس الذي للإمام (ع) إليه أو إلى وكيله في زمان الحضور... وبعد غيبته ان قلنا بـ (ولاية الفقيه) على الإطلاق ونيابته العامة عن الإمام، كان للفقيه الولاية على ذلك، وان لم نقل بولايته إلا في باب القضاء والإفتاء فلا بد ان يقوم به واحد من باب الحسبة لأنه من الأمور الحسبية التي لا محيص عن وقوعه في الخارج، ولم يعين للقيام به في غيبة الإمام شخص أو صنف خاص، وليس من الوظائف التي يقوم بها آحاد الناس، بل من الأمور التي لا بد ان يقوم بها الحاكم.. فان.. الفقيه الجامع للشرائط هو الذي ينبغي ان يقوم به وانه القدر المتيقن ممن يصح منه القيام به وتوزيع الخمس على أهله، فلا بد ان يقوم به الفقيه.. من باب الحسبة، وان شئت قلت: ان للفقيه الولاية على صرف الخمس على أهله، ولكن ولايته على ذلك لم تستفد من الكتاب والسنة بل من دليل الحسبة والضرورة.. يعني: ان الضرورة الدينية هي التي كشفت كشفا قطعيا عن ولايته على ذلك.. ومما ذكرنا يمكن ان يستكشف: ان له ولاية التحليل إذا اقتضت الضرورة ذلك فيما لم يشمله أخبار التحليل.

[436] المختصر النافع، ص 36

[437] لمزيد من التفصيل راجع المبحث السادس من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب

[438] تاريخ الشاه إسماعيل، ص 88، طبع مركز تحقيقات فارس إيران وباكستان، إسلام آباد. وعالم آراي صفوي، ص 64

[439] راجر سيوري، إيران في العصر الصفوي، ص 26 و29

[440] يقول السيد نعمة الله الجزائري في صدر كتابه (شرح غوالي اللئاليء): "لما قدم الشيخ الكركي آلي اصفهان وقزوين في عصر السلطان العادل طهماسب مكّنه من الملك والسلطان وقال له: أنت أحق بالملك لأنك النائب عن الأمام، وإنما أكون من عمالك، أقوم بأوامرك ونواهيك وقد أعطى الكركي الشاه طهماسب إجازة لحكم البلاد بالوكالة عن نفسه باعتباره نائبا عن الأمام المهدي، ولقبه الشاه بنائب الأمام وعينه (شيخا للإسلام). ولمزيد من التفصيل راجع: المبحث الثاني من الفصل الثالث من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

[441] حميد عنايت، تفكير نوين سياسي إسلام، ص 239

[442] لمزيد من التفاصيل راجع: المبحث الثالث من الفصل الثالث من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

[443] النراقي، عوائد الأيام، ج15، ص 422 و425 و137
[444] الهمداني، مصباح الفقيه، ص 161
[445] الخميني، كتاب البيع، ص 461 و462 و466
[446] طلال مجذوب: إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية ص 80
[447] لمزيد من التفصيل راجع: المبحث السادس من الفصل الثالث من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.
[448] الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 25 - 26
[449] الخميني، كتاب البيع، ص 467
[450] الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 75
[451] الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 51 - 52
[452] الخميني، كتاب البيع، ص 49
[453] الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 70 و76
[454] صحيفة كيهان، العدد رقم 13223 المؤرخ 16 جمادى الأولى 1408هـ
[455] الخميني، كتاب البيع، ص 485
[456] الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 62 و75 و76
[457] الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 51 - 52
[458] الأنصاري، المكاسب، ص 173
[459] الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى/كتاب الاجتهاد والتقليد